جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تحت عنوان:

أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي

- دراسة ميدانية -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

تاريخ المناقشة: 2015/06/18

من إعداد الطالبين:

- صحراوي ياسين.

- مكيوي أمحمـــد .

تحت إشراف الأستاذ:

د / مزيود إبراهيم .

لجنة المناقشة

أ.د/ رميدي عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د/ مزيود إبراهيم	أستاذ محاضر	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د/ تهتان موراد	أستاذ محاضر	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية:2015/2014

شكر و عرفان

الحمد لله تبارك حق حمده، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل:

لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان وبأصدق معان التقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف **الدكتور مزيود إبراهيم** .

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أُحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة، وأخص بالذكر أساتذة جامعة المدية، على كل المساعدات والتسهيلات التي قدموها لنا من أجل إتمام هذا البحث.

وأتقدم كذلك بشكري الخالص وامتناني العميق إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة على موافقتكم مناقشة هذا البحث.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذه الدراسة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين

الإخوة و الأخوات

الأهل والأقارب

الأصدقاء والزملاء

وإلى كل طالب علم

مستخلص الدراسة:

أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

-دراسة ميدانية-

زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات في الآونة الأخيرة نظرا للأزمات المالية والانهيارات المؤسسية التي مست العديد من دول العالم ،،فهي بذلك تعد الأسلوب الأنجع لتفادي الوقوع في هذه الأزمات والتقليل من حدتها ، إن من أسباب هذه الانهيارات يعود خاصة إلى الفساد المالي والإداري والمحاسبي وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، بالإضافة إلى تأكيد مراقبي الحسابات على دقتها وصدقها ، ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى الإطار النظري لحوكمة المؤسسات وكذا الإفصاح المحاسبي من مختلف الجوانب الفكرية والعلمية ،ومدى تأثير تلك القواعد على جودة الإفصاح المحاسبي ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها،أن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات يساهم بشكل كبير وفعال في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، وكان من أهم توصيات الدراسة ، العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ،وذلك من خلال توفير أطر قانونية وتنظيمية، إصدار قواعد إرشادية لعمل مجلس الإدارة و للجان المنبثقة عنه مع تبيين طريقة تفاعله مع باقي أطراف الحوكمة،والعمل على تعزيز الإفصاح والشفافية للتقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا من خلال تعزيز النظام المحاسبي المالي بتحديثه حسب معايير المحاسبة الدولية و تفعيل مجلس المحاسبة من أجل تحسين كفاءة وفعالية لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسات، وكذا إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني قواعد الحوكمة يعتبر بمثابة صمام أمان يضمن الإعداد الجيد للتقارير المالية للمؤسسة وكذا تقديم معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية وذات جودة، وبالتالي المحافظة على مصالح المساهمين ومصالح الأطراف ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة المؤسسات، جودة الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، التقارير المالية.

Abstrac

The impact of the application of the rules of corporate governance on the quality of accounting disclosure

-A field study-

nterest in corporate governance has increased recently due to the financial crises and institutional collapse that has touched many of the world , it is so is most effective to avoid falling into these crises and reduce the severity of style, that of the causes of these collapses especially due to the financial, administrative and accounting corruption and the accompanying lack of management's ability to do their homework oversight, as well as to confirm the auditors on the accuracy and sincerity, and through this study was to address the theoretical framework for corporate governance, as well as accounting disclosure of various intellectual and scientific aspects, and the impact of those rules on the quality of accounting disclosure and then clarify aspects of the interrelationship between them, the study found a set of results was the most important, that the rules of corporate governance application significantly and effectively contribute to enhancing the quality of accounting disclosure, and it was the most important recommendations of the study, to work on further efforts and follow-up of the developments concerning the application of the rules of governance, and through the provision of legal and regulatory frameworks, the issuance of rules guiding the work of the Board of Directors and the committees emanating from it with showing how its interaction with the rest of the parties to corporate governance, and work to enhance disclosure and transparency of the financial reports of the Algerian institutions and this by strengthening the financial accounting system updated according to international accounting standards and activation of Accounting Council in order to improve the efficiency and effectiveness of the system of accounting information to institutions, as well as giving more importance to the disclosure of accounting, so that the demand for the adoption of the rules of governance is considered as a safety valve ensures good preparation of the financial reports of the institution, as well as provide information characterized by transparency, credibility and quality, and thus preserve the interests of shareholders and the interests of related parties .

Key words: Corporate governance, the quality of accounting disclosure, the quality of accounting information, financial reports

الفهرس:

فهرس الأشكال والجداول:

أولا- فهرس الأشكال :

ثانيا - فهرس الجداول :

فهرس الملاحق :

المقدمة

- مدخل الدراسة:

شهد العالم تطورات في عدة مجالات ،خاصة الاقتصادية منها والتي مست العديد من الدول المتقدمة والناشئة ، حيث تم تحرير السواق المالية وتحول الكثير من دول العالم إلى تبني الاقتصاد الحر الذي من خلاله تم فتح أسواق دولية وخلق فرص استثمارية جديدة ، والتي أدت إلى تزايد حاجة الأفراد إلى معلومات صادقة وموثوق فيها بغية اتخاذ مختلف القرارات التي تكفل لهم تعظيم مكاسبهم وتقليل أعبائهم ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات .

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات اهتماما بالغا منذ نهاية القرن العشرين ،وذلك عقب الأزمات المالية والانهيارات المؤسسية التي مست كبريات المؤسسات في العالم ، كانهيار شركة (Enron) للطاقة عام 2001 وشركة (World com) للاتصالات عام 2002 ،وأزمة الرهون العقارية 2008 والذي أدى إلى زعزقة الثقة في المعلومات المفصح عنها .

ترجع أسباب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية إلى انتشار الفساد المالي والإداري بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة ،حيث يرجع أحد جوانب هذا الأخير إلى تأكيد مراقبي الحسابات على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية منافية لواقع المؤسسة ، وكذلك عدم تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية ،وكذا معايير التدقيق الدولية ،ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الحقيقية التي تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسة ،وكل هذا يؤدي إلى فقد الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وبالتالي فقدت ميزة أساسية وألا وهي الجودة. ولأجل حماية حقوق أصحاب المصالح والتقليل من فجوة التوقعات في بيئة المراجعة وتدعيم جودة الإفصاح المحاسبي، عملت العديد من دول العالم على إيجاد إطار متكامل يضبط عملية إدارة المؤسسات ومراقبتها من الناحية النظرية والتطبيقية وكذلك اهتمامها من طرف المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرها .

كل هذا أدى بالجزائر إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة ، ففي شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات ، الذي كان بمثابة نقطة انطلاق ، وقد تم إصدار أول ميثاق جزائري للحكم الراشد في المؤسسات سنة 2009.

- طرح الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية:

بناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي؟

ويتفرع على التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- ماهو المقصود بحوكمة المؤسسات؟ و أهميتها؟

2- ماهو المقصود بالإفصاح المحاسبي؟ وجودة المعلومة المحاسبية؟

3- ما هي العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وحوكمة المؤسسات؟

4- ماهو انعكاس تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر المهنيين (أعضاء مجلس إدارة ، مدراء، محافظي حسابات،خبراء محاسبة) والأكاديميين (أساتذة جامعيين في تخصص محاسبة ومراجعة).

- فرضيات الدراسة :

في ضوء ماتم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وكإجابة قبلية نطرح الفرضيات التالية:

- يعتبر التفاعل الجيد لآليات وقواعد حوكمة المؤسسات مهما وله دور إيجابي في المحافظة على استمرارية المؤسسة وحماية مصالحها.

- جودة المعلومات المحاسبية المستعملة من قبل المؤسسة تساهم في تحقيق درجة الموثوقية في المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة وبالتالي توفير إفصاح ذو جودة.

- ليس هناك أثر لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي ، ويمكن تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية كالآتي.

أ. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات وجودة الإفصاح المحاسبي.

ب. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين دور أصحاب المصالح وجودة الإفصاح المحاسبي.

ت. لا توجد فرقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة الإفصاح المحاسبي.

ث. لا توجد فرقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي.

ج. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حقوق المساهمين وجودة الإفصاح المحاسبي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابة المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي، تعزى للمتغيرات الشخصية .

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى المسمى الوظيفي.

ث- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

- أهمية الدراسة:

1- تساهم هذه الدراسة بتقديم إطار نظري لحوكمة الشركات،للتعريف بمفهوم حوكمة المؤسسات وقواعدها ، وكذا الدور الذي تلعبه في بيئة الأعمال.
2- إبراز دور حوكمة الشركات في تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية .
3- معرفة مدى مساهمة قواعد حوكمة المؤسسات في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.

- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات .
2- التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومة المحاسبية.
3- إظهار آثار تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.
4- معرفة مدى الاستفادة من تطبيق حوكمة المؤسسات في مجال تدعيم ثقة الأطراف ذات العلاقة للمعلومات المالية والمحاسبية .
5- معرفة مدى مساهمة قواعد حوكمة المؤسسات في تفعيل جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال من وجهة نظر الأكاديميين و المهنيين.

- أسباب اختيار الموضوع:

1- ملائمة الموضوع وتخصص الدراسة، - محاسبة -.
2- الميول الشخصي للبحث في موضوع حوكمة المؤسسات.
3- أهمية الموضوع ،وهذا نظرا للتطورات التي شهدها العالم والتي أفرزت مفهوم حوكمة المؤسسات .
4- الدور الكبير الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال .
5- نقص البحوث المتعلقة بهذا الموضوع –على الأقل في المكتبات الجزائرية- والرغبة في إثراء المكتبة الجامعية.
6- مساعدة الطلبة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع.

- الدراسات السابقة:

1.**دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام:** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة غزة 2009، ،تدور إشكاليتها حول مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بتلك القواعد ،وتوضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما ،ومدى تطبيقها من خلال إجراء دراسة ميدانية في سوق فلسطين للأوراق المالية .

2.**دراسة قاضي فاطمة الزهراء** : مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة و التدقيق ،جامعة البويرة 2013 ،تدور إشكاليتها حول كيف يمكن لمبادئ حوكمة الشركات أن تؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

تمحورت هذه الدراسة حول كيفية تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وهذا من خلال الفساد المالي المنتشر في الشركات بالإضافة إلى النقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية وافتقاد الثقة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها الشركات ، وهو ما لأدى إلى تطبيق حوكمة الشركات بواسطة المعايير والأسس الواجبة مراعاتها لضمان نجاح الشركات .

3.**دراسة عبد الرزاق حسين الشيخ :**رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،جامعة غزة ،2012،تدور إشكاليتها حول ماهو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

4.دراسة زلاسي رياض: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة،2012،تدور إشكاليتها حول مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ايجابيات و مزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها ،إلا أن الدراسة اهتمت فقط في تحقيق مصداقية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية ولم يتم التطرق إلى اثر الحوكمة الإفصاح المحاسبي .

5.هوام جمعة، لعشوري نوال: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،مداخلة بملتقى بعنوان الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ، رهانات وآفاق)،تدور إشكاليتها حول كيف يمكن لحوكمة الشركات من خلال أدواتها أن تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

قامت هذه الدراسة على أساس الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات جراء الفساد المالي المنتشر في المؤسسات التي بدورها تكون دواء مضاد هذا الفساد وهي تعتبر فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وهذا من خلال وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية .

- **منهج الدراسة:**

تستدعي طبيعة البحث استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الدراسة ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الأجزاء المتعلقة بالتأصيل العلمي لحوكمة المؤسسات وكذلك الإطار النظري لجودة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية والتقارير المالية ، وفي بعض الأحيان الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي .

- **حدود الدراسة :**

أ- الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة كل قواعد وآليات حوكمة المؤسسات فهي لم تقتصر على دراسة معينة قاعدة معينة ،فضلا عن إجراء مسح للنماذج الدولية بغية تقديم معالم إضافية والتعريف بواقع حوكمة المؤسسات خاصة في الدول المتقدمة التي تعتبر نموذج رائد في هذا المجال لإثراء الدراسة وتدعيمها وكذلك لمقارنتها مع الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ب- الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة بالجزائر، لمحاولة دراسة الحوكمة وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين و أصحاب الاختصاص ،حيث شملت الدراسة

الولايات التالية: المدية ، البليدة ،الجزائر،الشلف ،تيبازة ،المسيلة ،عنابة ،سطيف ،ورقلة، الأغواط، البويرة.

ج- الحدود الزمنية: حاولنا القيام بمسح تاريخي شامل لبعض الدراسات السابقة ،بالإضافة إلى عرض واقع الحوكمة في البيئة الدولية وكذا مدى تأثير الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال التطرق النقاط ذات العلاقة بالموضوع وتوزيع استبيان في سنة 2015، الذي يدرس أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

- أدوات الدراسة :

قصد الإعداد الجيد للبحث سواء في جانبه النظري أو التطبيقي، سنقوم باستخدام أدوات البحث العلمي التالية:

- المسح المكتبي :يتمثل في الاطلاع على الدراسات السابقة ،الكتب ، المقالات ،والوثائق ...الخ ، وكل ماله صلة بالموضوع .
- المقابلة: من خلال القيام بمقابلات مباشرة مع أهل الأطراف ذات الصلة بالموضوع وأفراد عينة الدراسة.
- الإستبيان: من خلال توزيع قوائم استقصاء ، لأجل الوقوف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي .
- برنامج (spss.16)، والذي تم استعماله من أجل تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

- صعوبة ومشاكل الدراسة:

من خلال قيامنا بانجاز هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في ما يلي :

- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية في المؤسسات الجزائرية ، بسبب عدم إمكانية الاطلاع على المعلومات المالية والغير مالية والذي أدى بنا إلى اعتماد الاستبيان كوسيلة للدراسة .
- قلة إدراك بعض أفراد عينة الدراسة لحوكمة المؤسسات والذي أثر على جدية الرد على قوائم الاستقصاء ، مما أدى إلى استعمال المقابلة الشخصية لتأكيد محتواها.

- متغيرات الدراسة:

*-المتغيرات المستقلة:

- الممارسات الجيدة لمجلس الإدارة .
- بيئة وإجراءات رقابية.
- الإفصاح والشفافية.
- حقوق المساهمين.
- الالتزام.

*- المتغير التابع:

– جودة الإفصاح المحاسبي.

- هيكل الدراسة:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم الخاتمة الخاصة بالبحث ككل، تتضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، وعرض النتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قمنا بتقديم اقتراحات وتوصيات.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة المؤسسات

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية حوكمة المؤسسات،حيث سنحاول التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات و العوامل التي ساهمت في ظهورها ومن ثم توضيح أهمية و أهداف حوكمة المؤسسات إضافة إلى نظام ومحددات والأبعاد التنظيمية لها، وفي الأخير تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة المؤسسات .

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية والتقارير المالية

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي ،حيث سنحاول التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهم خصائصه ،ومختلف أنواعه وأهميته بالإضافة إلى أساليب الإفصاح المحاسبي ومحدداته و تكاليفه ومن ثم التطرق إلى العوامل المؤثرة فيه وأهم ممارساته الخاطئة ،إضافة إلى مفهوم وخصائص جودة المعلومة المحاسبية ومستخدميها و أهم العوامل المؤثرة فيها ثم إلى المعايير العامة لقياس جودتها وأخيرا سنتطرق إلى ماهية التقارير المالية وإلى العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية و من ثم استعراض مستخدمي التقارير المالية.

الفصل الثالث:أثر حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية

يعالج هذا الفصل الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات ،و التعرف على علاقة حوكمة المؤسسات مع كل من المحاسبة و المعلومات المحاسبية والتقارير المالية، إضافة إلى انعكاس تطبيق مبادئ الحوكمة على

الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية ، من خلال دراسة خصائص حوكمة المؤسسات وأثره على الإفصاح المحاسبي ، ومدى تأثر الإفصاح المحاسبي بمبادئ الحوكمة ،بالإضافة إلى التعرف على أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية ، وأخيرا انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ، من خلال التطرق إلى علاقة الحوكمة بمعايير جودة التقارير المالية، وكذا آليات الحوكمة وانعكاسها على التقارير المالية ،إضافة إلى دور حوكمة المؤسسات مع سوق الأوراق المالية .

الفصل الرابع: دراسة ميدانية

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجانب الميداني المتمثل في قائمة استقصاء ،وهي عبارة عن استبيان،موجه للأكاديميين والمهنيين لمعرفة آرائهم العلمية والتطبيقية حول اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي.

وفي الأخير سنقدم خاتمة متضمنة مجموعة من النتائج والاقتراحات الخاصة بموضوع البحث وكذا الآفاق المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار الفكري لحوكمة المؤسسات

تمهيــد:

بعد التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين و المتمثلة أساسا في الأزمات الكبرى والانهيارات المالية التي شهدتها العديد من كبريات المؤسسات في شرق أسيا وروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ،أصبحت قواعد التسيير الشغل الشاغل بالنسبة لجميع الدول وخاصة المتقدمة منها ، وهذا في إطار ما يسمى بحوكمة المؤسسات ، باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء الشركات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإداريا وأخلاقيا، وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية حوكمة الشركات، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات إذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها ستمثل الأداة التي تقدم لكل الأفراد والمؤسسات والمجتمعات لرفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر،بل لتدعيم اقتصاديات بأكملها.

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : ماهية حوكمة المؤسسات،حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات والتطرق إلى العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة المؤسسات ومن ثم توضيح أهمية و أهداف هذه الأخيرة .

المبحث الثاني : سنتطرق في هذا المبحث إلى نظام ومحددات الحوكمة و لمبادئ حوكمة المؤسسات و الأبعاد التنظيمية لها ومن ثم إلى الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول التي تطبق حوكمة المؤسسات ، سنتطرق إلى واقع حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ثم نعرض واقع الحوكمة في تركيا و فرنسا وأخيرا سنتطرق لواقع الحوكمة في بعض الدول العربية.

المبحث الأول : ماهية حوكمة المؤسسات

زاد الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات نتيجة للانهيارات المفاجئة لعدد من الشركات العالمية ،حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والاقتصادية ،فتطبيق الحوكمة في المؤسسة ما هو إلا إسقاط لسبيل تنميتها انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف المتعاملين فيها ومعها ضمن إطار أوسع على المجتمع أو المحيط الكلي، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية حوكمة المؤسسات في المطلب الأول ،ثم في المطلب الثاني إلى العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة المؤسسات ثم إلى أهمية و أهداف حوكمة المؤسسات في المطلب الثالث .

المطلب الأول :مفهوم حوكمة المؤسسات

نتيجة لارتباط حوكمة المؤسسات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ،وبالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الدول المتقدمة والدول السائرة في النمو، إلا أن وجهات النظر اختلفت حول تعريفه، لذلك ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة المؤسسات.

أولا تعريف حوكمة المؤسسات:

نشير إلى أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لحوكمة المؤسسات ، ويرجع هذا إلى تشابك الموضوع مع عدة أطراف اقتصادية وقانونية واجتماعية، وعليه يوجد عدة تعاريف لحوكمة المؤسسات ،فهي تعني بشكل عام القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح و الأطراف ذات العلاقة من ناحية أخرى،وبشكل أكثر تحديدا يقدم هذا المصطلح إجابات لعدة أسئلة من أهمها :كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم ؟ ، كيف يتأكد ملاك المؤسسة أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم المؤسسة في الأجل الطويل ؟ما مدى إهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة و البيئة ؟وأخيرا كيف يتمكن حملة الأسهم و أصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال .[1] وعليه تم رصد التعريفات التالية :

التعريف الأول:

عرفت حوكمة المؤسسات بأنها "نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها" .[2]

---

[1] حمادي نبيل ،أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2012، ص 17.

[2] محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ،2008،ص15.

التعريف الثاني:

يرى الكاتب (محمد مصطفى سليمان): أن حوكمة المؤسسات هي نظام متكامل من الرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات و الرقابة عليها ، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم ،أي مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة على المدى البعيد لصالح المساهمين ، فهي مجموعة من القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية و حملة الأسهم و أصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى .[1]

التعريف الثالث:

عرفت مؤسسة التمويل الدولية(IFC : 2007) :الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات و التحكم في أعمالها .[2]

التعريف الرابع:

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت حوكمة المؤسسات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة و الملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج و الأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة و الإدارة العليا،في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح المؤسسة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول المؤسسة بكفاءة وفاعلية.[3]

التعريف الخامس:

تعرف حوكمة المؤسسات وفقا لغرضها بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ،وأهداف الأفراد والمجتمع ،فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل.[4]

التعريف السادس:

عرف القانون البلجيكي 2006 :حوكمة الشركات بأنها من القواعد و السلوكيات التي تدار الشركات ويتحكم فيها طبقا لها ، ويحقق نموذج جيد لحوكمة الشركات هدفه بأن يحافظ على توازن سليم بين

[1] محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ، مصر،2006،ص15.
[2] عمر علي عبد الصمد ، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، دراسة نظرية تطبيقية ،مذكرة غير منشورة ،جامعة الجزائر3،2013،ص17.
[3] جودي محمد رمزي ، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07- ماي،2012، جامعة بسكرة ، الجزائر،ص 04 .
[4] أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات ،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ،2013، ص84.

الملكية والإدارة وكذلك التوازن بين الأداء و الالتزام.[1]

بعد التعريفات السابقة المذكورة بشكل عام سوف نتطرق لمفهوم الحوكمة من الجانب المحاسبي والقانوني :[2]

المفهوم المحاسبي:

يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة ، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات و الضوابط والمعايير المحاسبية وترتكز هذه النظرة على تحقيق الشفافية و توسع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية و القوائم المالية.

المفهوم القانوني:

يشير مصطلح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي و القواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة و تناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات و المنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة ،و بالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية و النواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على كيان المؤسسات و توفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشاط المؤسسة و بقائها ونموها .

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة المؤسسات:

أ - مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات .

ب - تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

ت - التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

ث - مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

و- الحوكمة هي تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب الغش وتضارب المصالح و التصرف الغير مقبول .[3]

---

[1] حسين عبد الجليل الغزاوي ، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير ،تخصص محاسبة ،الأكاديمية في الدانمرك 2010،ص09.

[2] عمر علي عبد الصمد ،نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، دراسة نظرية تطبيقية ،مرجع سابق ، ص18.

[3] لطفي أمين السيد أحمد ،المراجعة الدولية وعولمة رأس المال ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر ،2005،ص695.

وعليه يرى الباحثان ومن خلال التعاريف السابقة أن حوكمة المؤسسات هي مجموعة من المبادئ ، يتم من خلالها إدارة المؤسسات و الرقابة عليها وفق تنظيم معين.

ثانيا - خصائص حوكمة المؤسسات:

تمثل الخصائص السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات بحيث تساعد على تحقيق الأهداف وتكامل الجوانب الفكرية وهي متعددة ،ونذكر منها:[1]

- المسؤولية أمام مختلف الأطراف.
- استقلالية مجلس الإدارة و اللجان المختلفة.
- منع المتاجرة بالسلطة و المعلومات الداخلية المؤسسة.
- الانضباط الذاتي و الالتزام بالقوانين.
- حماية أصول المؤسسة.
- رعاية مصالح المساهمين والملاك.
- تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.[2]

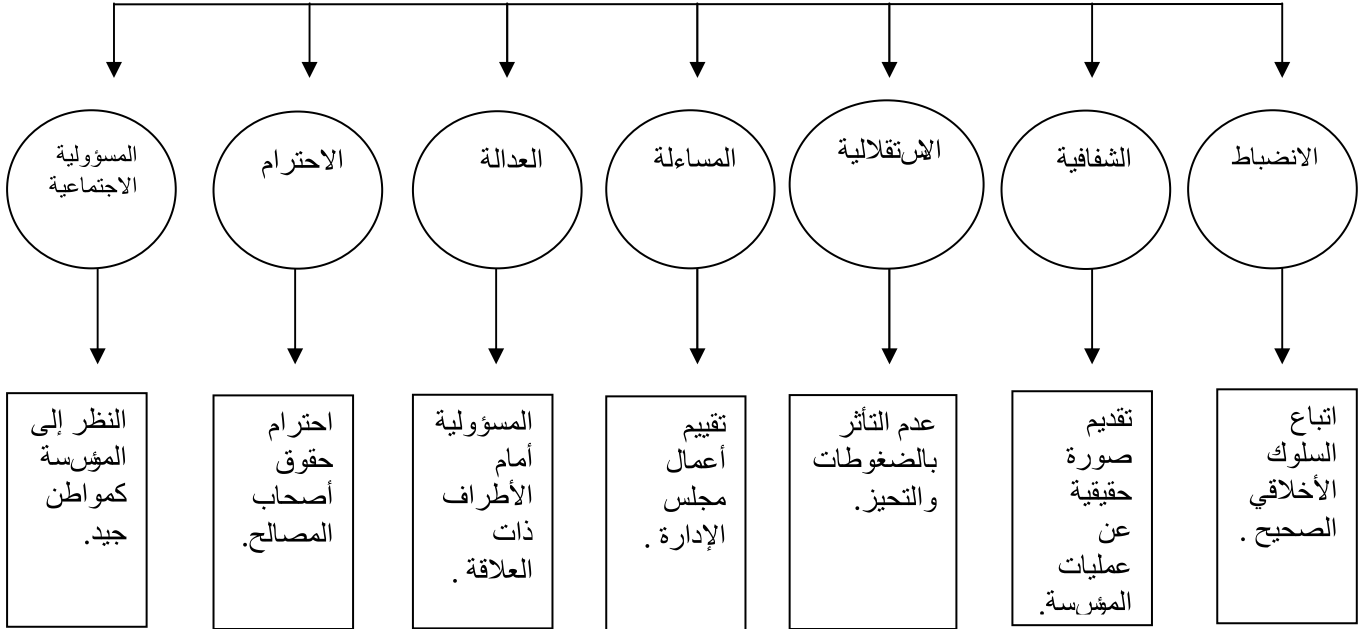
وقد ذكر جون كولي في كتابه حول حوكمة الشركات أن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص التالية:[3]

- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة .
- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.
- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقته.
- إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.

و الشكل التالي يوضح خصائص حوكمة المؤسسات :

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة البويرة ، الجزائر،2013،ص06.
[2] بلعادي عمار،جاو حدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح ، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي ،الجزائر،2010 ص05.
[3] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية التجارة ،تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة إسلامية ،غزة ،فلسطين،2009 ،ص37.

الشكل رقم :(1-1) خصائص حوكمة المؤسسات



المصدر:طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات ،(المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ،تطبيقات الحوكمة في المصارف)،الدار الجامعية مصر ،2005،ص23.

من خلال الشكل السابق يمكننا القول إن خصائص الحوكمة يمكن ترتيبها حسب الأهمية فالخاصية الأولى إتباع السلوك الأخلاقي الصحيح وكذلك العمل بكل شفافية و استقلالية ،مع تقسيم أعمال مجلس الإدارة ، و الخضوع للمساءلة بشكل عادل واحترام كل الأطراف ذات العلاقة ،وكذا تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة .

المطلب الثاني :العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة المؤسسات

تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة المؤسسات وتتمثل فيما يلي:

أولا :نظرية الوكالة كعامل لظهور حوكمة المؤسسات:

هناك العديد من النظريات المفسرة لحوكمة المؤسسات منها نظرية تجذر المسيرين ،نظرية أصحاب المصالح ،نظرية تكلفة المعاملات ،نظرية المضيف ،نظرية الوكالة وهي من أهم النظريات المفسرة للحوكمة والتي سيتم التطرق لها في هذا المطلب.

نظرية الوكالة هي مجموعة من العلاقات التعاقدية، ووجود المؤسسة يتحقق من خلال احد هذه العقود أو أكثر، وعقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة.[1]

[1] طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات –المفاهيم –المبادئ-التجارب، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر،2005،ص67.

إن شكل العقود الناشئة ما بين الطرف الرئيسي و الطرف الوكيل تتميز بطبيعة غير كاملة و هذا لما يمكن أن تولده من تكاليف وكالة و تكاليف صفقات في المؤسسة بسبب البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة غير المستقرة[1].

وتقوم نظرية الوكالة عن مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي.[2]

- يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي وكل منهما يسعى لتعظيم منفعته .
- اختلاف أهداف الأصيل والوكيل إذ يسعى الأول للحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول بينما الثاني يسعى للحصول على مكافآت أكبر مع بذل جهد أقل.
- اختلاف أو تباين المخاطر التي يتعرض لها كل من الموكل والوكيل نتيجة اختلاف الخلفية العلمية والعملية لكل منهم وعدم قدرة الموكل إحكام الرقابة على أداء الوكيل واختلاف إمكانية التوصل لمعلومات ومدى فهمهما لكل منهم.
- بالرغم من تعارض أهداف الأصيل والوكيل فهناك حاجة مشتركة بينهما في بقاء العلاقة أو شراكة قوية لمواجهة الشركات الأخرى.

وتعالج نظرية الوكالة المشاكل الناتجة من انفصال الملكية عن الإدارة إذ استخدمت لتفسير دوافع الاختيار بين الطرق البدائل المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مراقب الحسابات حيث هناك مشكلين أساسيين للوكالة :

- **المشكلة الأولى:**تنشأ عندما لا يستطيع الأصيل ملاحظة ورقابة أداء الوكيل (رقابة اختياراته) وعندما تختلف تفصيلات كل من الأصيل والوكيل حول البدائل المتاحة .
- **المشكلة الثانية:** تنشأ عند عدم تماثل المعلومات لكل من الموكل والوكيل حيث للإدارة (الوكيل)معلومات أكثر من المالك (الموكل)،هذا ولو توفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع قراءتها وتفسيرها بنفس القدرة التي يتمتع بها الوكيل.

و يتعين على الموكل العمل على الحد من عدم تطابق المصالح، بتوفير وسائل المتابعة للتحكم في السلوكيات المضللة للوكيل، ومثل هذا المقصد يستدعي تحمل تكاليف معينة وتسمى بتكاليف الوكالة.

عموما أدى انفصال ملكية الشركة عن إدارتها إلى ظهور ما يسمى بمشكلة مؤسسة الوكالة AGENCY PREBLEM والتي تعنى بتعارض مصالح المدرين التنفيذيين مع طموحات المساهمين

[1] إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996 ، ص61.
[2] زلاسي رياض ،إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق ،ص ص 17-18.

إذ استغل بعض المدرين سلطاتهم الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق فوائد خاصة والقيام بأعمال غير أخلاقية متنافية مع الأسس القانونية[1].

وعموما يمكن القول أن حالة عدم تماثل المعلومة و اختلاف و تباعد المصالح بين الأطراف الفاعلة في علاقة الوكالة يمكن أن يؤدي إلى نشوء سلوكيات انتهازية من طرف الوكيل، فمن اللائق وضع ميكانيزمات رقابة تضمن الحد من هذه السلوكيات[2].

ثانيا:الفضائح المالية كعامل لظهور حوكمة المؤسسات:

أدى انهيار وإفلاس بعض الشركات العالمية إلى بزوغ مفاهيم ومصطلحات جديدة بهدف السيطرة على تلك التأثيرات وكذالك لتفادي حدوثها في المستقبل وهذا حدا بتكييف الفكر وأعمال التفكير للخروج برؤى جديدة للتخفيف من وطأة تلك التأثيرات وكانت نتيجة ظهور مفاهيم Corporate GaveRNANCE والتي اصطلح على تسميتها بحوكمة الشركات[3]

ومن أهم الفضائح المالية ما حدث لشركة (ENRON)للطاقة،وشركة آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات ARTHER ANDERSON الأوربية للأغذية حيث رأى البعض بأن تلك الانهيارات كان سببها ضعف السياسات المحاسبية والتي تمكن المتلاعبين الذي تسببوا بالانهيارات استغلالها مما تسبب بعواقب لا يمكن إصلاحها وبالتالي انعكست على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي ولكن تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبعتها ، فيما جاء في قضية إنرون أن المعايير المحاسبية كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محدودة ، إلا أن إدارة إنرون لم تتقيد بها ، حيث غض مراجعهم الخارجي (آرثر أندرسون) عن عدم التقيد وبالتالي وفي الحالتين اتبعت الإدارة ومراجعها الأسلوب اللا أخلاقي،وفي أعقاب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية سنة 2002 ، أصدرت الحكومة الأمريكية قانون SARBANCE OXLEY الذي ركز على دور حوكمة المؤسسات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات ، حيث فرض على الشركات التي يتم تداول أسهمها في الو.م.أ.[4]

وكان لهذا القانون أثره على جودة الإبلاغ المالي وهذا من خلال[5]:

- **إدارة الحسابات:** حيث يتم التركيز على استخدام المعايير المحاسبية بحذافيرها واللقاءات التي تعقدها لجنة المراجعة مع أصحاب المناصب العليا بالشركة والمراجعين الخارجيين وإلزام الشركة

[1] مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية ،العدد 02،المجلد رقم 46، مصر، 2009،ص16.

[2] صلواتشي هشام سفيان،حوكمة المؤسسات، دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،أطروحة دكتوراه ،تخصص إدارة أعمال ،جامعة الجزائر3 ،2013، ص26.

[3] مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مرجع سابق ص17.

[4] زلاسي رياض ،إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق ،ص19.

[5] نفس المرجع السابق، ص19.

بتوظيف أشخاص ذو خبرة عالية بالمعايير المحاسبية وذلك لتجنب اعتماد الشركة على أراء المراجعين في العديد من المواضيع المحاسبية ولهذا سوف يقلل من استخدام المحاسبة الإبداعية.

- **المراجعين الخارجين:** يتم إبعاد المراجع الخارجي عن تقديم الاستشارات للشركة التي يدقق أعمالها حتى تؤدي المراجعة الخارجية وظائفها وإلزام المراجعين الخارجين لمقابلة لجنة المراجعة وتقديم تقاريرهم إليها.
- **المراجع الداخلي:** يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بعمليات تحليل المخاطر قبل الإقبال على وضع أي خطط لعملية المراجعة، والتركيز على مراجعة المجالات المالية بشكل أكبر من السابق والاقتناع بأن تقرير التدقيق الداخلي له أثر رئيسي في نجاح الشركة ككل.
- **لجان المراجعة:** تعتبر لجان المراجعة عصب رئيسي في عمل الشركة وخصوصا بعد تركيزها في توظيف أعضائها من ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرات العالية.

ثالثا- العولمة كعامل لظهور حوكمة المؤسسات:

لقد أصبح هناك سوق واحد يضم كل الدول وظهرت التكتلات الاقتصادية وشركات المتعددة الجنسيات ،حيث اهتمت بإزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والأفراد.[1]

وفي سياق التاريخ الاقتصادي يمكن القول بأن البشرية عرفت في ظل العولمة الميول إلى زيادة العلاقات المتبادلة في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذا المعلومات منذ حوالي خمسة قرون.[2]

ولهذا أصبح من الضروري حماية رؤوس الأموال من التحديات والفساد المالي والإداري ،خاصة وأن المستثمرون أصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة .

عموما يمكن القول أن هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور حوكمة الشركات ونذكر :[3]

- اهتزاز الثقة بكافة الأسواق الاقتصادية وفقدان المستثمرين المتعاملين لأموالهم وتضاعفت الخسائر مع الانهيارات المالية .
- الشعور بالانخداع والقهر وظهور إحساس غامض بمواجهة مؤامرة كبرى من عدو ماكر ليس له قيم داخل الشركات و المؤسسات والبنوك هو الفساد .
- الشعور بالاكتئاب و الإحباط الاستثماري وعدم القدرة على اتخاذ القرار ومواصلة الاستثمار بسبب انهيار المنشآت نتيجة فضائح مالية ضخمة لا يتصورها عقل .

---

[1] زلاسي رياض ،إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق ،ص20.
[2] رميدي عبد الوهاب ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2007،ص90.
[3] عمر أقبال المشهداني ،تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 02، 2012،ص224.

- الانسحاب من سوق الاستثمار المحلي والعالمي نتيجة الفضائح المالية وعدم القدرة على العودة إليه مرة ثانية لا سيما بعد أن تحولت البيانات المالية من رمز الثقة إلى رمز للفساد.

المطلب الثالث:أهمية و أهداف حوكمة المؤسسات.

أثار موضوع الحوكمة اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وانهيار الأسواق في دول شرق آسيا، لما له من أهمية وأهداف كبيرة ، وعليه سنتطرق لهما على النحو التالي :

أولا- أهمية حوكمة المؤسسات:

مما لاشك فيه أن الشركات التي تدار بشكل جيد تعطي قيمة للمستثمرين والمقرضين والعاملين والعملاء والمجتمع وتساهم في خلق مناخ جيد للأعمال، ومنه يمكن إبراز أهمية حوكمة المؤسسات فيما يلي: [1]

1-الاقتصاد :تساهم حوكمة المؤسسات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية و جذب الاستثمارات من الخارج و الداخل على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

2-المؤسسات :إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على إيجاد بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة و لذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها و تقليل المخاطر و بناء الثقة مع أصحاب المصالح.

3-المستثمرون و حملة الأسهم: تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، و ترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار و حقوق المساهمين و القيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح، إذ أن التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة يفَعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة، و معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

4-أصحاب المصالح الآخرين :تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة و قوية بين إدارة الشركة و العاملين بها و مورديها و دائينيها و غيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة و تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

---
[1] دادن عبد الغني و سعيدة تلي،فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07-2012، جامعة بسكرة ،الجزائر، ص ص 04-05 .

كما تسعى الحوكمة إلى تحقيق ما يلي:[1]

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها ؛
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة فيها؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم الاستثمار ؛
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة ؛
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد الإداري والمالي وعدم السماح بعودته مجددا؛

كما يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة المؤسسات على: [2]

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية
- تحسين أداء الشركات ومساعدة الإدارات ومجالس الإدارة على تطوير إستراتيجية جيدة للشركات، وضمان اتخاذ قراراتهم بناءا على أسس سليمة.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية ، مما يؤدي إلى تدعيم واستقرار نشاط الشركات ، وتجنب حدوث الانهيارات وأزمات مالية و مصرفية ومن تم تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ومما سبق تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها في كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولاسيما ما يتصل بأعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وأتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي،وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصلحة والمسؤوليات الملقاة ودعم استقلالية مراقبي الحسابات ، وتعزيز مستوى

[1] مليكة زغيب و سوسن زيرق ، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07-2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 05 .

[2] بن الطاهر حسين،بو طلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري 07/06 ماي 2012،جامعة بسكرة ،الجزائر، ص06.

انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي لزيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما ينعكس النمو الاقتصادي العام.

ثانيا- أهداف حوكمة المؤسسات:

تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر ما يلي :[1]

1- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها؛

2- تحسين عملية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة؛

3- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛

4- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛

5- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛

6- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

7- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

8- فرض الرقابة الجيدة والفاعلية على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية[2].

9- تشجيع الاعتبارات الأخلاقية[3].

هذا وتسمح حوكمة المؤسسات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات ، وتؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة استفادة الشركات من خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات العلاقة؛

وشركات يتم إدارتها وفق أسس وأساليب إدارية سليمة تعلل من الفساد المالي والإداري الذي ينتج على من يقومون بإدارة الشركات ،كما أن المستثمرون يريدون أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفق قوائم مالية معدة على أساس معايير ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة

[1] هوام جمعة و لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات وآفاق)،جامعة أم البواقي ،الجزائر،2010 ، ص09.

[2] نعيمة يحياوي ،حكيمة بوسلمة ،دور الحاكمية في حسين الأداء المالي لشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري06/07/ماي 2012،جامعة بسكرة،الجزائر ، ص06.

[3] غضبان حسام الدين ،مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المنظمات ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر،2014،ص23.

حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراتهم ،ولهذا يسعى المستثمرون إلى الشركات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة .[1]

[1] زلاسي رياض ،إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق، ص20.

المبحث الثاني: الإطار العلمي لحوكمة المؤسسات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعة من المحددات وأسس و الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات ، وعليه سنتطرق في هذا المبحث على نظام ومحددات الحوكمة في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى مبادئ حوكمة الشركات و الأبعاد التنظيمية لها وفي المطلب الثالث إلى الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: نظام و محددات حوكمة المؤسسات.

أولا- نظام حوكمة المؤسسات:

تتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي:[1]

أ - مدخلات النظام :

حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات، و ما يتعين توفيره لها من متطلبات، سواء كانت متطلبات قانونية، تشريعية، إدارية واقتصادية.

ب - نظام تشغيل الحوكمة:

ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير إحكامها و الارتقاء بفاعليتها.

ج- مخرجات نظام الحوكمة :

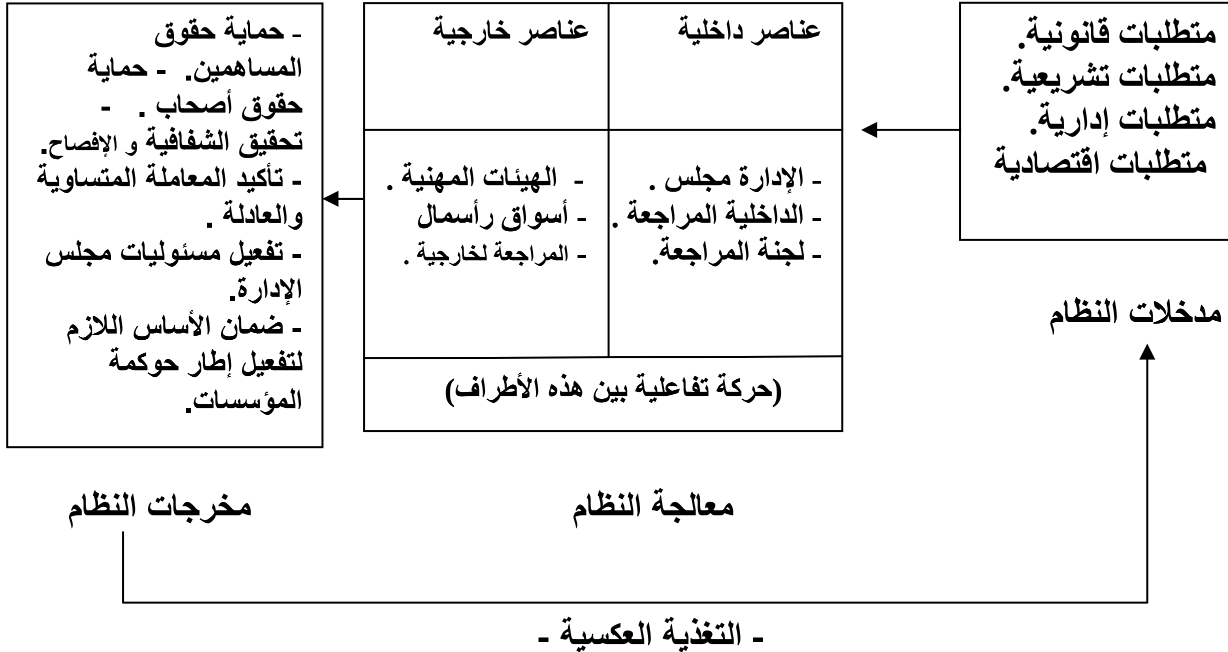
الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعه من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ومنه يمكن أن نستخلص أن نظام حوكمة المؤسسات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية و الاقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك كمجلس الإدارة، المنظمات المهنية، آليات المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، والجهات الرقابية، والتي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ومنه يمكن توضيح نظام الحوكمة بشكل عام وفق الشكل الآتي :

[1] حسين يرقي ،عمر علي عبد الصمد ،واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها ،ص ص05-06.متاح على http://iefpedia.com تاريخ الإطلاع 2015/02/03.

الشكل رقم :(1-2) نظام حوكمة المؤسسات.



المصدر: علي عمر عبد الصمد ،دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ،مرجع سابق ،ص12.

ثانيا- محددات حوكمة المؤسسات :

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة.

ونجد نوعين من المحددات [1]:

1- المحددات الخارجية:

تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي يعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي:

أ -القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

ب- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق،ص29.

ج-كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم التزام.

د- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعيه المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد؛

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل المخاطر.

وتعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، وهذا ما يقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص بها .[1]

2- المحددات الداخلية:

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسئوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل، وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية فأنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل؛

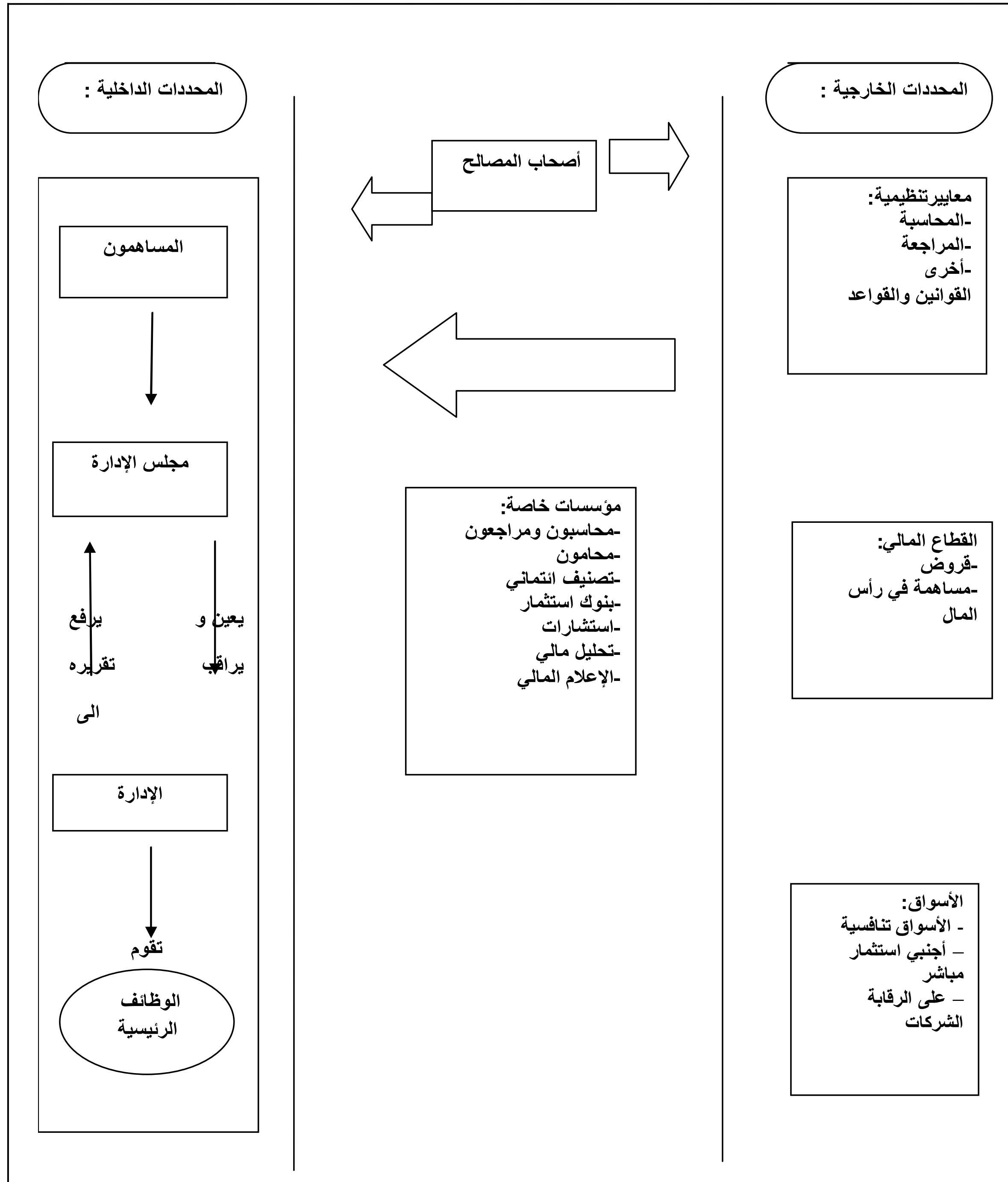
وتشير هذه المحددات أيضا إلى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والتي يؤدي توافرها إلى التقليل

[2] أمال عياري ،أبو بكر خوالد ،تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري07/06/ ماي 2012،جامعة بسكرة ،الجزائر،ص05.

من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث مثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.[1]

وفي ما يلي شكل يبين محددات حوكمة المؤسسات:

شكل رقم:(1-3) محددات حوكمة المؤسسات.



المصدر: نعيمة يحياوي ،حكيمة بوسلمة ،دور الحاكمية في تحسين الأداء المالي لشركات،مرجع سابق ،ص09.

[1] عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ،المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية،الجزء3،الدار الجامعية ،مصر،2009،ص192.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة المؤسسات و الأبعاد التنظيمية لها.

أولا- مبادئ حوكمة المؤسسات :

يقصد بالمبدأ الفكرة الأساسية التي تبنى عليها أفكار أخرى تندرج ضمنها ،فمبادئ الحوكمة هي الأفكار والقواعد و النظم والإجراءات الأساسية و الأولية التي تحق الحد الأدنى وأفضلية حماية و توازن بين مصالح المؤسسة و المساهمين فيها و أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها ،وهناك عدة مبادئ للحوكمة كمبادئ النموذج الخارجي الممثل في مبادئ الحوكمة للولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة لعدة مبادئ درجت في اطر وأدلة الحوكمة لعدة بلدان كاليابان ، ألمانيا وغيرها ،إلا أن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية قد لقيت قبولا عاما من قبل المنظمات و الهيئات المهنية وقد تبنتها العديد من الدول عن طريق إصدار مواثيق وأطر للحوكمة ،ملزمة الشركات التي تنشط في بيئتها متناسبة معها وتتمثل مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة إضافة للمبدأ السادس الذي تم وضعه بعد مراجعة هذه القواعد سنة 2004 ، المستندة إلى تجارب و مبادرات وطنية ودولية لبعض الدول الأعضاء في المنظمة .[1] و هي كما يلي:

1 -ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة المؤسسات:

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في تشجيع رفع مستوي الشفافية والكفاءة وتحديد المسئوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة ، والإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة المؤسسات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوي الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق ، إن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة الحوكمة، تقتضي وجوب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين الأطراف المختلفة في الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور، مع ضرورة أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية .[2]

وأن يتوافق كذلك هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.[3]

مما سبق يتبين أن توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها ومتابعة أثرها يتم من خلال وضع إطار تنظيمي فعال بضبط كافة جوانب الحوكمة بأبعادها المختلفة.

---

[1] عمر علي عبد الصمد ،نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، دراسة نظرية تطبيقية ، مرجع سابق ، ص21.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق، ص20.

[3]Organisation For Economic Co-Operation And Development, **«OECD Principles of Corporate Governance »,** Paris,2004, P:29.

2- المعاملة العادلة للمساهمين[1]:

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب ، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- ✓ معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- ✓ حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
- ✓ يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

3- حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك:

وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم، وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات كانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وتوضيح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية[2].

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:

يجب أن يأخذ إطار حوكمة المؤسسات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو اتفاقية، وتشجيع التعاون النشط والفاعل بين الشركات المساهمة وأصحاب المصالح، وذلك لتحديد الثروة وتنميتها والمحافظة على ديمومة المشاريع،هذا مع احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون،كما يجب أن يكون لدى أصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم كما لأصحاب المصالح الحرية في الحصول على معلومات ملائمة في أي وقت.[3]

5- الإفصاح والشفافية:

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة

[1] إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق، ص21.
[2] زلاسي رياض،إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص13.
[3] نفس المرجع السابق ،ص13.

على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، و على العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق و إلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح. وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدي استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة،ومعاملات الإطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة و هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه .[1]

ومما سبق يتبين وجوب التزام الشركات بتوفير إفصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة ، وذلك على أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالباً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح ، لكن أصحاب المصالح دائماً يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية.

6- مسئوليات مجلس الإدارة :

يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الإستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم ولهذا الغرض اقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تتضمن قوانين أسواق المال ولوائح الشركات، كما تؤكد المؤسسة على أنه بالرغم من البنود التشريعية إلا أن مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعد أكثر أهمية حيث أن دور أجهزة الإشراف والرقابة في متابعة الأسواق يتعاظم باستمرار، وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية[2].كما انه تم إضافة مبدأين آخرين أساسيين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للأسواق الناشئة تم إدراكهما بعد اطلاعها على ممثلي القطاع الخاص من خارج المنظمة وهما :[3]

1- إطار مؤسسي للأسواق : رغم أن الأسواق الناجحة تبنى على أساس حرية الملكية الفكرية وحرية تداولها ، إلا أن الأسواق تحتاج إلى قواعد مناسبة لفرضها ، لأنه دون وجود شركات بالسوق

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق، ص22.

[2] هوام جمعة و لعشوري نوال ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات وآفاق)،مرجع سابق ص08.

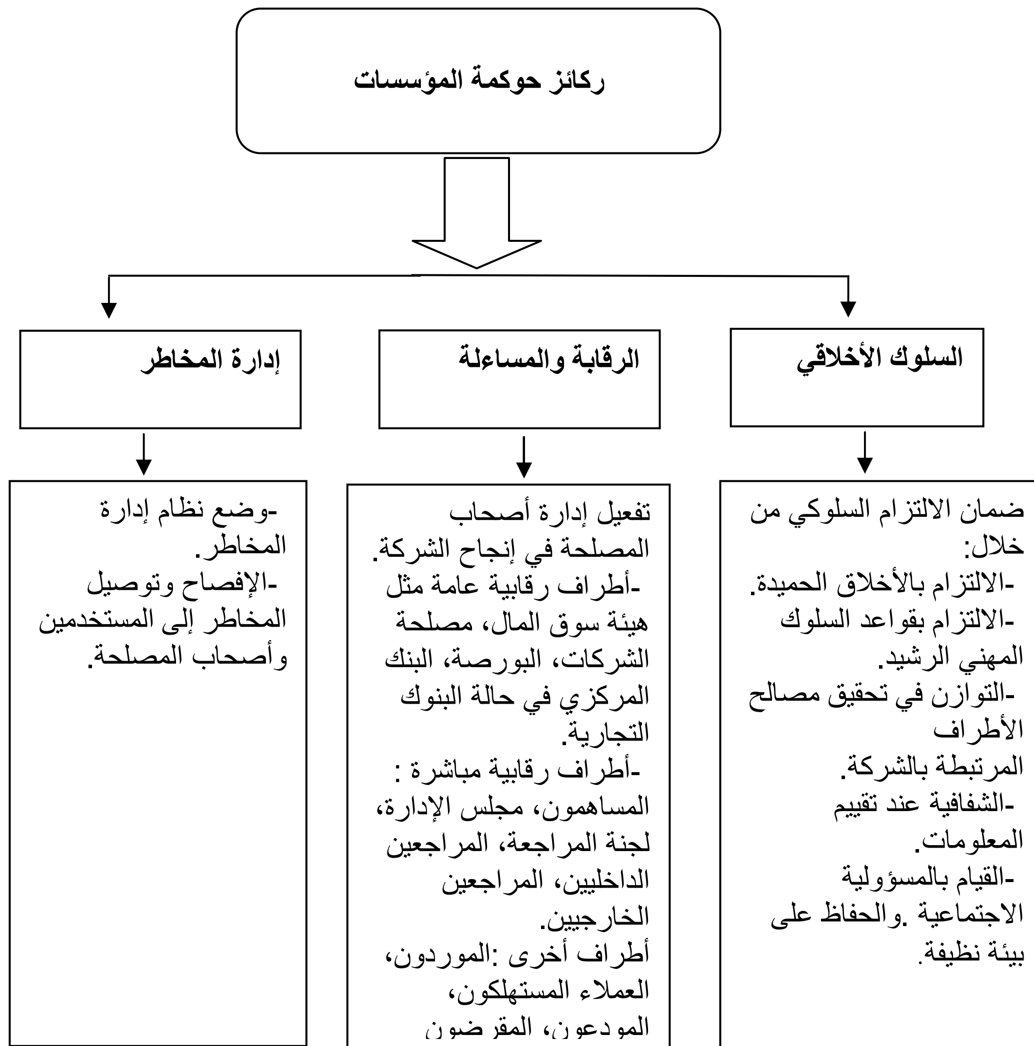
[3] كريمة نسرين ،أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات،دراسة استبيانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة الجزائر 3،2010،ص10.

يصبح الاستثمار مجرد مغامرة ،أي رهان على أن الأشخاص سيوفون بعهودهم ورهان أن الشركات ستقول الحق ، ورهان أن الموظفين سيحصلون على أجورهم ورهان أن الديون سيتم تسديدها .

2- حماية حملة الأسهم الأقلية :عادة ما يكون لحملة الأسهم الذين يمثلون الأغلبية سلطة أكبر على المديرين ويستخدمون هذه السلطة لتحقيق مصالحهم الخاصة بما يضر بالشركة و بالأقلية من حملة الأسهم ، ومن ثم كان لابد من حل هذه المشاكل ذات الصلة بتضارب المصالح حتى يمكن جذب مستثمرين جدد و النمو بشكل مستدام .

ويتضح من خلال مبادئ حوكمة المؤسسات أنها ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم:(1-4) ركائز حوكمة المؤسسات



المصدر : زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون،نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق،دار المسيرة ،ط1،الأردن،2011،ص199.

ولتحقيق القواعد السابقة الذكر لابد من تطبيق مجموعة من الآليات، بحيث يمكن تقسيمها على النحو التالي: [1]

1-مجلس الإدارة :يعتبر مجلس الإدارة الممثل الرئيسي لملاك ومساهمي المؤسسة ، تتحدد درجة عمله على كيفية تشكيله والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة ومختلف اللجان ودرجة استقلالية أعضائه ومواصفات رئيس مجلس الإدارة ، وأداء مجلس الإدارة والمتمثلة في الكفاءة المهنية للأعضاء ومدة عمل مجلس الإدارة وطبيعة المكافئات و عدد الاجتماعات والمساءلة وميثاق المجلس وكذا طبيعة مهام رئيس مجلس الإدارة ، إذ يعتبر هذين العاملين من أهم العوامل المؤثرة على درجة مساهمته في تطبيق الحوكمة ، كما أن مجالات مساهمته في تطبيق الحوكمة تكمن في إعداد إستراتيجية المؤسسة وتوجيهها ،مراقبة إدارة المؤسسة والرقابة عليها ، إعداده لتقارير تقدم للمساهمين وتفاعله مع باقي الحوكمة .

2-الإدارة العليا :يمكن القول بأن عمل الإدارة العليا يتحقق من خلال ثلاث عوامل أساسية تتمثل في الهيكل التنظيمي وكذا خصائص أعضاء مجلس الإدارة العليا من الخبرة المهنية والتدرب المهني المستمر وكذا الالتزام بأخلاقيات المهنة ،أما العامل الثالث فهو طبيعة عمل الإدارة العليا فنجد فيها الأسلوب التشاركي و التوجيهي وكذا أسلوب فريق العمل ،فكل هذا يؤثر على درجة تطبيق الحوكمة ، كما أن أهم مجالات مساهمة الإدارة العليا الحوكمة تكمن في تسيير المؤسسة ،توفير وسائل تشغيل نظام الرقابة الداخلية ، إعداد القوائم المالية وتفاعلها مع باقي آليات الحوكمة .

3-**لجنة التدقيق :**يرتكز عمل لجنة التدقيق على عاملين أساسين هما كيفية تشكيلها، فنذكر منها عدد الأعضاء ومدة العضوية ، الاستقلالية و الموضوعية ،التأهيل العلمي والخبرة المهنية ومعايير فعالية أداء لجنة التدقيق من طبيعة العمل المكتوب وبذل العناية اللازمة ودورية الاجتماعات ،التمتع بأخلاقيات المهنة وطبيعة الأتعاب ،والعامل الثاني وهو طريقة عملها والتي تؤثر على مساهمتها في تطبيق الحوكمة ، كما أن أهم مجالات مساهمة لجنة التدقيق في تطبيق الحوكمة تكمن في إشرافها على إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة مخاطر المؤسسة والتدقيق عليها بالإضافة إلى مراقبة نظام الرقابة الداخلية وتفاعلها مع باقي آليات الحوكمة .

4-التدقيق الداخلي: للتدقيق الداخلي أهمية بالغة في ظل متطلبات الحوكمة ويعتبر الاهتمام بجودته من أهم مداخل متطلبات الحوكمة ،والتي تتحقق من خلال عاملين أساسيين ، الأول أهلية المدقق الداخلي وفيها نجد المستوى التعليمي ، سنوات الخبرة ،الاستقلالية والموضوعية ، الشهادات المهنية ،والثاني طريقة عمل التدقيق الداخلي وفيه نذكر وثيقة التدقيق الداخلي والتخطيط للمهمة و الالتزام بمعايير التدقيق الدولية وتقديم الخدمات الاستشارية وكذا الالتزام بأخلاقيات المهنة ،وهذين العاملين يؤثران على

[1] عمر علي عبد الصمد ،نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، دراسة نظرية تطبيقية ،مرجع سابق ، ص ص 95-130.

درجة مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة، كما أن أهم مجالات مساهمات التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة تكمن في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، تدقيق إدارة المخاطر ، وتفاعله مع باقي آليات الحوكمة .

5-التدقيق الخارجي :تتحقق جودة التدقيق الخارجي من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة و المترابطة فيما بينها ،كما تعتبر بعض العوامل من مسؤوليات مكتب التدقيق لتحقيقها كالالتزام بمعايير التدقيق الخارجي ، والبعض الأخر من مسؤوليات أطراف خارجية كتوفير معايير التدقيق الخارجي والذي هو من صلاحيات المنظمات المهنية ، طبيعة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق ، وكل هذه العوامل ذات تأثيرات مختلفة على جودة التدقيق و المحددة لدرجة مساهمة التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة ،فمن أجل المصادقة على شرعية وصدق الحسابات زادت متطلبات أصحاب المصالح في اكتشاف المدقق الخارجي للأخطاء و الغش ، التصرفات الغير قانونية ، اختبار المعلومات المالية المستقبلية وقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط ،ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود تفاعل بين آليات الحوكمة .

ثانيا –الأبعاد التنظيمية لمبادئ حوكمة المؤسسات :

تتمثل الأبعاد التنظيمية لمبادئ حوكمة المؤسسات فيما يلي :[1]

1-**البعد الإشرافي:** يتعلق البعد الإشرافي في تدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية و الأطراف ذات المصلحة، ويتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بالدور الفعال.

2-**البعد الرقابي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي من نظام الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر أو الخارجي الذي يتناول القوانين واللوائح و تدعيم مسؤوليات المراجع الخارجي ، وهذا من خلال:

- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة .
- دور المراجعة الداخلية .
- دور لجان المراجعة .
- دور المراجع الخارجي .

3-البعد الأخلاقي:وتشمل قواعد أخلاقية **ونزاهة** وأمانة وتحسين بيئة الأعمال و إدارات الشركات.

---

[1] إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ، ص32.

4-الاتصال وحفظ التوازن: ويتعلق بتصميم و تنظيم العلاقات بين الشركة، ممثلة في مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء كانت ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية و الرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى.

5-البعد الاستراتيجي: وذلك من خلال دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية من البيئة الداخلية وأطراف أخرى وفق إطار منظم ومدروس.

6-الإفصاح و الشفافية: إن مبادئ حوكمة الشركات يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفى الوقت السليم والمناسب عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي و الأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا.

7- تقويم أداء الوحدة الاقتصادية: أن تطبيق قواعد الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة ومتنوعة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات.

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات ، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:

1- المساهمين (Les Actionnaires):

إن المساهمين هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.[1]

2- مجلس الإدارة (Administration d’ Conseil):[2]

أعضاء مجلس الإدارة هم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال

[1] زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وأفاق، جامعة أم البواقي،الجزائر ، 7-8 ديسمبر2010، ص09.
[2] زلاسي رياض،إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،مرجع سابق ص16.

الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- ✓ **واجب العناية اللازمة:** ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.
- ✓ **واجب الإخلاص في العمل:** ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3- الإدارة (l'Administration):

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين[1]، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الإطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأن هم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة؛ وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.[2]

4- أصحاب المصالح (les Partenaires) :

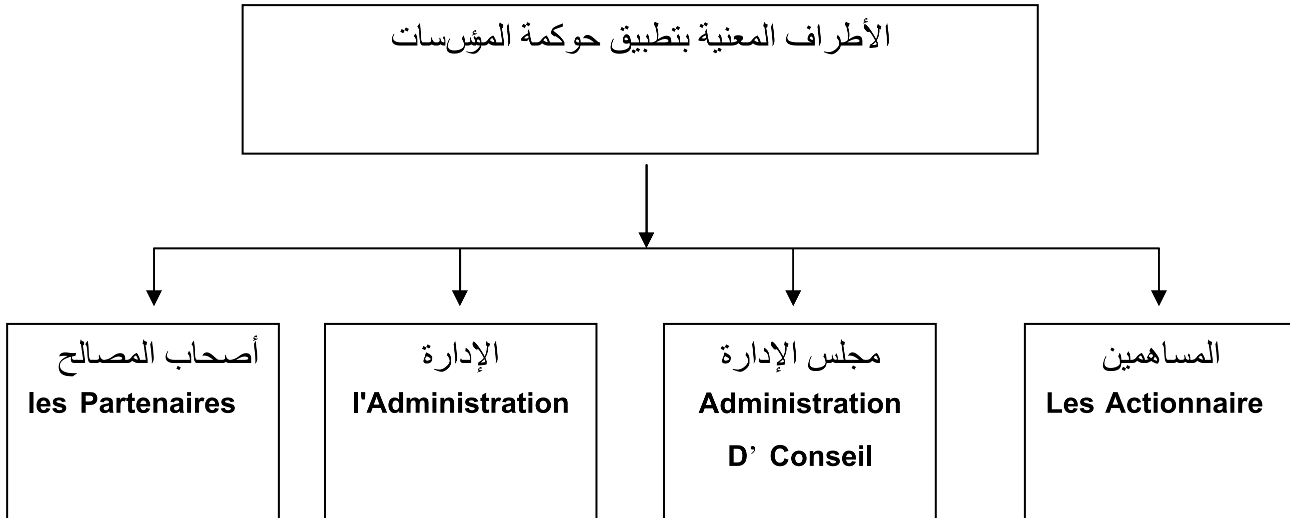
وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطوط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة؛ ومن الملاحظ أن حوكمة المؤسسات تتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف المعنية بتطبيقها وأصحاب الملكيات الغالبة من

[1] محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،مصر ،2008،ص17.
[2] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص27.

الأسهم الذين قد يكونون أفراد أم عائلات أو شركات أخرى(شركة قابضة) بما يمكن أن يؤثروا في سلوك الشركة، ففي الوقت الذي تتزايد فيه مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية في أن يكون لهم دور في حوكمة المؤسسات وعادة ما لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة ولكنهم قد يكونون أكثر اهتماما بالحصول على معاملة عادلة كما يلعب الدائنون دور في حوكمة المؤسسات فيقومون بدور المراقب الخارجي على أداء الشركة، وكذلك العاملون لهم دور في نجاح الشركة وأدائها، كما تعمل على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني للحوكمة.[1]

والشكل التالي يلخص الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات:

الشكل رقم:(1-5) الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات



المصدر : من إعداد الباحثان و بالاعتماد على الجانب النظري.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات،وهي المساهمين و مجلس الإدارة و الإدارة و أصحاب المصالح ، بحيث تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد.

[1] زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات،مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثالث :تجارب بعض الدول في حوكمة المؤسسات

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة المؤسسات إلى القيام العديد من دول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة المؤسسات ،وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لها ،وعملت هذه المؤسسات والهيئات على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات فيها ،ونظرا للاختلافات الاقتصادية ،السياسية والثقافية للدول سوف نتناول في هذا المبحث إلى تجارب بعض الدول التي تطبق حوكمة المؤسسات ، سنتطرق في المطلب الأول إلى واقع حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أما في المطلب الثاني فسنعرض واقع الحوكمة في تركيا و فرنسا وأخيرا في المطلب الثالث سنتطرق لواقع الحوكمة في بعض الدول العربية ، منها مصر و الجزائر.

المطلب الأول:واقع حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

تماثلت الاهتمامات في الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة المتحدة لمفهوم حوكمة المؤسسات خاصة وأن الدولتين لهما علاقات اقتصادية قوية مع بعضهما البعض وارتباط العديد من المؤسسات بالبلدين فيما بينهم، وذلك بالرغم من أن هياكل المسؤولية في المؤسسات ولجنة بورصة الأوراق المالية في كلا البلدين تختلف في بعض الجوانب.

أولا- نموذج الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر المؤسسة في هذا النموذج تشكيلة من الإداريين التنفيذيين و الذين يعملون لفائدة المساهمين و طريقة التسيير المتبعة في هذه المؤسسات هي الطريقة الأحادية بمعنى أن المدير العام هو نفسه رئيس مجلس الإدارة فلا يوجد فصل بين مهام الرقابة و الإدارة ،كما أن هذه المؤسسات تعتمد على التمويل المباشر كأساس لتمويل نشاطاتها.[1]

ولقد كانت أكثر السمات البارزة لملكية المؤسسات في الولايات المتحدة هي غياب المستثمرين المهيمنين حيث أن أسهم المؤسسات الأمريكية يمتلكها أعداد كبيرة من المساهمين ويوجد عدد كبير من المؤسسات لا يمتلك أي من المساهمين فيها سواء أكانوا أفرادا أم مؤسسات ما يزيد عن 1% من أسهمها، إن التطور الذي حصل في سوق الأوراق المالية ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة المؤسسات، وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها المؤسسات بالإضافة إلى التطور الذي وصلت له مهنة المراجعة والمحاسبة، أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات والتزام المؤسسات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له وخاصة المقيدة في البورصة، ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة (The California public employees, retirement system -calp ERS-)وهو أكبر

[1] هيدوب ليلى ريمة ،المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات، مرجع سابق،ص30.

صندوق معاشات في الولايات المتحدة الأمريكية، بتعريف حوكمة المؤسسات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، ولقد قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق حوكمة المؤسسات وقد قسمت إلى مبادئ جوهرية وخطوات إرشادية،وركزت هذه المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس والمكافآت الخاصة بأعضاء المجلس، ومعايير لتقييم الأداء وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم أداء المدراء والتنفيذيين، وأوضحت الخطوط الإرشادية إلى ضرورة الاتفاق بين المجلس والمساهمين على تعريف محدد وواضح لمفهوم الاستقلال، ويعاب على هذه المبادئ أنه بعد فترة من إصدارها وجهت لها العديد من الانتقادات واخذ الصندوق بحذف بعضها حتى أصبحت غير ذي جدوى[1].

وفي عام 1987 قامت اللجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى (Treadway commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات، لقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والمراجعة، وبناء عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام2002 بتطوير تشريع جديد أسمته (Sarbanes-Oxley Act) حيث تم إلزام جميع المؤسسات المدرجة في البورصة الأمريكية بالتقيد به.[2]

مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأمريكي: يقوم نظام الحوكمة حسب هذا النموذج على مجموعة من المبادئ وهي كما يلي :[3]

- ✓ **التفاعل:** لابد من تشجيع التواصل وإيجاد قنوات الاتصال بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.
- ✓ **غرض مجلس الإدارة:** على مجلس الإدارة أن يفهم غرضه الأساسي وهو حماية مصالح المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح الآخرين .
- ✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** تشمل رؤية المؤسسة استراتيجياتها و متابعة تنفيذها ، مراقبة المخاطر ،ومن ثم تصميم و متابعة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .
- ✓ **الاستقلالية:** وذلك بالمحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، المراجعين الداخليين والخارجيين.

[1] علي عمر عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة المدية ،2009،ص29.
[2] علي عمر عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات،مرجع سابق،ص29 .
[3] حمادي نبيل ،أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية ،حالة الجزائر ،مرجع سابق ، ص ص 27-28.

- ✓ **المعرفة والخبرة:**أي وجوب امتلاك أعضاء مجلس الإدارة الخبرات و المعارف ذات الصلة بالمهام الوظيفية لكل منهم، وكذلك بالمؤسسة و الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة، من ثم الحرص على تنمية و تطوير هذه الخبرات و المعارف لديهم ولدى العاملين الآخرين بالمؤسسة.
- ✓ **الاجتماعات والمعلومات :**يوضح هذا المبدأ عدد اجتماعات مجلس الإدارة ،طول وقت كل اجتماع ،توثيق محاضر الجلسات وتوفير فرص الاطلاع عليها لمن يرغب عند الضرورة .
- ✓ **القيادة:**لابد من الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة و مهام المدير التنفيذي.
- ✓ **الإفصاح:**لابد أن تعكس الوثائق تفويض السلطة، وكذلك وسائل الاتصال الأخرى لمجلس الإدارة، أنشطة و عمليات المجلس وان تتسم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بالشفافية و الإفصاح مع مراعاة نشرها في الوقت المناسب.
- ✓ **اللجان:**لابد أن توكل مهام لجان التعيين، الترقية، المكافآت، وكذلك لجان المراجعة الداخلية إلى أعضاء المستقلين في مجلس الإدارة فقط، أي الأعضاء غير التنفيذيين فيه.
- ✓ **المراجعة الداخلية:**لابد من وجود إدارة للمراجعة الداخلية تسعى لتحقيق أهداف المؤسسة وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة.

ثانيا- نموذج المملكة المتحدة:

في المملكة المتحدة نشا وتطور مفهوم الحوكمة وسار ببطء داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا ، وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) Financial Reports Council وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توفير الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر هذا عن صدور تقرير **كاد بيري** والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل والعالم، و في أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها الإفصاح عما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها قد تم انجازه بصورة كافية، كما ظهر بعد ذلك في عام 1995 تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت وتكون من ضمن مسؤولياتها

مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، وفى عام 1998 ظهر الكود الموحدCombined Code والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، والذي تم تعدي له أيضاً عام 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة سنة2002.[1]

المطلب الثاني:واقع الحوكمة في تركيا و فرنسا

أولا - واقع الحوكمة في تركيا :

سنتطرق لواقع الحوكمة في تركيا ونشأتها كمايلي:[2]

لعل الظروف نشأة القطاع الخاص الحديث في تركيا كانت سببا وراء ما تواجهه الشركات العائلية التركية حاليا من مصاعب ،فمنذ البداية عكف مؤسسي الشركات الخاصة الأوائل على احتكار الصلاحيات ورفضوا الاستعانة بالخبرات المتخصصين ويرجع هذا الرفض إلى سبب وحيد هو أن هؤلاء المتخصصين لا ينتمون إلى ذات الأسرة ،وبالإضافة إلى ذلك ،ظل تفويض صلاحيات المدير إلى غير المنتمين للأسرة محدود للغاية ولا يتم إلا الفرد من العائلة وذلك بسبب خوف أصحاب الشركات من المنافسة أو من تسرب معلومات مالية عنهم وتداولها في أماكن لا يحبونها ،كما أن الخوف من انتقال معلومات مهنية تتعلق بصناعتهم أو تجارتهم ظل وازعا وراء احتكارهم الصلاحيات لأنفسهم أو الأفراد من عائلتهم دون الركون للآخرين حتى ولم تمتعوا بكفاءة أو حسن إدارة ، إن التغلب على العوائق التي تقف أمام حوكمة القطاع الخاص وشركاته في تركيا ،يكمن في سن تشريع واضح وقوي للمؤسسات الخاصة ،وإيجاد بيئة عمل صحيحة لعمل الشركات القطاع الخاص ،يمكن أن نبدأ بالبحث على تعيين أولئك المؤهلين للتعامل مع بيئة عمل تجارية صحيحة بناء على كفاءتهم لا انتمائهم العائلي ،وهكذا يصبح سهلا على أصحاب الشركات القيام بتفويض بعض من صلاحياتهم للمديرين قادرين بحكم اختصاصهم وخبرتهم ،على المساهمة في إدارة الشركة وتطويرها في شتى المجالات.

إن إيجاد لوائح تنظم عمل الشركات العائلية سيؤدي حتما إلى المساعدة على ترسيخ مفهوم الإدارة المبنية على المؤهلات والكفاءة وسيقود إلى الشفافية والوضوح عدد التطرق لسياسات الشركة ووسائلها وسيؤدي إلى حل مسائل خلافة صاحب الشركة في إدارتها عند تنحية ،وحتما فإن مثل هذا التنظيم

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص38.
[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة ،قضايا واتجاهات حوكمة الشركات CIPE ، ص 03. متاح على – WWW.CIPE ARABIA .ORG/PDFHELP.ASP

سيؤدي إلى إراحة أصحاب الشركات نفسهم من عبء إدارة كل كبيرة وصغيرة في معاملتهم أو مصانعهم أو شركاتهم.

وتركز اللائحة المذكورة على ممارسات وأعمال مجالس الإدارة والمديرين بطريقة قد تقود إلى استحداث التغير المرجو على عمل الشركات الخاصة ،ونأمل أيضا من خلال اللائحة أن يحدث تغير في اتجاهات وأراء أصحاب الشركات الخاصة التركية وتأهيلها لتقبل التغيرات الضرورية التي ننادي بها و التي تهدف حتما إلى تطوير الشركات الخاصة .

ثانيا - الحوكمة في فرنسا:

بدأ الاهتمام بحوكمة المؤسسات في فرنسا بصدور تقرير فينو ،(Vienot Report) الذي نشر سنة 1992 بسبب مجموعة من العوامل أهمها العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس ؛

وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات.[1]

وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي :[2]

1- يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين.

2- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.

3- على المؤسسة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات الهامة.

4 -يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان مراجعة ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورية استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.

5 -لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت.

6 -يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.

7 -لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

---

[1] علي عمر عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ،مرجع سابق،ص31.

[2] Louis Vaurs, **«Actialite Le comite d'audite»**, In revue Française d'audit Interne, Paris: n°137, 1997, p; 05.

مبادئ الحوكمة حسب النموذج الأوروبي:

وفقا للنموذج الأوروبي تم تلخيص مبادئ التي توصلت إليها منظمة التعاون و التنمية سنة 1999 وتم تعديلها سنة 2004و هي كما يلي:[1]

- ✓ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: يجب أن يرفق تطبيق الحوكمة بتعزيز الشفافية في الأسواق وكفاءتها ،كما يجب أن يكون نظام الحوكمة متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية والتنفيذية المختلفة .
- ✓ حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة و الحصول على عائد في الأرباح وحق في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- ✓ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين : ينص هذا المبدأ على المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ،وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها ،أو من الإتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين .
- ✓ دور أصحاب المصالح: وتشمل احترام حقوقهم القانونية و التعويض عن انتهاكات لتلك الحقوق كذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- ✓ الإفصاح والشفافية: نشر المعلومات الهامة كملكية النسب العظمى من الأسهم و مكافآت مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت و بالشكل المناسبين.
- ✓ مسؤوليات مجلس الإدارة : ويشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية ، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

[1] حمادي نبيل ،أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية ،مرجع سابق ،ص28.

المطلب الثالث:واقع الحوكمة في بعض الدول العربية

ويتم التطرق لها على النحو التالي:

أولا- الحوكمة في مصر:[1]

اهتمت الحكومة المصرية من خلال وزارة الاستثمار ومركز المديرين والهيئة العامة لسوق المال بتفعيل تطبيق قواعد ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة للمؤسسات في جمهورية مصر حيث أصدر وزير الاستثمار في أكتوبر 2005 بصفته رئيس مجلس أمناء مركز المديرين دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والذي عُدِّل في فيفري 2011 ، ويتكون هذا الدليل من تسع مجموعات تنقسم كل مجموعة إلى مجموعة مبادئ شارحة لكيفية تطبيق وتحقيق الغرض من كل مجموعة وكذلك تقييم مدى نجاح المؤسسة في التطبيق كما يلي:

1-نطاق تطبيق هذه القواعد ؛

2- الجمعية العمومية ؛

3- مجلس الإدارة؛

4-إدارة المراجعة الداخلية؛

5-مراقب الحسابات؛

6- لجنة المراجعة؛

7- الإفصاح عن السياسات الاجتماعية ؛

8-قواعد تجذب تعارض المصالح؛

9- قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى ؛

وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير 2007، وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قرار رقم 11 سنة 2007 بشأن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة والمستمد من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية وضرورة التزام المؤسسات بها كأحد متطلبات استمرار الترخيص لمزاولة النشاط .وقد تمثلت هذه القواعد فيما يلي :

1-مجلس إدارة الشركات ؛

2-الجمعيات العامة وحماية حقوق المساهمين؛

3-تعارض المصالح وتعاملات الداخليين ؛

[1] علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر، دراسة مقارنة مع مصر، مقال مجلة الباحث ، عدد12، 2013،ص41.

4-الشفافية والإفصاح؛

5-نظم الرقابة والمراجعة الداخلية ؛

6-مراقب الحسابات؛

7- الجزاءات الخاصة بالشركات.

ثانيا- واقع الحوكمة في الجزائر:

لأجل الاستفادة من عولمة الأسواق المالية حيث لشركات المساهمة دور اقتصادي كبير، ويتطلب نجاحها أن توفر تلك الشركات جملة من المعلومات الصحيحة وهذا بوجود هيئات حكومية وخاصة لضمان ذلك، ولنجاح الشركات المساهمة وتحقيق أهداف ومصالح جميع الأطراف المتعلقة بالشركة كان لزاما تبني نظام حوكمة المؤسسات. والجزائر كغيرها من الدول ليست بمعزل عن التحول الاقتصادي العالمي وجدت نفسها أمام تحديات البيئة الداخلية وضعف مؤسساتها والبيئة الخارجية التي فرضت عليها التكيف مع المستجدات الحديثة حيث أن هذا التكيف لا بد أن يخدم مصلحتها بدرجة أولى، وعقب إطلاق مدونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب ،جانفي 2008 وكذلك الإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة المؤسسات في تونس جويلية 2000 أصبح موضوع حوكمة المؤسسات من المواضيع التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن وهذا لدعم القدرة التنافسية للشركات الوطنية والاستفادة من الأسواق المالية ورؤوس الأموال الدولية، ومن هذا المنطلق ورغبة الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات، وهذا من خلال سعيها إلى تشجيع عمليات الخوصصة والسماح بقدر أكبر من الحرية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص وتحفيزه على النمو، وكذلك تسهيل المعاملات الدولية، فحاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمستجدات الدولية الراهنة ومع المعايير المحاسبية وهذا بموجب القانون رقم07-11المؤرخ في15 ذي القعدة سنة1428ه، الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالعدد 74 الصادر في 15 ذي القعدة الموافق ل 25 نوفمبر 2007.[1]

قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 ، أعلنت كل من جمعية كير

[1] زلاسي رياض،إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،مرجع سابق، ص28.

(CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات(GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، ويتضمن الميثاق جزئين وملاحق كما يلي:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممونون،...الخ، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري، تضارب المصالح في المؤسسة،...الخ.[1]

جوانب ضعف الحوكمة في الدول العربية:

يعود سبب ضعف الحوكمة في الدول العربية إلى ما يلي :[2]

- فشل مجالس إدارة الشركات في العديد من هذه الأقطار بالعمل كجسم نيابة عن حملة الأسهم، وتحديد مصلحة أقلية المساهمين من خلال توفير الحماية لهم.
- مشاركة أقلية المساهمين في القرارات و الرقابة المحدودة نظرا للعوائق الكثيرة من قبل الداخليين و كبار المساهمين.
- ضعف معايير الإفصاح و الشفافية مما شكل عائقا أمام أقلية المساهمين لممارسة الرقابة على المؤسسات.
- ضعف الحماية القانونية اللازمة للحفاظ على مصالح صغار المساهمين.
- ضعف أسس تقييم الائتمان من قبل الدائنين، بحيث تتجه المؤسسات المقرضة للاعتماد على ضمانات و ليس التقييم على أساس علمي للمشروعات.

[1] علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر، دراسة مقارنة مع مصر، مقال مجلة الباحث ، عدد12 ،2013.ص41.
[2] عمر علي عبد الصمد ،نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، دراسة نظرية تطبيقية، مرجع سابق ،ص71.

إضافة إلى ما سبق يمكن القول كذلك أن عدم وجود إصلاحات اقتصادية و قانونية جادة ،إضافة إلى فساد الأجهزة الإدارية و الناتجة عن الفساد السياسي وكل هذه الأسباب تعد من أهم عوائق تطبيق الحوكمة في الدول العربية بشكل عام .

خلاصـــة:

بعد دراستنا لهذا الفصل والخاص بالإطار الفكري يمكن أن نستخلص ما يلي:

إن حوكمة المؤسسات هي عبارة عن ذلك النظام الذي بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب ،تقوم على عدة معايير ، بهدف تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة .

نظرية الوكالة من أهم النظريات المفسرة لحوكمة المؤسسات والتي ظهرت بسبب انفصال الملكية عن التسيير ،بحيث قامت بشرح العلاقة بين أصحاب المصالح والتضارب القائم بينهم وضرورة تفويض السلطة وتحديد المسؤوليات ،كما زاد الاهتمام بالحوكمة نتيجة الانهيارات و الأزمات المالية التي ضربت أكبر المؤسسات و المسجلة في أشهر أسواق المال العالمية وفي أقوى الدول و أعظمهم اقتصاديا ، إضافة إلى ظهور العولمة ،كل هذا ساهم في التطور الفكري لحوكمة الشركات .

لحوكمة المؤسسات دور كبير في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة ،وفي التسيير الجيد لأموالهم ،وهذا من خلال مجموعة من القواعد ومن بينها حقوق المساهمين ،المعاملة المتكافئة للمساهمين ، دور أصحاب المصالح ،الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة ،كل هذه القواعد ولتحقيقها لابد من مجموعة الآليات منها مجلس الإدارة ،الإدارة العليا، التدقيق الداخلي ، الخارجي ولجنة التدقيق.

الفصل الثاني:

الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة وسيلة لتسجيل الأحداث التي قامت بها المؤسسة ، بحيث يتم تبويبها وتلخيصها وفق معايير محاسبية ، وإعدادها في القوائم المالية ، و توصيلها لمتخذي القرارات ، وذلك من خلال عملية الإفصاح المحاسبي ،الذي ازداد الاهتمام به في الآونة الأخيرة ، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنشاط هذه المؤسسات ، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات محاسبية ، ومن أجل ذلك يعد الإفصاح المحاسبي أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية .

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي ،حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على تعريف الإفصاح المحاسبي وأهم خصائص ،ومختلف أنواعه وأهميته بالإضافة إلى أساليب الإفصاح المحاسبي ومحدداته و تكاليفه ومن ثم التطرق إلى العوامل المؤثرة فيه وممارساته الخاطئة.

المبحث الثاني: سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم جودة المعلومة المحاسبية في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني إلى خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها و أهم العوامل المؤثرة فيها ثم إلى المعايير عامة لقياس جودتها في المطلب الثالث.

المبحث الثالث: سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية التقارير المالية في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني إلى العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية و من ثم استعراض مستخدمي التقارير المالية في المطلب الثالث.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

نتيجة لتطور حجم شركات الأشخاص وظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن الإدارة، تزايدت الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي، الذي عرف تطورا ملحوظا حيث توسع مفهومه وزادت أهميته وتنوعت أهدافه وتدعم بمقومات أرست قواعده ، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية الإفصاح المحاسبي من تعريف وخصائص وأنواع وأهمية في المطلب الأول ،ثم في المطلب الثاني إلى أساليب ومحددات وتكاليف الإفصاح المحاسبي ومن ثم إلى مقومات والعوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وممارساته الخاطئة في المطلب الثالث .

المطلب الأول:الإفصاح المحاسبي المفاهيم والأبعاد (تعريف، خصائص، أنواع، أهمية)

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور الشركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءاً على ذلك الإفصاح.

أولا - تعريف الإفصاح المحاسبي

يوجد عدة تعاريف الإفصاح المحاسبي ونذكر منها :

التعريف الأول:

عرفه البعض بأنها الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند الحسابات والقوائم المالية والتقارير المالية والتقارير المحاسبية ،كما أن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم بيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى ،كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة .[1]

التعريف الثاني:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1975 (AICPA): الإفصاح بأنه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص102.

وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها .[1]

التعريف الثالث:

يرى مجلس المبادئ المحاسبية (A.P.B)1970: أن الإفصاح المحاسبي يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد على الأسهم ، وتهم الدولة بغرض الضرائب ،والدائنين لبيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات ، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الاقتصادية في الرقابة و التخطيط و تقييم الأداء وإلى تقديم معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة. [2]

التعريف الرابع:

الإفصاح :هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار اتجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية ،كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومه للقارئ الواعي دون لبس أو تظليل أو مراوغة.[3]

ويستخلص الباحثان مما تقدم بأن الإفصاح المحاسبي عرض جميع المعلومات والبيانات لمالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة به ، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير طرأ عليها، وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة والمستفيدة لها باتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانيا - خصائص الإفصاح:من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي:[4]

- يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي النظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية.
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات .
- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس.

---

[1] محمد عبد الله المهندي ،وليد زكريا صيام ، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم ،دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ،دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 34، العدد 2،2007 ،الأردن ، ص260.

[2] محمد نواف حمدان عابد ،دراسة تحليلية لمشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية ،دراسة تطبيقية ،كلية العلوم المالية والمصرفية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،القاهرة ، مصر ، 2006،ص 88.

[3] بالعيد محمد الكامل ، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة ،الجزائر،2011،ص11.

[4] حواس صالح ،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص124.

- لقد تطور الإفصاح المعلومات حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية).

ثالثا - أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة و مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى ، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى ،وعموما يمكن سرد أنواع الإفصاح حسب الهدف على النحو التالي :[1]

1. **الإفصاح الكامل :**أما مستوى الكامل فينتقل من مستوى الإفصاح إلى مستوى أعلى ،بحيث يتم العمل تشريعا وتطبيقا على الإفصاح عن كافة المعلومات المؤثرة على مالية الوحدة المحاسبية ،وألا يتدخل المشرع أو المطبق في تحديد كمية ونوعية تلك المعلومات ،وعلى الرغم من البساطة هذه الفرضية إلا أنها تواجه على أرض الواقع مشكلات أساسية أقلها أنها أحيانا تضلل بعض المستفيدين ،حيث إن التعمق في التفاصيل يعطي نتائج عكسية أحيانا ،كما أن فرضية قدرة المستفيد على فرز وتحديد المعلومات التي يحتاجها من كمية ونوعية معلومات كثيفة قد لا تكون صحيحة عمليا ، بالإضافة إلى ممانعة الإدارة وأحيانا الملاك الإفصاح عن معلومات قد تعطي غلبة لمنافسيها ،وقد تضر الوحدة والقطاع والاقتصاد ككل على المدى البعيد.
2. **الإفصاح الكافي:**فيعني أن يتم تحديد المعلومات الكافية للمستفيد من قبل المشرعين، ويلزم تطبيقها ويحدد فيها الحد الأدنى من المعلومات، وفي ظل صعوبة تحديد مستوى الإفصاح في أي مجتمع يلزم تحديد حد أدنى يلزم الإفصاح عنه واستقر علميا ومهنيا.
3. **الإفصاح المثالي :**فيعني تحديد مستوى الإفصاح الذي من خلاله يخدم كافة الأطراف بما لا يضر بالوحدة المحاسبية ذاتها ،ولاشك أن هذه الفكرة ممتازة من الناحية النظرية ،ولكن يصعب أيضا تطبيقها عمليا لصعوبة تحديد تلك النقطة التي تتلاقى فيها مصالح كافة الأطراف بعدالة تامة.
4. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ،الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شانه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، نظرية المحاسبة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، بمدينة الرياض، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص590-591.

المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى ، يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.[1]

كما توجد أنواع أخرى للإفصاح ونذكر: [2]

1- الإفصاح الوقائي:ويعني التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

2-الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3-الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة المنشأة، ويتطلب هذا المستوى الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات بما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة.[3]

نلاحظ مما سبق أن الإفصاح الكامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين ، ولكن الإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق أخرى قد يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى ،أما الإفصاح الكافي فقد تختلف بالحد الأدنى من المعلومات من مستخدم إلى آخر تبعا للخبرة التي يكتسبها .

رابعا - أهمية الإفصاح المحاسبي:

تعد أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) و تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفين وكذلك المستثمرين، والمقترضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات ولذلك فإن الإفصاح

---

[1] جودي محمد رمزي ، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات،مرجع سابق ،ص11.

[2] رولا كاسر لايقة ،القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، قسم المحاسبة، جامعة تشرين ،سوريا، 2007،ص56.

[3] محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،القاهرة،مصر،2006،ص91.

المحاسبي غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شانه أن يكون له آثار سلبية.[1]

وعليه فان للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة ، وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية:[2]

- ✓ توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والإنمائية وغيرها من القرارات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
- ✓ تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.
- ✓ يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها .
- ✓ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية وجيدة ، تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- ✓ يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير المالية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقاءها عليها في نفس الوقت .
- ✓ يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي .
- ✓ كما يؤدي إذا ما تم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ظله بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها .

وكل ذلك وما شابه لاشك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية والتي لا محل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا) .

[1] هواري معراج ،حديدي ادم ،نحو تفعيل الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية، الشفافية والإفصاح وجودة القوائم ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07-ماي-2012، جامعة بسكرة ، الجزائر،ص 15 .

[2] بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مرجع سابق، ص16.

خامسا - أهداف الإفصاح المحاسبي:

يمكن تحديد أهداف الإفصاح المحاسبي وفق الاتجاهين التاليين:[1]

- **الاتجاه التقليدي في الإفصاح :**

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

- **الاتجاه المعاصر في الإفصاح :**

ويهدف إلى تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات ، وفي ظل هذا الهدف فان نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي ، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها و استخدامها، و التي يعتمد عليها المستثمرين الواعين و المحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم .

ومن أمثلة ذلك : المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار و التنبؤات المالية و إعداد التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج ، أو المناطق الجغرافية ، وإعداد التقارير المرحلية و المعلومات المتعلقة بالإنفاق الاستثماري الحالي و مصادر تمويله ونصيب السهم من الربح مكاسب و خسائر العمليات الأجنبية ، وسياسات توزيع الأرباح و خطط وأهداف الإدارة في المستقبل .

وعليه يمكن القول بان أهداف الإفصاح المحاسبي في مختلف التقارير المالية تتمحور في مدى توفر المعلومات الدقيقة و الموثوقة ، وأن تكون هذه المعلومات خالية من الغش والخداع ، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب حتى يتم الاستفادة منها من طرف جميع الجهات المعنية وعلى جميع المستويات .

[1] عبد المنعم عطا العلول ، دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة وتمويل ،فلسطين ،ص23.

المطلب الثاني: أساليب، محددات وتكاليف الإفصاح المحاسبي

يتوقف استخدام أي من الأساليب على طبيعة و نوعية و درجة و أهمية المعلومات، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية و يجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، و هناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية.

أولا :الأساليب العامة للإفصاح :

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية ،وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها البعض ،حيث يتوقف استخدام أي من الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات ،حيث هناك معلومات أساسية يجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية ،وهناك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش ،وحتى تكون عملية الإفصاح منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية[1] .ومنها :[2]

- **إعداد القوائم المالية وترتيبها :**

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات .

- **استخدام المصطلحات والعرض بشكل الصحيح :**

إن وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها ،إلا أن المصطلحات الغامضة والمبهمة ينتج عنها عدم الفهم ، كما يجب عرض المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يخل بمصداقيتها ، ومن الأمثلة الشائعة للحذف إظهار الأصول الثابتة بصافي قيمتها الدفترية .

- **الملاحظات الهامشية:**

إن الملاحظات الهامشية عبارة عن المعلومات لها صلة قوية بالقوائم المالية إلا أنه ليس بالإمكان إظهارها في صلب تلك القوائم وقد شهد عالم اليوم ميلا قويا نحو استعمال هذه الملاحظات الهامشية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى زيادة مطالبة مستخدمي القوائم المالية إدارة المنشآت بضرورة التوسع في الإفصاح، وتتضمن المعلومات الهامشية الأتي:

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مرجع سابق ،ص37
[2] نفس المرجع السابق،ص37.

أ- المعلومات المحاسبة الضرورية لتفسير القوائم المالية.

ب- المعلومات المالية التي لا تشملها القوائم المالية.

ت- المعلومات الخارجية التي تكون أساسية لمحاولات المطلع على القوائم لاستخدامها، وتشمل الملاحظات الهاشمية على شرح للسياسات المحاسبية، والتغيرات في هذه السياسات وشرح لأية رهون الأصول الثابتة وشرح الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية... وغيرها.

و لكن يمكننا القول أن هذه الملاحظات يجب أن تكون مختصرة، وأن لا تتناقض مع المعلومات الواردة في القوائم المالية، وألا تكون صعبة الفهم والإدراك من قبل غير المتخصصين.

- **الإيضاحات لبعض الفقرات الواردة في القوائم المالية :**

يتطلب الأمر في بعض الأحيان تفسير أو شرح إضافي عندما يكون من الضروري الربط بين الفقرات في نفس القائمة أو القوائم الأخرى، أو عندما يتم شرح فقرة معينة في القوائم المالية والذي يتم غالبا عن طريق الملاحظات بين القوسين.

- **القوائم والملاحق الإضافية:[1]**

تعد القوائم والجداول الملحقة إحدى طرق الإفصاح المحاسبي ،إذ تعرض الجداول المساعدة بشكل منفصل عن التقرير وتدعي المعلومات المالية ذات الأهمية الخاصة (Financial Highlight) فقد تظهر بضاعة آخر المدة كرقم واحد، إلا أن إظهارها كتفاصيل لزيادة الإيضاح يتم في جدول مرفقة بالميزانية العمومية ، وقد اختار نظام المحاسبي الموحد هذه الوسيلة للإفصاح بشكل رئيسي عن مثل هذه المعلومات ، وتختلف الجداول الملحقة عن القوائم الإضافية فإن الثانية تقدم معلومات إضافية أخرى مستخرجة وفقا لأسس محاسبية أخرى لا تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ،أو معلومات مرتبطة بنمط مختلف عن تلك الواردة في الجداول الإضافية ، على سبيل المثال تلك القائمة التي تفصح عن التأثير التغير في المستوى العام للأسعار .

[1] غازي عبد العزيز ،الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ،كركوك ، العراق،ص08.متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=43411 تاريخ الطلاع2014/12/02.

- **الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية :**

ويتم الإفصاح بموجب هذه الطريقة من خلال إضافة خانة أو إدراج عمود (أعمدة) في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية ، وأن الأسلوب يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات والاستفادة من ذلك في تقيم أداء المنشأة وفي اتخاذ القرارات ، فضلا عما سبق فإنه يمكن للوحدة استخدام الرسوم البيانية والجداول الإحصائية لبيان دور الوحدة في الاقتصاد ومكانتها بين الوحدات المنافسة ، كما يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية الاستفادة من الملاحظات الواردات في تقرير مدقق الحسابات وما قد يتضمن من تحفظات ،كما يمكنه الاستفادة من تقرير الإدارة وما يحتويه من إفصاحات عن مستوى نمو المنشأة والنسب المالية فيه وأية ملاحظات من شأنها زيادة فهم المستخدم لوضع المنشأة .[1]

كما يمكن اعتبار كلا من تقرير مجلس الإدارة والمراجع الخارجي من ضمن الأساليب وهما كما يلي:[2]

- **تقرير مجلس الإدارة :**وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

- **تقرير المراجع الخارجي :** يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

ثانيا - حدود الإفصاح المحاسبي:

ساد اتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح ، ومن الأسباب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة الشركات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر حدود في وقت قصير جدا من خلال التقنيات الحديثة المعتادة ، وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها أيضا سلبياتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التي قد ينتج الإفصاح عن المعلومات بشكل غير متعمد أو غير مرغوب فيه ، ففي هذا العصر الجديد يجب أن تقوم الشركة وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات وتحديد الدقيق والخاطئ منها، وبينما تتحرك اقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات ،ويكون الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية الشركة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية ،ففي الاقتصاديات الحرة يفرض على الشركات الإفصاح عن

[1] غازي عبد العزيز، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص09.
[2] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص50.

المعلومات المادية فقط واعتبرت المحاكم الأمريكية أن المعلومات تكون مادية إذا كان هناك احتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة تم إغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل ،وعلى سبيل تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ قرار بالشراء أو البيع أو تجميد السندات .[1]

ثالثا - تكاليف الإفصاح المحاسبي: إن قرارات الإفصاح المحاسبي تتأثر بالتكاليف المرتبطة به وهي كما يلي:[2]

- ✓ **تكاليف التجميع والتشغيل:** وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من شركة لأخرى ومن مستخدم إلى أخر و تتوقف على عدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح.

- ✓ **التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية :**

إذا ما قامت المؤسسة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع ،وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل ، فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم عن التنبوات الخاطئة ، ولا شك إن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح .

- ✓ **التكاليف السياسية:**

تلعب الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه المؤسسات أو العكس ،فالمؤسسات التي تظهر أرباح خيالية غالبا ما تكون محل أنظار و اهتمام السياسيين و العاملين و الجمهور العام ، وتتعرض للنقد من هذه الجهات وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه المؤسسات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها ، وهي ما تسمى بالتكاليف السياسية.

---

[1] بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مرجع سابق، ص25.

[2] عبد المنعم عطا العلول ،دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، مرجع سابق ،ص ص28-29.

✓ **التكاليف المترتبة عن التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للمؤسسة :**

إن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة و يحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها ، ونجد من بينها المعلومات المتعلقة بالبحوث و التطوير و كذا المنتجات الجديدة .

المطلب الثالث : مقومات والعوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وممارساته الخاطئة.

أولا- مقومات الإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :[1]

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .

ب- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

ت- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

ث- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

ج- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أ. المستهدف للمعلومات المحاسبية :

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ،ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية المّلاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة (In Formation Relevance) حيث تعتبر الأهمية النسبية Materiality بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة (Relevance) المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد

[1] وليد ناجي الحيالي ،نظرية المحاسبة ،منشورات الأكاديمية العربية ،الدانمرك،2007،ص370.

المعلومات والإفصاح عنها من وجهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى .

ج. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التسيير يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي:

قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، ثم قائمة التغيرات في المركز المالي ،هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم ، لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها ،لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

د. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة وعليه يجب أن يراعي معد القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه،ومدى قابليتها للقراءة و الفهم ومستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة ،عموماً جرى العرف على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل، أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

ثانيا- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي[1] :

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها:

[1] زغدار أحمد ،سفير محمد ،خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،العدد 2009/07،ص 84.

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح :

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية .

3. المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها لمجموعة من المعلومات المحاسبية.

ثالثا –الممارسات الخاطئة في الإفصاح المحاسبي:

ويتم التطرق إليها على النحو التالي :[1]

- ✓ **عدم كفاية الإفصاح المحاسبي :**

تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية، تقريرا تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

- ✓ **إغفال الإفصاح عن المعلومات مع الأطراف ذوي العلاقة:**

تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة ،وعدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات .

[1] سفير محمد، حوكمة الشركات سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي ،مجلة معارف ،جامعة البويرة ،العدد 11،2011،الجزائر، ص151.

✓ **التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية :**

تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، وذلك قبل نشر القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات المحددة بمعايير المحاسبة ،كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات إهتلاك ،ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم الإهتلاك في بيان صحفي لها ،مما يوحي لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتحسين نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة .

المبحث الثاني:جودة المعلومة المحاسبية

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمؤسسات والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل، أما لجودة المعلومات هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم جودة المعلومة المحاسبية في المطلب الأول ،ثم في المطلب الثاني إلى خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها و أهم العوامل المؤثرة فيها ثم إلى المعايير عامة لقياس جودتها في المطلب الثالث .

المطلب الأول:مفهوم جودة المعلومة المحاسبية.

تعتبر المعلومات قاعدة لاتخاذ القرارات المختلفة داخل المؤسسة، من حيث وظائف الإدارة وخارج المؤسسة من طرف الجهات التي لها مصالح وعلاقات معينة مع المؤسسة، ونظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المعلومات اتخاذ مختلف القرارات تم صياغة عدة تعاريف للمعلومة كما يلي:.

- **تعريف المعلومات:**

هناك عدة تعاريف للمعلومات ونذكر:

- المعلومات " هي عبارة عن مجموعة من الأخبار تحمل معارف مطلوبة حول موضوع معين، إذا فهي تأخذ صبغة العملية- عمل الأخبار- وتحمل مضمون - ما يتم الإخبار به - وهذا من أجل الوصول إلى فهم جيد للمحيط" .[1]
- المعلومات:هي مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها وتم ترتيبها ووضعها بشكل مفهوم وذا معنى و مفيد.[2] وهي كذلك استخبارات لها معنى و مفيد إلى الشخص المقصود وهي ضرورية لاتخاذ القرارات الحاسمة.[3]

و مما سبق نستنتج أن المعلومات وسيلة للاتصال، تمكن المؤسسة من التفاعل مع محيطها الخارجي، من أجل ممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها، وكذلك ضمان الاتصال بين جميع الأنظمة داخل المؤسسة لحسن سير العمل داخلها.

- **تعريف المعلومات المحاسبية:**

المعلومة المحاسبية هي تلك البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات أو للتنبؤ بالمستقبل وتكون المعلومات المحاسبية ذات طابع كمي

[1] سردوك فاتح ،دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،علوم تجارية ،جامعة المسيلة ،الجزائر،2004،ص02 .
[2] مصباح الطيطي،إدارة تكنولوجيا المعلومات،الطبعة الأولى،دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،2012،ص22.
[3] إبراهيم الجزراوي ،أساسيات نظم المعلومات المحاسبية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009،ص 25.

تظهر في شكل قوائم مالية ويراعى التوازن في هذه المعلومات من حيث التفصيل حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار.[1]

وفي مجال مهنة المحاسبة نجد أن مصطلح المعلومات المحاسبية أصبح متداولا بشكل واسع في كثير من الأدبيات والأبحاث التي ترى أنه من الضرورة النظر إلى المحاسبة من أبعاد متنوعة ومجالات مختلفة بشكل متكامل، فالمعلومات ذات المصادر المختلفة هي التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومات المحاسبية هي بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

- **مفهوم جودة المعلومة المحاسبية:**

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسِؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، و عادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[3]

- الجودة:هي عبارة عن مجموعة من السمات و الخصائص لمنتج أول لخدمة معينة والتي تظهر مقدرتها على تلبية الحاجات الضمنية والصريحة.[4]
- طبقا لتعريف Financial Analysts Federation(FAF) الجودة تعنى الوضوح والشفافية، وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب ،أما منظمة (AICPA) Accounting International Certified Public Accountant فإن اللجنة الخاصة بالتقارير المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها ، فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة.[5]

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2012 ، ص23.
[2] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،مرجع سابق ،ص35.
[3] هوام جمعة،لعشوري نوال،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مرجع سابق ،ص13.
[4] مصباح الطيطي،إدارة تكنولوجيا المعلومات،ن مرجع سابق،ص22.
[5] بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مرجع سابق، ص 53.

- يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.[1]
- ويعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت بمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) إلى إصدار البيان رقم (02) سنة 1980" الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها[2].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن جودة المعلومات المحاسبية هي الخصائص تتضمنها القوائم والتقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التحريف والتظليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية (الخصائص - المستخدمين - العوامل المؤثرة)

تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما وحساسا بصفته العنصر الحي داخل المؤسسة وهو يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر ما يلي:[3]

- **القابلية للفهم** :إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المزودة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإن من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.
- **قابلية المقارنة** :تشير قابلية المقارنة إلى المعلومات التي يمكن مقارنتها عبر الوقت بين المؤسسات، ولتحقيق قابلية المقارنة ينبغي محاسبة المعاملات والأحداث المشابهة بنفس الطريقة.
- **الملائمة** :تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب، لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمين بمساعدتهم في تقييم

---

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،مرجع سابق، ص42.
[2] نفس المرجع السابق ص43.
[3] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص ص 07-08.

الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية ،وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي :[1]

- ✓ **القيمة التنبؤية** : ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإدارية.
- ✓ **قيمة التغذية العكسية** :أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- ✓ **التوقيت المناسب** :أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

- الموثوقية:[2] تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيزي والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما يقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثله، أن تتصف المعلومات بما يلي لتكون موثوقة:

- أن تخلو من الخطأ المادي؛
- أن تكون محايدة، أي تخلو من التحيز؛
- تمثل بصدق المعاملات والأحداث الأخرى التي تقصد تمثيلها.

وكذلك تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطور أسس قياس موحدة ومقبولة عملية .ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر ثلاث خصائص فرعية هي:[3]

أ-الصدق في التمثيل :ونعني إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وللتعبير بصدق عن المعلومات ينبغي مراعاة نوعين من التحيز وهما:

* التحيز في عملية القياس :أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

*تحيز القائم بعملية القياس : وفيه التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

---

[1] محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008 ، ص 333 .

[2] حواس صلاح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ،مرجع سابق ،ص 08.

[3] جميلة بن هجيرة،أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،قسم العلوم التجارية ،جامعة ورقلة ،الجزائر،2013، ص18.

ب -**التحقق والتثبت بالمعلومات :**وتعني التوصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب للقياس والإفصاح من طرف أشخاص مختلفة.

ج- **حيادية المعلومات**: ويقصد به التحيز المقصود، والذي يكون التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

كما يقصد بالحياد في المعلومة عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.[1]

بالرغم من أن المعلومات المحاسبية قد تتصف بالملائمة و الموثوقية إلا أن مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهوا صعوبة في فهمها، وتحليلها و الاستفادة منها في اتخاذ القرار ، فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تنتج أساسا عن السهولة و الوضوح التي يجب أن تتميز بها المعلومات المنشورة، و لكن في الواقع العملي هناك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها و استيعابها، إضافة إلى اختلاف الأهداف الكامنة وراء حاجاتهم لتلك المعلومات.

❖ **مستخدمي المعلومات المحاسبية:**

- **الأطراف الخارجية:**[2]

ويقصد بها الجهات من خارج المؤسسة التي لها اهتمام ومنفعة من نشاط المؤسسة، وتشمل على الجهات الرئيسية التالية:

- المستثمرين الحاليين والمحتملين:

وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة.
- ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وأي تغيير في أسعار أسهم المؤسسة، إضافة إلى المعلومات التي تساعده في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة.
- ✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة المؤسسة ومستقبلها، وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.

---

[1] نهاد إسحاق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين ،2011،ص22.

[2] فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ،دراسة حالة مؤسسة تنبيل النسيج خراطة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية ،تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة البليدة،الجزائر،2009،ص ص39-40.

- الموردين والدائنين التجاريين:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون زبون جيد قادر على سداد ديونه، وتساعدهم أيضا على رسم سياسة الائتمان المستقبلية.

- الزبائن:

يحتاج الزبائن إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي، وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

- المقرضين:

هذه الفئة بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير قدرة المؤسسة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض، والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

- الحكومة ودوائرها المختلفة:

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، وتقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة، ومعرفة مدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

- المحللون الماليون:

يحتاج المحلل المالي إلى المعلومات المحاسبية باعتبارها المادة الأولية التي يتعامل معها، من أجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وإلى الفئات الدائنة المختلفة، مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة.

- **الأطراف الداخلية:**[1]

يقصد بها الجهات العاملة في أداء نشاط المؤسسة، والتي تعتبر المؤسسة الجهة التي تخدم مصالحهم وتحافظ على وظائفهم، ومن أهم هذه الجهات ما يلي:

✓ إدارة المنشأة: تقدم المحاسبة البيانات والمعلومات اللازمة للاستخدام الداخلي، مما يمكن الإدارة من ممارسة وظائفها بكفاءة عالية، ومما يساعدهم على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات

[1] فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ،مرجع سابق ، ص41.

المختلفة، لتحسين جودة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي تخفيض التكاليف وزيادة الربح.

- ✓ العاملين والنقابات العمالية:يحتاج العاملين إلى معلومات محاسبية حتى يتسنى لهم متابعة أعمال المؤسسة ومعرفة مدى استقرار وظائفهم، ومعرفة مدى ملاءمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج التي تحققها المؤسسة، مما يساعدهم على التفاوض مع الإدارة حول زيادة الأجور.

خامسا – آخرون : تضم هذه الفئة كل الأطراف التي تهتم بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة، ماعدا تلك التي سبق ذكرها .وهي على الخصوص: [1]

-الهيئات الإحصائية ؛

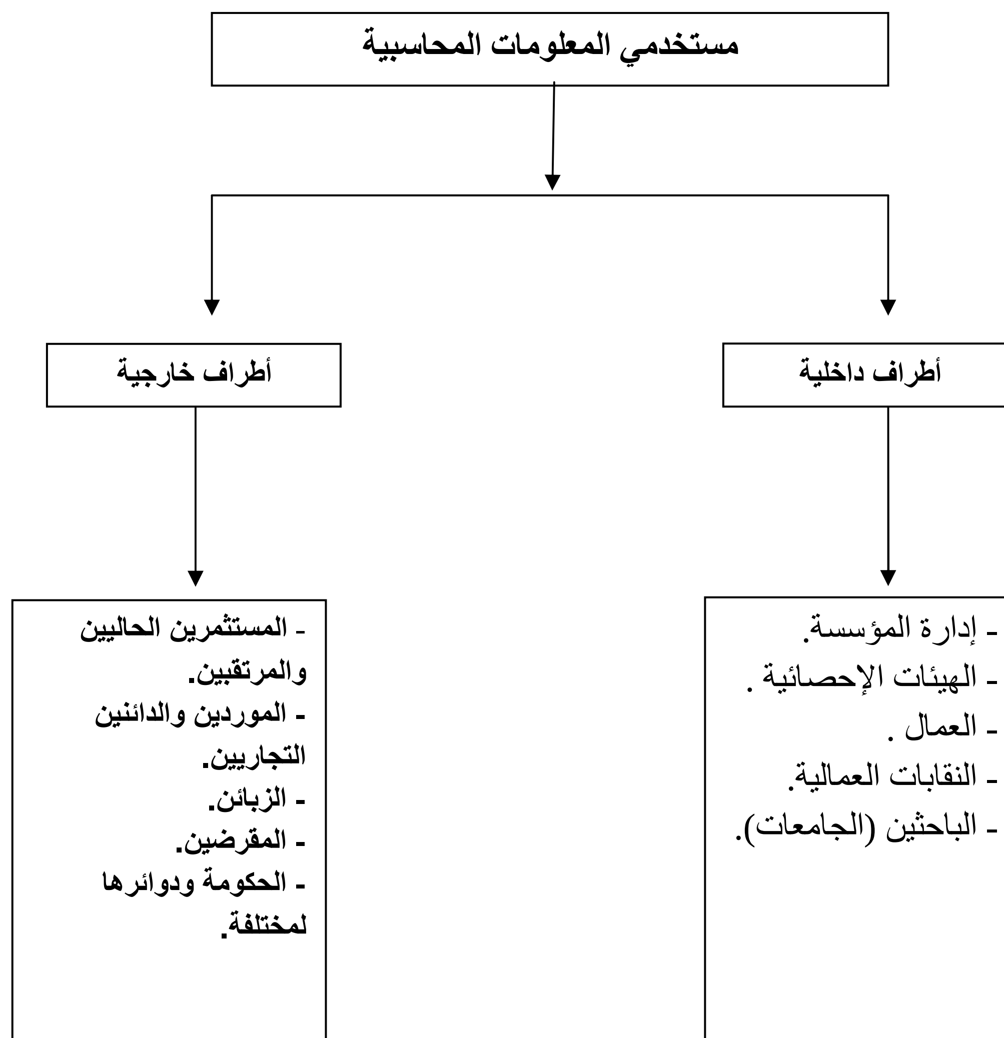
- الباحثون (الجامعات).

ويرى الباحثان أن المعلومات المحاسبية والتقارير المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات كل مستخدميها، لذلك فقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بفئة المستثمرين لتزويدهم بالمعلومات اللازمة، لأن هذه الفئة هي التي تتحمل المخاطر، كما أن المعلومات التي ستلبي احتياجات المستثمرين ستلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية.

و في ما يلي شكل يلخص مستخدمي المعلومات المحاسبية:

[1] مداني بن بلغيث ،أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2004،ص80.

الشكل رقم :(2-1) يمثل مستخدمي المعلومات المحاسبية.



المصدر : من إعداد الباحثان وبالاعتماد على الجانب النظري.

من خلال الشكل السابق يمكن القول بأن كل المستخدمين للمعلومات المذكورين سابقا ليس لهم نفس المستوى ونفس الكفاءة وبالتالي يختلف تفكيرهم ، وكل طرف يستخدم هذه المعلومة من زاوية معينة ، لذا يجب عند إعداد وتقيم هذه المعلومات الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الاختلافات ،التي تعتبر منطقية وعادية .

❖ **العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية:**

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج هذه المعلومات ونذكر منها :[1]

أولا -العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ -العوامل الاقتصادية :

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ب -العوامل الاجتماعية :

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل:

اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

ج -العوامل القانونية :

إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

د -العوامل الثقافية :

وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

ثانيا -العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات

---

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية،مرجع سابق، ص ص، 44-45.

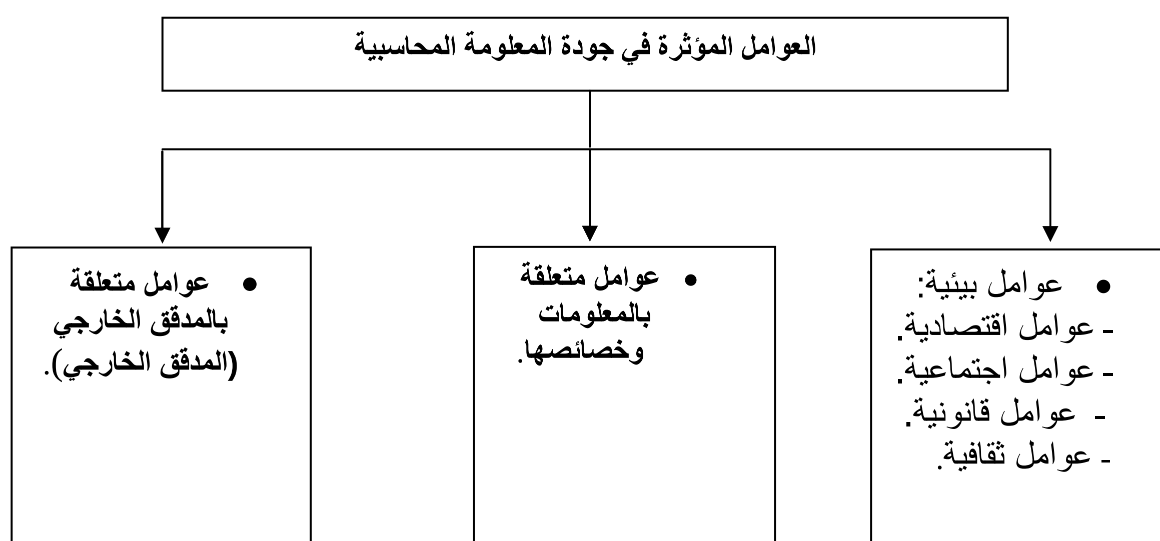
وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

ثالثا -تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

و في ما يلي شكل يوضح العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية:

شكل رقم:(2-2) يمثل العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية.



المرجع:من إعداد الباحثان وبالاعتماد على الجانب النظري.

يرى الباحثان أن العوامل التي تؤثر في جودة المعلومة المحاسبية قد تؤثر بالإيجاب أو بالسلب ،فمثلا المدقق الخارجي ،فكلما توفرت فيه الشروط اللازمة ،وأدى عمله على أكمل وجه ووفقا لما تنص عليه المعايير الدولية و المنظمات المهنية ،ومختلف القوانين ، زادت درجة الجودة في المعلومات المحاسبية و العكس صحيح.

المطلب الثالث:معايير جودة المعلومة المحاسبية:

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:[1]

أولا -الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

ثانيا -المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

أ -المنفعة الشكلية :أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛

ب -المنفعة الزمنية :توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب؛

ج -المنفعة المكانية :أي الحصول عليها بسهولة؛

د -المنفعة التقييمية أو التصحيحية :أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

ثالثا -الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

رابعا -التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

خامسا -الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته المعلومة.

[1] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002 ، ص ص305-306.

كما يمكن تصنف المعايير إلى ما يلي:[1]

- **معايير قانونية :**

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

- **معايير رقابية :**

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة أو المستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

- **معايير مهنية :**

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

- **معايير فنية :**

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين و أصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مرجع سابق ،ص ص58-59 .

المبحث الثالث: التقارير المالية

إن النتيجة النهائية للمحاسبة هو إعداد المعلومات ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية و عن طريق هذه المعلومات يمكننا المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية،بحيث يتم تقديم هذه المعلومات في تقارير مالية ، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية التقارير المالية في المطلب الأول ،ثم في المطلب الثاني إلى العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية و من ثم استعراض مستخدمي التقارير المالية في المطلب الثالث .

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية.

تعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إل لأطراف الخارجية، وبتالي تزودهم التقارير المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية (الوقت المناسب) والملائمة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

أولا- تعريف القوائم المالية:

- هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (4أشهر) من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.[1]
- القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، يتم من خلالها توضيح نتائج معاملات المؤسسة من خلال فترة زمنية معينة وذلك من أجل معرفة مركزها المالي.[2]

إن النظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا،والقوائم المالية يجب أن تكون معرفة بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة :[3]

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماج).
- تاريخ الإقفال .

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم07 -11المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد26 -27-28-29العدد74 الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ،ص05.
[2] عزة الأزهر،عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المرجعة الدولية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة البليدة،الجزائر،2009،ص106.
[3] شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ،جامعة باتنة،الجزائر،2009،ص43.

- العملة المستعملة و مستوى التقريب.
- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط و الدول المتواجدة فيها .
- الأنشطة الأساسية و طبيعة العمليات المنجزة .
- اسم الشركة الأم، و بالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة .
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة.

وعند إعداد القوائم المالية يجب مراعاة ما يلي:[1]

- عند إعداد و تقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة و ذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها (الفقرة 44 من الإطار المفاهيمي) .
- القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، و تعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.
- القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، و يمكن تقريب المبالغ إلى ألاف الوحدات.
- القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة (الفقرة 39 من الإطار المفاهيمي)، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة يحتوي على عمود خاص بمبالغ الفترة السابقة.

و في حالة تعذر إجراء المقارنة بسبب اختلاف المدة أو أي سبب أخر، فان ترتيب و تغيير المعلومات الخاصة بالفترة السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة تفسر في الملحق.

عموما القوائم المالية تشمل ما يلي:

1- **الميزانية:** هي وثيقة تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، بحيث تقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.[2]

كما تعرف الميزانية على أنها جدول ذو جانبين ، يعد بتاريخ معين ، ويظهر الجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها.[3]

---

[1] شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية ، مرجع سابق ،ص44.
[2] شعيب شنوف ،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر ،2008،ص77.
[3] عطية عبد الرحمان ،المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي برج بوعريريج ، الجزائر،2009،ص10.

2- **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.[1]

3-قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة مالية معينة، وهي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[2].

و تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) وحسب النشاطات، التشغيلية (النشاط الرئيسي للمنشأة) التمويلية (الاقتراض والائتمان) والإستثمارية (من الإستثمارات في الأصول المختلفة)، خلال فترات مالية معينة[3].

4-جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية .[4]

أما القوائم المكملة للقوائم الأساسية فهي تضم قوائم مثل قوائم القيمة المضافة القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية...الخ .[5]

5-ملحق الكشوف المالية: الملحق هو وثيقة تلخيص يعد جزء من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل[6]؛ ويخص النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير وموضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات، أو مسيريها، طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

---

[1] حاج علي ،النظام المحاسبي المالي الجديد،دار بلقيس للنشر،الدار البيضاء،الجزائر ،2009،ص106.
[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص30
[3] عزة الأزهر،عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المرجعة الدولية،مرجع سابق ،ص107.
[4] حاج علي ،النظام المحاسبي المالي الجديد،مرجع سابق ص112.
[5] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2، 2009،ص29.
[6] نفس المرجع السابق ،ص136.

- **ثانيا- تقرير المراجع الخارجي:** يتم من خلال هذا التقرير إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة القوائم المالية ، بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة ،وهذا التقرير يجب أن يتوفر على شروط معينة ، و للمراجع ثلاث مهام رئيسية عليه القيام بها وهي مراقبة شرعية وصدق الحسابات ، التأكد من احترام القوانين والقواعد التنظيمية من طرف المؤسسة موضوع المراقبة والتصريح برأيه وملاحظاته للمسئولين والمساهمين وحتى للسلطات المعنية أحيانا.[1]
- **ثالثا- تقرير مجلس الإدارة:**

يقوم بالإفصاح الحالي عن أداء المؤسسة، وعن الخطط المستهدفة.[2]

❖ **جودة التقارير :**

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.[3]

ثانيا- أهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى ما يلي:[4]

- ✓ تهدف التقارير المالية لتوفير المعلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية .
- ✓ إن التقارير المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس لحد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- ✓ تظهر التقارير المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع القرارات الاقتصادية تضم،على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها.

إضافة للأهداف السابقة يمكن ذكر بعض أهداف أخرى للتقارير المالية ونذكر:[1]

---

[1] محمد بوتين،المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2003 ،ص35.
[2] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مرجع سابق ،ص37.
[3] ماجد إسماعيل أبو حمام،اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مرجع سابق ،ص54.
[4] عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المرجعة الدولية، مرجع سابق، ص108.

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة؛
- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وأثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات، وتعكس أدائها؛
- تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة و قدرة المؤسسة على الوفاء.
- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه ، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ، ولتحقيق الجودة يجب أن تخلو التقارير المالية من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها ، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة التقارير تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ،والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. [2]

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة الشركة، وعليه فإن نظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.[3]

لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي: [4]

- **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
- **المقومات البشرية:** وتشمل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

---

[1] منصوري الزين ،أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و أبعاد الإفصاح و الشفافية، دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر، ملتقى حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،30/29 نوفمبر ،2011،ص08.

[2] بن عيشي عمار ،عمري سامي ،تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق ،جامعة أم البواقي،الجزائر ،07-08-2010،ص07.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام،اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مرجع سابق ،ص54.

[4] القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص30.

- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- **قاعدة البيانات :**وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه .

المطلب الثالث: مستخدمي التقارير المالية.

إن مستخدمي التقارير المالية هم الأشخاص الراغبون في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات ، ويختلف المستخدمون في نوعية وتفاصيل المعلومات التي يحتاجونها نتيجة لاختلاف طبيعة الأنشطة التي تتم من خلالها اتخاذ القرارات ، بحيث تلجأ هذه الفئات لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية عددا من الفئات كمستخدمين للتقارير المالية ، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها هذه الفئات ، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي :[1]

- ✓ **المستثمرون الحاليون والمحتملون :** وتحتاج هذه الفئة لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ،أو معلومات تساعدهم في تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح أو المعلومات التي تساعدهم في تقييم أداء الشركة ، أو معلومات عن طبيعة السيولة في الشركة أو مستقبل هذه الشركة ضمن مشاريع المنافسة.
- ✓ **الموظفون:** يحتاج الموظف داخل الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
- ✓ **المقرضون:** يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقديم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق ملكية.
- ✓ **الإدارة:**[2] تبدو حاجة الإدارة للمعلومات أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف الأخرى، والسبب في ذلك يتمثل في طبيعة نشاط الإدارة، والمتمثل في التخطيط والرقابة والتقييم وإعداد التقارير عن نتائج أنشطتها، إن مهمة التخطيط هي الجانب الأول في وظيفة الإدارة والشركة بصورة عامة، يتمثل التخطيط في إعداد البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الشركة من خلال الاستخدام الأمثل لها ، وعلى ضوء تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص47.
[2] طارق حميطوش، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ،جامعة ورقلة،الجزائر،2013،ص14.

التي ترغب من خلالها في تحقيقها، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال المعلومات المالية الموضحة لتلك الموارد بغية الوصول إلى تلك الأهداف، أما مهمة الرقابة فتتعلق بمهمة التأكد من كفاءة وفاعلية التنفيذ للخطة التي سبق وضعها لتحقيق أهداف الشركة ،هذا وتتعلق مهمة التقييم بالوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها، كما تشمل تحديد مكانة الشركة في لحظة معينة من خلال مركزها المالي ومن خلال نوع نشاطها، ويكون التقييم على مستوى الشركة بمفردها مقارنة بالموازنة التقديرية، أو مقارنة مع السنوات الماضية أو مع الشركات المماثلة لها في النشاط.

- ✓ **الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون :** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدهم في تحيد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق ، وما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على تسديد ديونه .[1]
- ✓ **العملاء :** تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتمادا عليها في توريد احتياجاتهم.[2]
- ✓ **الحكومة ودوائرها المختلفة ،والجهات المنظمة لأعمال الشركات :** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدهم في التأكيد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضريبة (دخل ومبيعات)،كما تحتاج إلى معلومات تساعدهم في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدي قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني [3].
- ✓ **المنافسون:** يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معهم ومراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجهم ومركزهم المالي، ثم وضع استراتيجيه معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم.[4]
- ✓ **الجمهور :** تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها[5].

كما يوجد مستعملين آخرين للتقارير المالية، ونذكر منهم :[6]

---

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص47.
[2] وسيلة بو خالفة ،دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ،جامعة ورقلة،الجزائر،2013،ص04.
[3] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص47.
[4] طارق حميطوش، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية،مرجع سابق،ص15.
[5] وسيلة بوخالفة ،دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مرجع سابق ،ص05.
[6] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص47.

- ✓ **المحللون والوسطاء الماليون**: والذين يستخدمون معلومات القوائم المالية لتقديم استشارات للغير تتعلق بأعمال الشركة.
- ✓ **السوق المحلي:** حتى يتم تقديم أحداث المعلومات المتعلقة بالشركة بالنسبة للمستثمرين إذا ما كانت أسهم هذه الشركة مدرجة في البورصة.
- ✓ **المنافسين:** حيث يتمكن المنافسين من تحديد مركزهم في السوق ووضعهم التنافسي ومراجعة سياساتهم التنافسية من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركة.
- ✓ **المحامون** : ليتمكنوا من دراسة أية قضايا تتعلق بالشركة .
- ✓ **السلطة القضائية:** فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية[1].

عموما يمكن القول بأن مستخدمي التقارير المالية يختلف بعضهم عن الآخر في أفكارهم وتوجهاتهم ومستواهم وكذا كفاءتهم وطبيعة عملهم واحتياجاتهم للمعلومات الخاصة بالمؤسسة المعنية ، لذا من الواجب يمكن القول و بإلحاح أن التقارير التي يتم الإفصاح عنها وتقديمها إلى مختلف المستخدمين يجب أن تراعي كل هذه الاختلافات و الفرو قات الموجودة في كل مستخدم وذو علاقة .

---

[1] صبايحي نوال ،الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة الجزائر3، 2011، ص73.

خلاصة:

بعد دراستنا لهذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:

- الإفصاح المحاسبي له مفهوم متغير ، يختلف من بيئة لأخرى ، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لأخر ، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى ، التي قد تشكل قوة ضغط علي المنشاة عند قيامها الإفصاح ،وعموما يمكن القول ان الإفصاح المحاسبي هوعرض المعلومات والبيانات لمالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة به، وهذا من اجل استخدامها لاتخاذ مختلف القرارات .
- إن المعلومات المحاسبية هي بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات، وفي الوقت الحالي أصبح الاهتمام ما يعرف بجودة المعلومة لما لها من دور كبير في تسيير المؤسسة وخاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرره.
- تعتبر التقارير المالية الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية ، وبتالي تزودهم بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة ،الوقتية والملائمة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ،ونظرا لجهود المنظمات المهنية ومختلف الدول من خلال الباحثين ومختلف التجارب و الخبرات أصبح للتقارير المالية معايير وشروط لانجازها،هذا الذي مكنها من توفر ما يعرف بالجودة في التقارير المالية ، والذي له تأثير ايجابي على مختلف المستخدمين .
- إن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ،جودة المعلومة المحاسبية والتقارير المالية ،هو أن المعلومات المحاسبية يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية ، ويمكن القول كلما زادت درجة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية فحتما سيؤدي إلى إفصاح ذو جودة .

الفصل الثالث:

أثر حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية

تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح ،لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات ، ومما لاشك أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة ، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية .

لوظيفة المحاسبة دور هام، باعتبار نظام لإنتاج المعلومات من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات المختلفة الأطراف التي يهمها أمر الشركة، وترجمة ما وقع من أحداث بشكل قوائم وتقارير المالية تعكس ذلك، وتستخدم في اتخاذ القرارات المختلفة.

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل للجودة والتأكد من صحة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير المحاسبية ، ولأن هذه المعايير المحاسبية غير كافية زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات للحصول على الثقة في جودة وشفافية التقارير المالية ،وهذه الجودة يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة ،فهذه الأخيرة تساهم في مصداقية وموثوقية التقارير المالية بالإضافة على توافرها في الوقت المناسب ،لما لها من أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة .

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات ،حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على علاقة حوكمة المؤسسات مع المحاسبة و المعلومات المحاسبية والتقارير المالية .

المبحث الثاني: انعكاس تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية ، حيث سنحاول في هذا المبحث دراسة خصائص حوكمة المؤسسات وأثره على الإفصاح المحاسبي ،ومدى تأثر الإفصاح المحاسبي بمبادئ الحوكمة ،بالإضافة إلى التعرف على أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية .

المبحث الثالث : انعكاس حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية ، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى علاقة الحوكمة بمعايير جودة التقارير المالية، وكذا آليات الحوكمة وانعكاسها على التقارير المالية ،إضافة إلى دور حوكمة المؤسسات مع سوق الأوراق المالية .

المبحث الأول : الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات

ازداد اهتمام الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي بالحوكمة وهذا من أجل توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجال الاستثمارات غير المناسبة ،ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية من أجل تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية والقوائم والتقارير المالية ، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالمحاسبة في المطلب الأول،أما المطلب الثاني فيتم تخصيصه لعلاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية وأخيرا وفي المطلب الثالث إلى علاقة الحوكمة بالتقارير المالية.

المطلب الأول: حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو التنظيمي بالحوكمة ارتباطا وثيقا ،حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثير أو تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة ، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة .[1]

ويشمل هذا الدور ما يلي :

1. ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة المؤسسات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة ، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة .[2]
2. يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة المؤسسات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة ، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به ، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية .[3]
3. إن قوة حوكمة المؤسسات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة ، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوى تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة ، الأمر الذي

[1] رأفت حسين مطير ،آليات تدعيم دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ،ورقة بحثية، ص4.
[2] قاضي فاطمة الزهراء ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص24.
[3] زلاسي رياض ،إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق ، ص 69.

يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة .[1]

4.يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة .[2]

ولكن في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة ،فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات و التي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ،بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة ،وكذلك خبرتهم المالية ، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة ، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

الآليات المحاسبية لحوكمة المؤسسات:

تختص الآليات المحاسبية لحوكمة المؤسسات بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة .

وبدراسة الآليات المختلفة للحوكمة نجد أن بينها علاقات تأثيرية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، نجد أن وجود قانون فعال للشركات يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمساكها والقوائم المالية التي نشرها من الممكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية وبما يحقق الإفصاح والشفافية من أجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون ، وهكذا... وقد تضمن المبدأ الخاص بالإفصاح والشفافية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الآليات المحاسبية التي يتم استخدامها لتقديم منتج بمواصفات جودة معينة ويتم التشغيل وفقا لمجموعة من المعايير المحاسبية من ضرورة تحقيق الرقابة على مراحل الإنتاج المختلفة (آليات الرقابة على إنتاج المعلومات) ويمكن تلخيص هذه الآليات على النحو التالي:[3]

-**آليات المعايير المحاسبية:**يجب إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقا لمجموعة من المعايير المحاسبية (معايير الإنتاج).

-**آليات قياس الجودة:** يجب توفير قنوات لنشر المعلومات بمواصفات جودة معينة مثل التوقيت المناسب وأن تكون المنافع من المعلومات أكبر من تكاليف إنتاجها بالإضافة إلى ملائمتها لاحتياجات المستخدمين.

---

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص24.
[2] رافت حسين مطير ، آليات تدعيم دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ،مرجع سابق ،ص4.
[3] قاضي فاطمة الزهراء ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص29 .

-**آليات الرقابة على إنتاج المعلومات:** يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات التي يتم إنتاجها.

وبدراسة الآليات السابقة والتي تضمنها المبدأ الخاص بالإفصاح والشفافية ، يلاحظ أن هناك علاقة تداخلية تبادلية مع الآليات التي تتضمنها المبادئ الأخرى ، ومن ذلك يتضح ما يلي:[1]

-الأهمية النسبية للآليات المحاسبية كمحور ارتكاز لآليات حوكمة المؤسسات نظرا للعلاقة التبادلية والتأثيرية التي تربطها بآليات الأخرى ،مثلا وجود قواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية (آليات رقابية) للشركات التي يتم قيد أوراقها المالية بالبورصات من الممكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات.

-تم تلخيص أهم الآليات المحاسبية اللازمة للوفاء بمتطلبات الحوكمة في الآتي:

- آليات المعايير المحاسبية.
- آليات قياس الجودة.
- آليات الرقابة على إنتاج المعلومات.

- المبادئ والآليات دائمة التطور بطبيعتها في ضوء التغيير في الظروف البيئية المحيطة ، وبالتالي يجب تطبيقها بما يتناسب مع البيئة الخاصة بكل دولة.

المطلب الثاني :حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية.

إن اتصال حوكمة المؤسسات بالمعلومات المحاسبية في الجوانب الفكرية والأبعاد المحاسبية يكمن في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة الذي يشكل المدخل الفعال للحصول على معلومات ذات مصداقية ،على أن هذه الأخيرة تعتبر أحد المعايير الأساسية التي تسعى حوكمة المؤسسات لتجسيدها من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المحاسبية على جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها ،حيث أن الأثر المباشر لتطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لتحقيق المفهوم الشامل لها (خصائصها) ،باعتبار أن المعلومات تعد أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس المخاطر والتنبؤ بها ،وذلك باعتبارها مدخلا لتحليل القرار، وكذلك التأثير على القرار قبل اتخاذه ، ويمكن القول أن علاقة حوكمة المؤسسات بالمعلومات المحاسبية هي علاقة طردية ،حيث أنه بقدر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات بقدر ما يمكن تحقيق معلومات ذات مصداقية ،كما أنه هنالك عنصر مشترك بين الطرفين ألا وهو الإفصاح والذي يعد من المبادئ والقواعد التي تسعى حوكمة المؤسسات لتحقيقها ،كما

[1] عدنان بن حيدر بن درويش ،حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ،إتحاد المصارف العربية، 2007 متاح على : http://iefpedia .com. ، تاريخ الإطلاع 2015/02/18.

أنه يعتبر من العناصر التي يجب أن تضمنه المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات جميع الأطراف من خلال تحقيقها الإفصاح الكافي وفي الوقت المناسب ؛

إذا فالغاية الرئيسية من وراء اعتماد وتطبيق القواعد التي حملتها حوكمة المؤسسات هي الحصول على مخرجات تتمثل في معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها من قبل الأطراف المختلفة سواء من الداخل أو خارج المؤسسة .[1]

الأبعاد المعلومات المحاسبية لحوكمة المؤسسات:

ويتم ذكرها على النحو التالي :

أولا:المساءلة والرقابة المحاسبية:

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه ،بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة ، وكل منها له دوره في تفعيل تلك المساءلة ، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين ،القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك ؛

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر سنة 1999 ، أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين .[2]

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية سنة 2003 والخاصة بحوكمة المؤسسات ،أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للشركة .

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المسألة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة المؤسسات تأخذ اتجاهين :[3]

- **الأول:** المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى.
- **الثاني:**المساءلة والرقابة الأفقية، وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

ثانيا : الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية والمراجعة:

من أجل إعادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة ، فكانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تطبيق حوكمة المؤسسات، فتطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجع الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية ، كما

---

[1] أبو إسماعيل نهلة ، مخناش فتيحة ، مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي ، الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف،الجزائر ،19-20 نوفمبر 2013، ص198.

[2] محمد أحمد خليل ابراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،جامعة الزقازيق ،السنة الخامسة والعشرون ،العدد01،2005،ص ص10-11.

[3] قاضي فاطمة الزهراء ،اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص26.

أنه يجب أن يترافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مماثل في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة .[1]

ثالثا :دور المراجعة الداخلية :[2]

إن للحوكمة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف للسيطرة على المخاطر ، وتحقيق أهداف المؤسسة ،وحماية مصالح المساهمين ، إلا أن دور المراجعة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ الحوكمة وإجراءاتها ،بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحوكمة، حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة .

رابعا :دور المراجع الخارجي :[3]

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة المؤسسات ، لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية .

خامسا : دور لجان المراجعة :

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة المؤسسات – إن لم نقل جميعها – على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة ، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقارنة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة ،علاوة على ذلك يشير البعض بأنه مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر إيجابي على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية .[4]

سادسا – تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات ، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح

---

[1] عمر شريف ،بن زروق زكية ،علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية ،الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق ،جامعة أم البواقي ،الجزائر،07-08ديسمبر 2010،ص07.

[2] محمد أحمد خليل إبراهيم ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ،دراسة نظرية تطبيقية،مرجع سابق،ص12

[3] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص27.

[4] محمد أحمد خليل إبراهيم ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ،مرجع سابق، ص12.

الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة .[1]

سابعا- إدارة الأرباح:[2]

تمارس إدارة بعض الشركات سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها ،أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر ،أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات ، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك .

ولكن في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة ،فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ،بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة ، وكذلك خبرتهم المالية ، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة ، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

ثامنا- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:

إن من أهمية حوكمة المؤسسات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق .[3]

إلا أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل وهي :

1. مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي : وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما ،الرقابة القبلية والأخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي .[4]
2. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء، وإدارة الأرباح وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
3. مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.[5]

---

[1] إبراهيم السيد أحمد ،حوكمة الشركات ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال ،الدار الجامعية ، مصر ،2010،ص ص195-196.
[2] نفس المرجع السابق ، ص196.
[3] عمر شريف ،بن زروق زكية ،علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية ،الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، مرجع سابق، ص08.
[4] محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ،مرجع سابق،ص14.
[5] عمر شريف ،بن زروق زكية، علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية ، مرجع سابق ،ص08.

ولعل الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات تشمل كل من الخصائص والمقومات والمحددات والمبادئ فهي مذكورة سابقا ومما سبق يجب الإشارة إلى النقاط التالية حول الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات وعلاقة ذلك بالمعلومات المحاسبية :[1]

- تكامل الجوانب الفكرية للحوكمة خاصة وأنها جمعت خمسة جوانب أساسية هي الأهداف والخصائص والمقومات والمحددات والمبادئ،علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية للحوكمة بصورة يمكن أن يطلق عليها الإطار المتكامل لحوكمة المؤسسات.
- إن الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في مختلف الوحدات الاقتصادية – وبصفة خاصة الشركات المساهمة- بصرف النظرية عن طبيعة نشاطها سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على أسهمها في سوق الأوراق المالية.
- الأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي سبق الإشارة إليها بوضوح في مختلف الجوانب الفكرية لها،وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة المؤسسات.
- تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة المراقبة على مختلف جوانب أداء الوحدة الاقتصادية ، وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية .[2]
- بالنظر على الخصائص ومقومات الحوكمة بشيء من التأني والتدقيق يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك،والأكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة الشامل.
- أن معظم- ما لم يكن جميع – محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي يؤدي تحقيقها إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل.
- إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة بصرف النظر عن وجود مبدأ مستقبل بذلك وهو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تضمنه من جوانب مختلفة عن الوحدات الاقتصادية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية:

أ- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها.

---
[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مرجع سابق ص ص19-20.
[2] محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص20.

ب- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة.

ج- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث : حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالتقارير المالية.

ويمكن ذكرها على النحو التالي:

أولا - حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالقوائم المالية:

من المبادئ الأساسية للحوكمة،الإفصاح والشفافية حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة والتي تشمل معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة.[1]

تتضح العلاقة بين حوكمة المؤسسات والقوائم المالية في :[2]

- التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وهذا راجع إلى أهمية في التحقيق معدلات من الأرباح مناسبة بما يساعد على تدعيم رأسماله وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر وهذا يؤدي إلى نمو المؤسسات وتوسعتها وازدياد حجمها.

- كما تعتبر القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات المتخذة حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة
- مدى فعالية هذه القرارات المتخذة على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.

ثانيا- علاقة حوكمة المؤسسات بالتقارير المالية:

✓ يركز مفهوم حوكمة المؤسسات على قيم الشفافية والمساءلة ،المسؤولية ،والإنصاف ،وتعرف حوكمة المؤسسات عادة على أنها التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة ،وبمعنى أوسع ،حوكمة المؤسسات هي التي تضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحاملي الأسهم ،والتأكد من أن حقوقهم خاضعة للحماية ومطبقة عمليا على

---

[1] زلاسي رياض ،إسهامات المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق ،ص 78.
[2] عبد الجليل آل غزوي ،حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة التحليل المالي ،الأكاديمية العربية في الدانمرك ،كلية الإدارة الاقتصاد، 2010 ،ص63.

أرض الواقع ،حيث يحتاج نظام حوكمة المؤسسات إلى مستوى جيد من الإفصاح والشفافية في عرض كل المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها المستفيدون من التقارير و القوائم المالية .[1]

- ✓ إن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات يشكل الدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها [2]،على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات ، وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد حوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية .[3]
- ✓ وهذا يرجع لأهمية التقارير المالية ودور الإفصاح فيها ، فالتقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط ،فالقوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتمثل أيضا الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ،وبذلك تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية.[4]
- ✓ إن أهم دوافع تطبيق قواعد حوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية ، ولذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها .[5]
- ✓ يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالشركات ومعرفتهم بها ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضون والموردين والمستثمرين والعملاء والمحللين الاقتصاديين والسماسرة والضرائب والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات والتجمعات التجارية .[6]
- ✓ تجسدت العلاقة فيما بين التقارير المالية وحوكمة المؤسسات في تحليل أو تأصيل جذور كلا منهما حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة المؤسسات وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة المؤسسات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق توازن

---

[1] زلاسي رياض ،إسهامات المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق، ص 79.
[2] جمعة هوام ،لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،الملتقي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،الجزائر، 2009،ص20.
[3] زرزار العياشي ، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات ، الملتقى الدولي الثامن ،الحوكمة المحاسبية للمؤسسة : واقع،رهانات وأفاق ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،الجزائر، يومي 08/07 ديسمبر 2010،ص 19.
[4] زلاسي رياض ،إسهامات المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق ، ص79.
[5] ماجد إسماعيل أبو حمام،أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق، 61.
[6] زلاسي رياض، إسهامات المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق ، ص79.

القوى لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة لتصرفاتهم وقراراتهم ويعد الإفصاح واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي حيث يرجح أن تعتبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريد الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن الأنشطة وأداء الشركة .[1]

- ✓ تتجلى العلاقة بين حوكمة المؤسسات والتقارير المالية في التطبيق السليم لمبادئها يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح المناسبة بما يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر وهو ما سوف يؤدي إلى نمو الشركات وتوسعها وازدياد حجمها كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات من قبل أعضاء مجلس الإدارة حيث تتوقف نوعية هذه القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في التقارير والتي تساعد متخذي القرارات للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل .[2]
- ✓ إن دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة التقارير المالية .[3]

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي ،حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق،ص ص63-64.
[2] قاضي فاطمة الزهراء ،اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص81.
[3] نفس المرجع السابق ، ص78.

المبحث الثاني: انعكاس تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية.

إن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي و هذا ما يؤكد أن الإفصاح المحاسبي و حوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة ، يؤثر كل منهما و يتأثر بالآخر، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أثر خصائص الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في المطلب الأول،أما المطلب الثاني فتم تخصيصه إلى أثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي،وأخيرا أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومة المحاسبية في المطلب الثالث.

المطلب الأول :خصائص حوكمة المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي .

يمكن لخصائص حوكمة المؤسسات أن تؤثر على الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال دعمه ويمكن أن نلخص ذلك على النحو التالي :[1]

1- الشفافية : تشكل الشفافية مصدرا أساسيا لتعزيز حوكمة المؤسسات وهي ما يحتاجه المستثمرون ، وتعرف بأنها توفر المناخ الذي يتيح كافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرارات المختلفة ،إن الشفافية هي الإفصاح العام عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بما يمكن مستخدمي تلك المعلومات من وضع تقييمات عن أداء الشركة و موقفها المالي ، ترتبط الشفافية بالبحث عن المعايير و قيم النزاهة ، العدالة ، المصداقية ، الوضوح والمساءلة في الأعمال والممارسات الإدارية ، ولذلك تعد الشفافية المرادف للأخلاقيات الواجب أن يتمتع بها القائمون بعملية الإفصاح عن المعلومات في المؤسسة وتفي بغرض المستخدمين و التي يجب أن تقوم على ما يلي :

- أن تكون المعلومة ميسرة ومتاحة لأصحاب المصالح .
- أن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع.
- توخي الدقة والحداثة و الشمول في تلك المعلومات .
- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الحقائق و الأخطاء.

- **شروط الشفافية :**

هناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة في الشفافية منها:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة عادة لا قيمة لها و يعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ويستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها.

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص ص67-68.

- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل الغموض للألفاظ الغير مفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافي الربح قبل الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع و الإعفاء من الضريبة لصافي الربح.

- **العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية :**

إن توفر الشفافية في التقارير المالية يؤدي إلى تكافؤ الفرص في الاطلاع على مضمون هذه التقارير بما يمكنهم من تقرير المخاطر و المزايا التي تتضمنها استثماراتهم ، وعندما يدرك السوق نقصا في الشفافية ينعكس ذلك سلبا على الأسعار وبالتالي على مستقبل حصص الشركاء و المساهمين ؛
إن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية و الإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم ، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التي تعرضت لها المؤسسة في فترات معينة وفق معايير المحاسبة ، مع إتاحة نفس الفرص لمستخدمي هذه التقارير ،حتما سيؤدي إلى ما يعرف بجودة الإفصاح المحاسبي .[1]

- **الأبعاد الأساسية لضرورة الالتزام بالشفافية في الإفصاح المحاسبي :**

توجد العديد من الأبعاد الأساسية وراء ضرورة الالتزام بالشفافية في الإفصاح المحاسبي على مستوى السوق المالي منها:[2]

- الجانب الأكبر من المتعاملين في السوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين ، وهؤلاء اقل استعدادا لتحمل ما يترتب على تغير الأسعار الأوراق المالية من خسائر ونظرا لضعف القدرات الفنية لهم ، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل و التقييم و قياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم ، في ضل سوق مالي تغيب فيها الشفافية و الإفصاح وبالتالي فان توفير الشفافية وضمان الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق ويرفع من مستوى كفاءته .
- هناك تغيرا هيكليا في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية و استراتجياتهم ، بحيث إذا انخفضت مدة الاحتفاظ بالسهم فإنها بحاجة إلى توفير المعلومات بشفافية يضمن استقرار السوق لزيادة فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية .

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص69.
[2] نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ،آثار نماذج الإفصاح المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية ، ورقة بحثية ، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ،2012،ص16.

- حماية السوق من الممارسات الغير قانونية مثل استخدام معلومات داخلية غير متاحة للجمهور من مستثمرين وغيرهم لتحقيق أرباح غير طبيعية، ومن ثم الالتزام بقواعد الشفافية في الإفصاح ينبغي أن تكون شاملة من أجل الحفاظ على استقرار السوق المالي.

2- المسؤولية :

يتضح مبدأ المسؤولية في مباشرة الإدارة لصلاحيته كونه المسؤول عن الإفصاح الكامل للمعلومات بحيث يضمن سلامة القواعد المطبقة لتلبية مصالح الشركة و المساهمين ،كما أنه مسؤول عن تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين و غيرها من المسؤوليات ، والإفصاح العام بعدالة عن التعاملات في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة .[1]

3- **العدالة :** تحقيق العدالة في حوكمة المؤسسات يعتبر ضروريا بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة و توفيرها يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للحصول على المعلومات الصحيحة دون تحيز إلى فئة من الفئات أو طرف من الأطراف أو لتحقيق مصلحة لمجموعة دون المجموعات الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك تساهم العدالة في تحقيق الإفصاح المحاسبي من حيث كمية و نوعية المعلومات لكافة المساهمين سواء كانوا أصحاب أغلبية أو أقلية و المستثمرين ، وتوفير قنوات تمكنهم من الحصول عليها بسهولة ، وحق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة و سهولة طرق الإدلاء بالأصوات و إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين و عدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع الأرباح .[2]

- **حوكمة المؤسسات وقدرتها على تحقيق الإفصاح المحاسبي:**

يمكن تحقيق الإفصاح المحاسبي من خلال الجوانب التالية :[3]

أ -**الاهتمام بالمعلومات غير المالية :**حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية تختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ب -**التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي :**تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية

---

[1] صفاء محمد سرور ، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات ،المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ،جامعة الإسكندرية ،08-10سبتمبر ،مصر ،ص299.

[2] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص70.

[3] بلهادف رحمة ،السعدي عياد ، دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات ،ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،19-20 نوفمبر 2013،جامعة الشلف ، الجزائر،ص658.

القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، ولكي يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال ، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

ج -**تدعيم الإفصاح الالكتروني :**يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار أن الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب.
- تحقيق التغذية العكسية.
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

المطلب الثاني :مدى تأثر الإفصاح المحاسبي بحوكمة المؤسسات .

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين في شكل تقارير مالية و محاسبية، وقد لقي الإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات و المنضمات المهنية وكذا الجهات الأكاديمية.

إن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات أصبحت مطلبا ضروريا من أجل الإسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، و لذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة و المؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد وأنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على أحسن وجه ،تتطلب حوكمة المؤسسات إيجاد قوانين وأنظمة ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارة الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى ،كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية و الإفصاح وتزويد المستثمرين و الجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري ،إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة ،لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة المؤسسات هو الحفاظ على مصالح المساهمين ، وكذلك الأطراف الأخرى ، وكل شركة ملزمة قانونيا إعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين .[1]

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ، ص51.

إن تطبيق قواعد الحوكمة يؤثر على درجة و مستوى الإفصاح المحاسبي بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية و المحاسبية ،كذلك فان الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة و إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لتحقق المفهوم الشامل لهذه المعلومات .[1]

كل شركة ملزمة بإعطاء معلومات محاسبية صادقة ،وكل إخفاء للمعلومات يعد إجهاضا لمتطلبات الحوكمة ، حيث قد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق نجد :

1-غش القوائم المالية[2] :

وهو"محاولة متعمدة من قبل القائمين علي الشركة لتضليل أو خداع مستخدمي القوائم المالية المنشورة، خاصة المستثمرين، الدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية بها تحريفات جوهرية"، وترجع أسباب غش القوائم المالية إلى أحد أو كل من النقاط التالية:

- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة.
- حوكمة الشركة الأقل كفاءة.
- جودة غير جيدة لوظائف المراجعة

وقد يتمثل غش القوائم المالية في أحد الصور الآتية:

- ✓ التحريف ، التعديل، التلاعب في السجلات المالية الأساسية، المستندات المؤيدة أو معاملات الشركة.
- ✓ تحريف جوهري متعمد في القوائم، حذف، سوء توجيه للأحداث، التعاملات، الحسابات، أو معلومات هامة لإعداد القوائم المالية.
- ✓ تعمد سوء تطبيق، قصد سوء تفسير، أو تنفيذ غير شرعي للمعايير المحاسبية، المبادئ، السياسات، أو طرق القياس، الإعتراف ، والتقرير عن الأحداث الاقتصادية ومعاملات الشركة.
- ✓ حذف وإفصاح أو تقديم غير كافي للإفصاحات المتعلقة بالمعايير المحاسبية، المبادئ، الممارسات، والمعلومات المالية ذات العلاقة.
- ✓ استخدام أساليب محاسبية جامدة وغير منطقية لإدارة الأرباح.

- التلاعب في الممارسات المحاسبية وفق قواعد ظاهرياً تعتمد علي المعايير المحاسبية، لكنها تسمح للشركة بإخفاء عناصر اقتصادية من أدائها ، و يعتبر غش القوائم المالية في حد ذاته جريمة.

- ❖ إن أهم استراتيجيات كشف وحماية حودث الغش يمكن أن تتمثل في الآتي:

[1] هوام جمعة و لعشوري نوال ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة،مرجع سابق ، ص20.

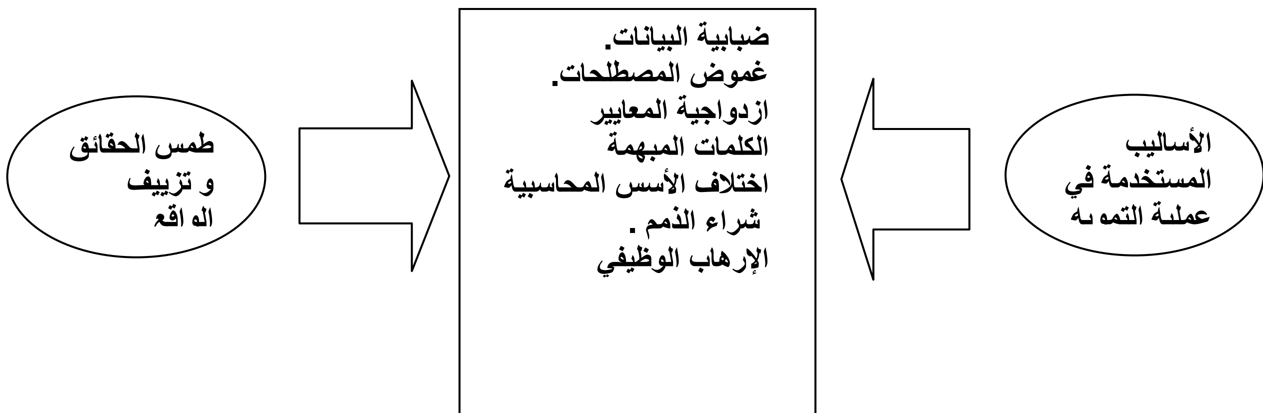
[2] مخفي أمين ،فداوي أمينة ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على فعالية الأسواق المالية ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات، 19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف ،الجزائر، ص531.

- مراجعة العمليات الأكثر عرضة للغش.
- مراجعة الأساليب الرياضية المريبة والتي يمكن أن تتم بصورة شرعية ، مثل إدارة الأرباح.
- حذر وكفاءة حوكمة الشركة، عن طريق تفعيل أساليب محاسبة المسئولية الإدارية والمالية لأداء المسئولين.
- عناية لجان المراجعة بما يواكب تنفيذ متطلباتSEC. لجنة Sarbanes-oxley ،سنة 2002.
- تطبيق برامج الوقاية من الغش، من خلال تطبيق إجراءات وسياسات ملائم في عملية المراجعة.
- تدعيم الإجراءات مثل مراعاة متطلبات SEC عند تطبيق إجراءات مراجعة القوائم المالية .
- مراجعة مناطق العمل الأكثر قانونية عن طريق متخصصين علي مستوى عالي من الكفاءة.
- استقلال مراجع الحسابات.
- تفعيل الاتصالات بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة لتحسين جودة التقارير المالية.
- فاعلية المراجعة الداخلية كخط دفاعي أول ضد الغش.

2- تضليل القوائم المالية[1] :

يجدر بالذكر أن الهدف الأساسي من نظام حوكمة المؤسسات هو الحفاظ علي مصالح المساهمين وكذا الأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانونا بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عمليا هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدوا وعارضوا التقارير والنشرات المالية والمحاسبية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات، وتغيير الحقائق أي التضليل بهدف التأثير علي اتجاه السوق وقرار المستثمر، ولكل شركة في ذلك أسلوبها الخاص، ومن بين تلك الطرق ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم :(3-1): يبين أدوات طمس الحقائق .



المصدر: مخفي أمين ،فداوي أمينة ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على فعالية الأسواق المالية ، مرجع سابق ،ص532.

[1] مخفي أمين ،فداوي أمينة ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على فعالية الأسواق المالية ، مرجع سابق ،ص531.

فمثلا قد يتعمد مجلس إدارة الشركة إلى إخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة أسهم المؤسسة في السوق ، وكذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيين من وضع الشركة وتمكينهم من تحقيق صفقات رابحة و بيع حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء ، أن وجود نظام جيد لحوكمة المؤسسات يوفر إطارا يحمي من مثل هذه الصفات و الحد من محاولات التضليل هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين ، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح و الشفافية في الإفصاح.[1]

كما نلاحظ أن المسؤولين عن بعض الشركات يلجئون لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين، ويشمل ذلك ما يلي[2]:

أ-**عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة :**تتطلب قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة أن تقدم الشركة علاوة على القوائم المالية المدققة، تقريرا من مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها، حيث أن الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض والإفصاح بالقوائم المالية قد لا يكون كافيا في حد ذاته لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة.

ب- **عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة :**تتطلب معايير المحاسبة، وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك جزء من الأسهم العادية لرأس مال الشركة، فعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة المؤسسات، وفي بعض الحالات يقوم المسؤولين بالشركات بتنفيذ معاملات تقييم غير عادلة بين الشركة وشركاتهم الخاصة، أو شركات أقاربهم، و يستولون من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة أو يحققون منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين فيها، ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات.

ج -**التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بإصدار الصحيفة قبل نشر القوائم المالية :**تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة (مثل صافي الربح قبل المصروفات غير العادية، وصافي الربح قبل خصم مصروف الإهتلاك الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ، وقد يترتب على ذلك التباس في سوق المال نظرا لأن الفرق

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص52.

[2] مخفي أمين ،فداوي أمينة ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على فعالية الأسواق المالية ،مرجع سابق ص532.

بين قيمة الأرباح المعلنة بهذه المسميات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون جوهريا، ومن أمثلة ذلك قيام إحدى الشركات بإعادة تبويب جزءا كبيرا من مصروفاتها التسويقية ، وتسجيلها على أنها مصروف إهتلاك، ثم قيامها بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهتلاك (الأصول الثابتة والأصول غي الملموسة) في بيان صحفي لها ، مما يوحي بتحسن نتائج أعمالها على غير الحقيقة .وكمثال على ذلك ما حدث مع الشركة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 ، التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق، فاستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع الشركة وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق فيه ببطء.

إن تطبيق قواعد الحوكمة يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فان إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المالية والمحاسبية للمعلومات ، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق والسيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال و الإدارة و الأسعار الصرف فضلا عن دوره في عملية التنبؤ .

آليات جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة :

تطالب مبادئ حوكمة المؤسسات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، ويطالب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، ويجب أن يشمل الإفصاح المحاسبي دون أن يقتصر عن المعلومات بالشركة ما يلي :[1]

- **النتائج المالية و التشغيلية للشركة** : تعد التقارير المعتمدة من مراقب الحسابات ، والتي تبين الأداء المالي للشركة و حساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية ،هي المصادر الأكثر استخداما لتقديم المعلومات المطلوبة عن الشركات ، ولعل من الأهمية بمكان الإفصاح عن التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة ، فمن المفاهيم المؤكدة أن إخفاء أساليب ممارسة الحوكمة بالشركة غالبا ما يرتبط بالإخفاء في الإفصاح عن الصورة الكاملة ، خاصة عندما تستخدم العناصر الغير مدرجة بالميزانية لتقديم الضمانات أو ما يشابهها من التزامات فيما بين الشركات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها ؛

[1] لؤي علي زين العابدين ، دراسة تحليلية تطبيقية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي ، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية ،8-10سبتمبر ، الإسكندرية ،مصر،2005،ص265.

- **أهداف الشركة** : تحث الشركات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة و النشاط والبيئة ، وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسات العامة ، وقد تنطوي مثل هذه المعلومات على أهمية بالنسبة للمستثمرين و غيرهم من مستخدمي المعلومات بهدف تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين الشركات و المجتمعات التي تعمل خلالها ، وكذا تقييم الخطوات التي تتخذها الشركات لتنفيذ أهدافها؛

- **ملكية الأغلبية وحقوق التصويت :** يتمثل احد الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتصلة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم ، مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين ، وغالبا ما تلزم الدول بالإفصاح عن بيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية حدا معينا ، وقد يشمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين و غيرهم ممن لديهم حق السيطرة على الشركة ، وتتضمن المعلومات عن حقوق التصويت الخاصة واتفاقيات المساهمين وملكية حصة معينة من الأسهم التي تمكن من السيطرة على الشركة ؛

- **أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين و مرتباتهم و حوافزهم :** يطلب المستثمرين معلومات عن أعضاء مجالس الإدارة كل على حدى ، وكذلك معلومات عن كبار المديرين بهدف تقييم خبراتهم وكفاءتهم ،وأية احتمالات لتعارض المصالح التي من شانها التأثير عن أحكامهم ،لذا فمن الضروري أن تفصح الشركات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافآت و حوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ، وان تقدمها للمستثمرين و المساهمين ليتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف و منافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعالية الخطط الموضوعة ؛

- **عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب :** تبدو الحاجة لدى مستخدمي المعلومات المالية والأطراف المشاركة في السوق للحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل المنظور ، والتي قد تشمل على المخاطرة المرتبطة بصناعة أو منطقة معينة ، و المخاطر المالية في أسواق متضمنة مخاطر أسعار الفائدة و أسعار العمولات ، وكذا المخاطر المرتبطة بالمشتقات المالية وبالتعاملات المالية التي لا تظهر في الميزانية ، والمخاطر المرتبطة بالالتزامات البيئية ، ويتسم الإفصاح عن المخاطر بأقصى درجات الفعالية حينما يتناول صناعة بعينها ، كما أنه من الواجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بما إذا كانت الشركات لديها نظام لمتابعة المخاطر أم لا ؛

- **المساءل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرها من أصحاب المصالح :** تحث الشركات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين و غيرهم من أصحاب المصالح ، والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء المؤسسات ، ولذا يجب أن يتم الإفصاح عن علاقات الإدارة و العاملين و علاقتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم ، وقد طالبت العديد من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير عن الإفصاح على تلك المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية

مثل برامج تنمية الموارد البشرية أو خطط تمليك الأسهم للعاملين و التي تتيح لأطراف السوق معلومات هامة عن نقاط القوة التنافسية لدى المؤسسات ؛

- **هياكل وسياسات أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات :** يعد الإفصاح عن هياكل وسياسات أساليب ممارسة السلطة في المؤسسات ، وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة والمساهمين بمثابة عنصر هام لتقييم ممارسة حوكمة المؤسسات ؛
- يجب إعداد المعلومات و مراجعتها و الإفصاح عنها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما يجب إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل بهدف إعطاء تأكيد خارجي وموضوعي بشان الأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية و الإفصاح عنها.[1]
- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بعدالة وملائمة التوقيت وانخفاض التكاليف ، حيث أن قنوات نقل تلك المعلومات لها أهمية ،فإذا كان الإفصاح عن المعلومات يعد أمرا ملزما بمقتضى التشريعات، فإن تصنيف و حفظ المعلومات و الوصول إليها يمكن أن يتصف بالمشقة و ارتفاع التكلفة لذا قامت العديد من الدول باستخدام تكنولوجيا المعلومات المختلفة من مختلف أجهزة الإعلام الآلي وشبكات الانترنيت. [2]

المطلب الثالث :أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومة المحاسبية

إن الغاية الرئيسية من وراء اعتماد وتطبيق القواعد التي حملتها حوكمة المؤسسات هي الحصول على مخرجات تتمثل في معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها و الاعتماد عليها من قبل الأطراف المختلفة سواء من داخل أو خارج المؤسسة .

إن تطبيق قواعد الحوكمة يسمح بممارسة الرقابة على الأداء ،وتحقيق التواصل بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ،كما أن الجزء الأكبر من المبادئ (الإفصاح ، المراجعة ولجان المراجعة ...الخ) لا يمكن تجسيده والعمل به في أرض الواقع ما لم تتوفر المعلومة المحاسبية اللازمة وبدرجة من الجودة؛

إن لحوكمة المؤسسات علاقة مباشرة بالمعلومات المحاسبية ، بحيث يمكن النظر لهذه العلاقة من خلال الإفصاح المحاسبي أو من خلال المراجعة ولجان المراجعة أو من خلال متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال غير ما يتبادر للذهن هو التساؤل حول درجة تأثير هذه العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية ، وهل تحقق هذا ، من خلال تطبيق الحوكمة ؛

تضمن حوكمة المؤسسات الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي ، وهذا بمجرد الالتزام بالمعايير المحاسبية ، سواء منها الدولية أو المكيفة ، حتى تتماشى و الواقع الاقتصادي للبلد التي تطبق فيه مثل هذه المعايير لأن

---

[1] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص75.
[2] نفس المرجع السابق ، ص75.

إنفتاح و عولمة الأسواق يحتم هذا التوجه المحاسبي ، فالعمل ضمن هذا الإطار المحاسبي يضمن المتابعة المستمرة للأداء والإعلان عن نتائج المتابعة من خلال الإفصاح والإبلاغ المحاسبي عن البيانات و المعلومات المتعلقة بالأداء التشغيلي و المالي للمؤسسة ، وذلك في شكل تقارير و قوائم مالية مصادق عليها من قبل لجان التدقيق الداخلي و الخارجي ليكسبها الثقة و المصداقية و يتم عرضها ،ليتسنى لمن يهمه الأمر من أطراف مختلفة ذات علاقة بالمؤسسة الاطلاع عليها و الاستعانة بها في اتخاذ القرارات المختلفة و المناسبة .[1]

ففي إطار حوكمة المؤسسات تتم العملية الرقابية على الممارسات المحاسبية وذلك من قبل عدة أطراف محاسبية وهذا على المستوى الداخلي من خلال عمليات التدقيق و المراجعة الداخلية للحسابات ، أما الخارجي يتم من خلال المراجعة الخارجية هذا إلى جانب العمل الرقابي للمساهمين و الذي يضمنه القانون من أجل حماية مصالحهم و المحافظة على حقوقهم .

دور تطبيق قواعد الحوكمة في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية :

أ- تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في[2]:

- ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة.
- زيادة الثقة في هذه المعلومات.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- تحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة.

ب - بالنظر إلى خصائص وأهداف الحوكمة الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، والأكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة.

ت -أن معظم – إن لم نقل جميع - محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية، وفي الممارسة المحاسبية ككل.

ث -إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع قواعد الحوكمة هو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الشركة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية:

[1] بديسي فهيمة ، الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،ورقة بحثية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر، ص09.

[2] محمد أحمد إبراهيم خليل، ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالي، دراسة نظرية وتطبيقية، منتدى التمويل الإسلامي، ص 18. متاح على. http://islamfin.Go-forum.net/t2072 تاريخ الإطلاع:2015/02/18.

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها؛
- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة؛
- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الشركة.

إن اتصال حوكمة المؤسسات بالمعلومات المحاسبية في الجوانب الفكرية والأبعاد المحاسبية يكمن في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة الذي يشكل المدخل الفعال للحصول على معلومات ذات مصداقية، على أن هذه الأخيرة تعتبر أحد المعايير الأساسية التي تسعى حوكمة المؤسسات لتجسيدها من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المحاسبية إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، حيث أن الأثر المباشر لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لتحقيق المفهوم الشامل لها (خصائصها)، باعتبار أن المعلومات تعد أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس المخاطر والتنبؤ بها، وذلك باعتبارها مدخلا لتحليل القرار، وكذلك التأثير على القرار قبل اتخاذه.[1]

إن علاقة حوكمة المؤسسات بجودة المعلومات المحاسبية علاقة طردية إلى حد معين ، بقدر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية ، كما أن هناك عناصر مشتركة في كلا الطرفين حيث أن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو أيضا من عناصر جودة المعلومات الإفصاح الكافي في الوقت الملائم.[2]

[1] أبو إسماعيل نهلة، مخناش فتيحة ،مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي ،مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات،19-20 نوفمبر 2013 جامعة الشلف ، الجزائر،ص199.

[2] عبد الرزاق حسن الشيخ ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم،دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير،تخصص محاسبة وتمويل،جامعة غزة ،فلسطين ،2012،ص47.

المبحث الثالث:انعكاس حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية

نتيجة للانهيارات المالية التي ظهرت في العديد من كبريات المؤسسات كان لابد من البحث عن وسيلة لاستعادة ثقة المستثمرين وكان هذا من خلال تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والتي ساهمت وبقدر كبير في تحقيق الجودة في التقارير المالية ،وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الحوكمة وعلاقتها بمعايير جودة التقارير المالية في المطلب الأول،أما المطلب الثاني فتم تخصيصه لآليات الحوكمة وانعكاسها على التقارير المالية وأخيرا حوكمة المؤسسات وسوق الأوراق المالية في المطلب الثالث.

المطلب الأول:الحوكمة وعلاقتها بمعايير جودة التقارير المالية

ويمكن ذكرها على النحو التالي :[1]

1-معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة .

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مرجع سابق ،ص ص 58 -59.

3-معايير مهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

مما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة المؤسسات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4- معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة،ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة .

المطلب الثاني: آليات الحوكمة وانعكاسها على التقارير المالية

يمكن لآليات حوكمة المؤسسات أن تؤثر على التقارير المالية ومحتواها بشكل واضح ، هذا ويمكن سردها على النحو التالي:

1- مجلس الإدارة:

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بسلطة توجيه و تسيير المؤسسة وفق برامج وإجراءات عمل محددة وملائمة وسلطة إلزام الإدارة العليا للتقيد بالسلوكيات و الممارسات المهنية الصحيحة و الفعالة ، وإلزامها بالقوانين والتشريعات و التعليمات الإشرافية ، في إطار حوكمة المؤسسات فهناك ضوابط لأعضاء مجلس الإدارة وضوابط لانتقائهم مثل تغليب عدد الأعضاء الخارجيين من مجموع أعضاء المجلس الإجمالي ، وكذا استقلاليتهم ، امتلاك أعضاء مجلس الإدارة الخبرات و المعارف ذات الصلة بالمهام الوظيفية لكل منهم ،

وكذلك بالمؤسسة و الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة ، وكذا عدد اجتماعات مجلس الإدارة ،وطول وقت كل اجتماع ،و الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة و مهام المدير التنفيذي ،[1]

كل هذه الإجراءات من شانها المساهمة في التسيير الحسن والحصول على معلومات ذات جودة وبالتالي إعداد تقارير مالية تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة التي يمكن الوثوق فيها ،والتي من خلالها يتم اتخاذ قرارات صائبة .

2-اللجان: لابد أن توكل مهام لجان التعيين، الترقية، المكافآت، وكذلك لجان المراجعة إلى أعضاء المستقلين في مجلس الإدارة فقط، أي الأعضاء غير التنفيذيين فيه.وهي كما يلي :[2]

- **لجنة المراجعة :**توصي العديد من المنضمات المهنية بتكوين لجنة المراجعة نظرا للدور التي تقوم بها في مراقبة عمليات التقرير المالي و الإفصاح لحملة الأسهم و التأكد من مصداقيتها وكذلك في تدعيم استقلالية عملية المراجعة ، وطرحت فكرة إنشائها بغرض زيادة مصداقية و موثوقية التقارير المالية التي تعدها المؤسسة ،بالإضافة إلى مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية ،ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي ،فضلا عن تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية ، وما يؤثر الإيجاب على أداء عملية المراجعة ، مما يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية ، وهناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في لجنة المراجعة لكي تتمكن من القيام بمهامها بشكل موضوعي ودقيق ، وبدون تحيز للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية و التي تتمثل فيما يلي :
- إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة بحيث أثبتت العديد من الدراسات أنه يوجد أثر ايجابي لاستقلالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية .
- خبرة أعضاء لجنة المراجعة تساهم في تقليل احتمالية حدوث تلاعب في التقارير المالية .
- نشاط لجنة المراجعة والمتعلق بعدد اجتماعاتها حيث أن المؤسسات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة على الأقل مرتين سنويا تكون احتمالية تعرضها لحدوث تلاعب في تقاريرها أقل.

يتمثل دور لجنة المراجعة في مجال جودة التقارير المالية في القيام بما يلي :[3]

- ضمان أن جميع الأمور التي تمت إثارتها بواسطة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية قد تم معالجتها بشكل سليم.
- ضمان موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية .
- النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها .
- تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمين.

---

[1] حمادي نبيل ،أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية ،حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص27.
[2] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص ص 79-80.
[3] أشرف حنا ميخائيل ،أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات ،المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات و أبعادها الإدارية و المحاسبية والاقتصادية ،جامعة الإسكندرية،مصر،08-10 سبتمبر، 2005 ،ص178.

- النظر فيما إذا كان هناك مجال للتحريف في التقارير المالية.

ومن مهامها أيضا :[1]

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بغرض التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات المحددة لها من قبل مجلس الإدارة.
- دراسة نظام المراقبة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ووضع الإجراءات التصحيحية لها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين آخذًا في الاعتبار استقلاليتهم وفصلهم وتحديد أتعابهم.
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين والموافقة على أتعابهم عن تلك الأعمال.
- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملحوظاتها عليهم.
- دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة القوائم الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
- دراسة السياسة المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

- **لجنة المكافئات و التعيينات :** حيث تقوم هذه اللجنة بوضع السياسات الخاصة بالمكافئات و التعيينات في المؤسسة وتقييم أداء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ،وتعمل أيضا على المعايير الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا و العمل على إعداد الخطط و البرامج لتطوير مديري المستقبل،ويجب أن تتوفر في أعضاء هذه اللجنة الاستقلالية الكاملة ، حيث لا تقل درجة أهمية الاستقلالية في هذه اللجنة عن اللجنة السابقة ، وذلك حتى تستطيع القيام بمهامها بكل موضوعية وحيادية .[2]

كما تضع اللجنة سياسة المكافآت والتوصية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لأعضاء المجلس، وتشمل مهام اللجنة ومسؤولياتها ما يلي[3]:

- التوصية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها.
- التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين.

---

[1] رقايقية فاطمة الزهراء ، دور المراجعة الشرعية في دعم الحوكمة في شركات التامين التكافلي ، تجربة شركة سند السعودية ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات ،19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف ، الجزائر ،ص230.

[2] قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص80.

[3] رقايقية فاطمة الزهراء ، دور المراجعة الشرعية في دعم الحوكمة في شركات التأمين التكافلي،مرجع سابق ،ص230.

- وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت.

➢ **لجنة حوكمة الشركات :** تقوم هذه اللجنة بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، والتي تم ذكرها سابقا.

3- دور المراجع الخارجي:

نتيجة لشروط واملاءات حوكمة المؤسسات ،الواجب توفرها في المدقق الخارجي وأثرها الايجابي على العمل الذي يقوم به في مصداقية القوائم المالية و نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة المؤسسات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.[1]

وبالتالي كل هذه العوامل حتما سيكون لها الأثر الايجابي على جودة التقرير المالية .

4-**الإدارة العليا :** بحيث نصت شروط حوكمة المؤسسات الإنضمام إلى أعضاء الإدارة العليا وصلاحياتهم وعلاقتهم مع مجلس الإدارة ، وكذا استقلاليتهم وغيرها ،وهذا سيكون له أثر ايجابي فيما يخص حسن التسيير واستعمال المعلومة التي فيما بعد ستكون ضمن التقارير المالية .

كما يمكن التطرق للمراجعة الداخلية التي تعمل على تحسين عملية الحوكمة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث :حوكمة المؤسسات وسوق الأوراق المالية.

لحوكمة المؤسسات علاقة طردي مع سوق الأوراق المالية بحيث تطبيقها يزيد من ثقة المتعاملين ،هذا ويمكن سرد أثر تطبيق الحوكمة على النحو التالي :

1- أثر جودة المعلومات المحاسبية على السوق المالي في ظل حوكمة المؤسسات :

يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.

[1] زلاسي رياض ،إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق، ص 71.

بجانب ذلك فقد أشار كل من Jones ,Selva, Capstaff بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة ،مثل: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر الإدارة ، مخاطر الأعمال، والتنبؤ بها بالإضافة إلى ذلك فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.[1]

كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان:[2]

الأول - الدور التسييري: وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

الثاني - الدور التأثيري :على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد ، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان . لذا فإن الباحث يشير هنا إلى بعض الملاحظات وهي :

أ-إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية.

ب- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ،مشيرة إلي أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلي المرونة المعطاة لمديري الوحدات الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة ، قد تؤدي إلي وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل سوق الأوراق المالية.

ت- أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معًا، كما أنه من أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

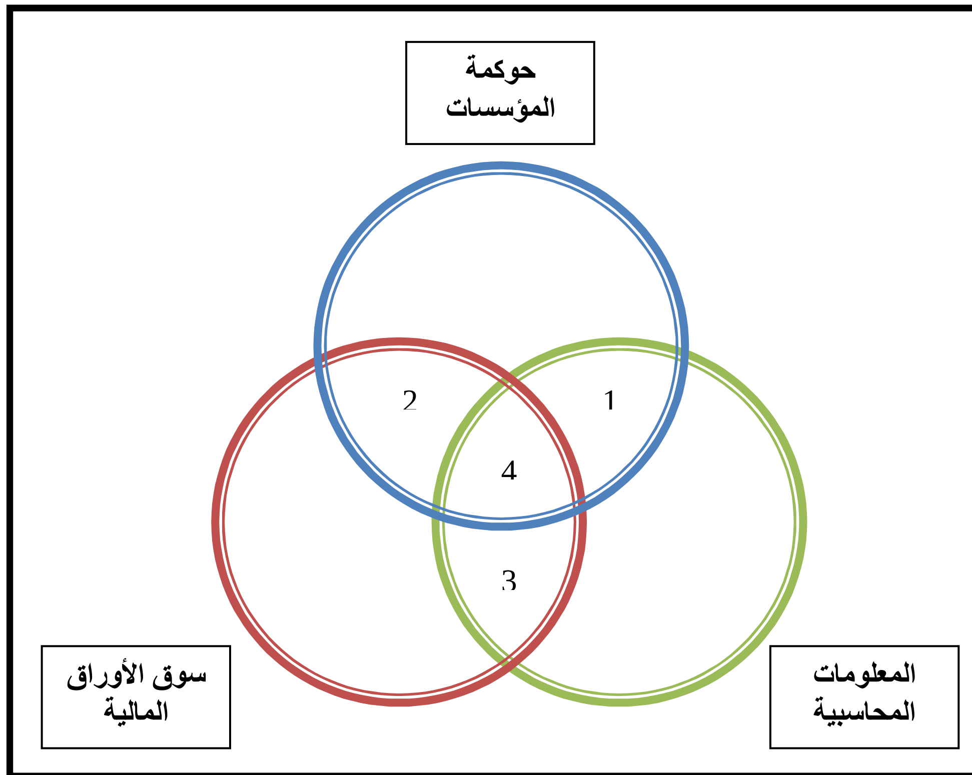
[1] قورين حاج قويدر، الحوكمة في ضل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات ،19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف، الجزائر ، ص29.

[2] نفس المرجع السابق،ص30.

ث- قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى ، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية، لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به ، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب ، هذا وقد أشار Barth إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار كاتب أخر بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه ، يضاف إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الدفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

وفي مايلي شكل يوضح اثر حوكمة المؤسسات على جودة المعلومات المحاسبية في السوق المالية :

الشكل رقم:(3-2):يمثل أثر حوكمة المؤسسات على جودة المعلومات المحاسبية في السوق المالية.



المصدر: قورين حاج قويدر الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر،مرجع سابق،ص31.

يلاحظ من خلال الشكل السابق ما يلي:

أن المنطقة رقم (1)تمثل الدور المتبادل بين كل من حوكمة المؤسسات وبين المعلومات المحاسبية، و المنطقة رقم (2)الأثر المتبادل بين تطبيق حوكمة المؤسسات وانعكاساها على سوق الأوراق المالية، أما المنطقة (3) فإنها تمثل الأثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية ، في حين تمثل المنطقة رقم (4) وهي منطقة الأداء المتميز وتوازن المصالح وهي محل اهتمام الباحث لأنها نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات وما ينتج عنها من توفير المعلومات المحاسبية.

2-أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية:

حوكمة البنوك هي مجموع القوانين والأنظمة التي توفر معلومات سليمة لمجلس الإدارة في البنوك مثل الإفصاح والشفافية والوضوح بغية تحقيق الأهداف المسطرة كما تعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية إضافة إلى أخلاقيات الأعمال المصرفية مثل الصدق ،الأمانة، والثقة،ومن المعلومات التي يجب أن يفصح عنها البنك المعلومات المحاسبية والقوائم المالية الخاصة بالمراجعة الداخلية فالأساس في نجاح عملية الحوكمة توفير الشفافية والإفصاح من أجل استقرار السوق المالي فمبادئ الحوكمة في المصارف هي ضرورة معرفة أعضاء مجلس الإدارة بالحوكمة والقدرة على إدارة العمل المصرفي وأن يكونوا مؤهلين تماما لعملهم وهذا ما أقرته لجنة بازل.

3-رفع أداء السوق المالي :إنّ تطبيق الحوكمة من شأنه أن يرفع من أداء السوق، فتطبيق الحوكمة يعني توفير المعلومات اللازمة للجميع وفي وقت واحد وبالتالي الرفع من كفاءة السوق وهذا ينتج عنه استقرار للسوق وكلما كان نظام الحوكمة مبني على أسس سليمة كلما ساهم في رفع كفاءة السوق وبالتالي يستفيد منها الناس الآخرون وتتحول من سوق مضاربة إلى سوق استثمار[1].

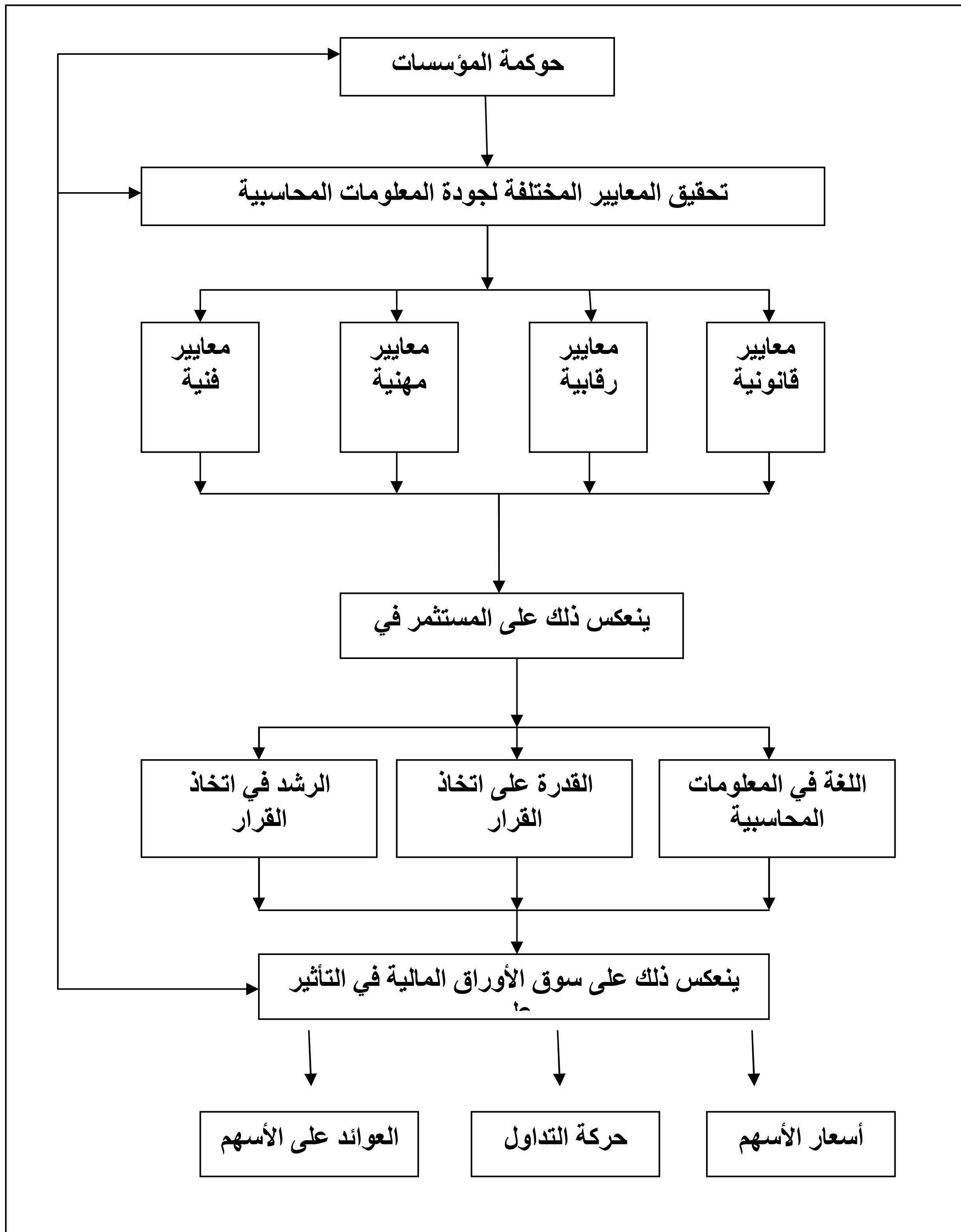
4-ضبط الثغرات وتطوير قدرات البنوك :إنّ تعزيز الحوكمة سوف يعمل على تطوير أداء البنوك حيث يجعله أكثر تميزا فالبنوك التي تتمتع بالحوكمة الجيدة هي التي تحصل على تقييم جيد في السوق وبالتالي الوصول إلى الربحية، كما تزيد الحوكمة الجيدة من الثقة العامة في البنوك فضلا على حمايتها من تقلبات السوق وتذبذب أسعار الأسهم[2].

وفي ما يلي شكل يوضح أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومة المحاسبية وسوق الأوراق المالية :

[1] فطوم معمر، دور وأهمية الحوكمة في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات 19-20 نوفمبر 2013 ،جامعة الشلف ،الجزائر، ص349.

[2] نفس المرجع السابق ،ص349.

الشكل رقم (3-3):يبين أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومة المحاسبية وسوق الأوراق المالية.



المصدر : قورين حاج قويدر، الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر،مرجع سابق،ص32.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مدى علاقة حوكمة المؤسسات بالمحاسبة ،وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن تلعبه الحوكمة متن خلال آلياتها والمساهمة في الشفافية وإضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية للشركات وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

و كذلك من خلال دراسة هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- يضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات الحصول على منتج نهائي يتمثل في معلومات محاسبية تعبر عن الوضعية الحقيقية للشركة .
- هناك علاقة صلة وتأثير متبادل بين قواعد حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي باعتبار هذا الأخير من أهم قواعد وإجراءات الحوكمة ،وفي الوقت نفسه تطبيق قواعد الحوكمة يعمل على توفير معلومات محاسبية لها مصداقية عالية تنعكس على سياسة الإفصاح ككل على اعتبار أنه يوفر المعلومات المحاسبية تتسم بالشفافية والمصداقية من خلال الإشراف لجان على القوائم و التقارير المالية .
- إن التطبيق السليم والكامل للحوكمة سيؤدي حتما لجودة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية وكذا التقارير المالية ، كل هذا من خلال مجموعة من القواعد ، وهاته الأخيرة ولتطبيقها لابد من توفر مجموعة من الآليات نذكر منها التدقيق الداخلي ، الخارجي ، لجنة التدقيق ،الإدارة العليا ، مجلس الإدارة ، بحيث توفر الشروط اللازمة في هذه الآليات سينعكس بالإيجاب على الإفصاح المحاسبي .
- الدور الكبير لحوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والقوائم و التقارير المالية من خلال مصداقية الإفصاح المحاسبي .

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

تمهيــد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري والذي فيه تم دراسة حوكمة المؤسسات والذي هو موضوع متشعب ،فقد حاولنا التطرق إلى أهم العناصر ،وكذا الإفصاح المحاسبي ومدى تأثره بتطبيق حوكمة الشركات ،ومن أجل تدارك أي نقص فيما يتعلق بالبحث ثم تدعيمها بالجانب الميداني وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات التي تم ذكرها في أول البحث.

تمثل الدراسة الميدانية في قائمة استقصاء، وهي عبارة عن استبيان موجه للباحثين وذوي الاختصاص في مجال الحوكمة والمحاسبة والمراجعة بالدرجة الأولى ،وكذا مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر، من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ومراجعين داخليين وأعضاء لجان المراجعة لمعرفة آرائهم العلمية والتطبيقية حول أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي .

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول:طبيعة الدراسة الميدانية، حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على بيانات الدراسة الميدانية بشقيها الثانوية والأولية بالإضافة إلى التعريف بمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني:الطريقة والإجراءات ،في هذا المبحث سوف نتطرق إلى طريقة تصميم قائمة الاستبيان بدءا بمرحلة الاستبيان إلى هيكل الاستبيان ،ثم التطرق إلى اختبار قائمة الاستبيان والتي تشمل على اختبار صدق وثبات الاستبيان .

المبحث الثالث: معالجة الاستبيان ، من خلال هذا المبحث الأخير سنعتمد على الأساليب الإحصائية لجمع عرض وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيان وهذا بالاستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي .

المبحث الأول: طبيعة الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية على دراسة وتحليل أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي ،وتبيين أثر ذلك من وجهة نظر المهنيين (خبراء ومحافظي الحسابات ومراجعين داخليين وأعضاء لجان المراجعة) والأكاديميين (أساتذة جامعيين في المحاسبة ،الحوكمة والمراجعة) .

المطلب الأول: بيانات الدراسة الميدانية

من أجل الدراسة الميدانية تم الاعتماد على البيانات الثانوية والأولية، والتي مكنتنا من صياغة مؤشر الدراسة والذي ترجم في شكل استبيان وزع على أفراد عينة الدراسة ، تبيين ذلك فيما يلي:

أولا - البيانات الثانوية:

تمثل هذه البيانات الجانب النظري من البحث ، حيث تم القيام بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة بعض الدراسات المنشورة في مجال الحوكمة،وكذلك دراسة مجموعة من الإصدارات والمنشورات للمنظمات المهنية والهيئات المهتمة بتنظيم وتطوير حوكمة الشركات ،وكذا الإفصاح المحاسبي ،والتي تعتبر من المصادر الأساسية في هذا البحث وهي كما يلي:

- مركز المشروعات الدولية الخاصة.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- دراسات أخرى.

بالإضافة إلى موضوعات أخرى ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتم التوصل عند إعداد الجانب النظري أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات والتي يمكن تبيينها فيما يلي:

- **مسؤوليات مجلس الإدارة :**

يعتبر مجلس الإدارة الممثل الرئيسي لملاك ومساهمي الشركة وكذا الضامن الأول للسهر على حسن التسيير والتصرف في أموال المساهمين ،حيث تتحدد درجة عمله على كيفية تشكيله ودرجة استقلالية أعضائه ،ومواصفات رئيس مجلس الإدارة ،وكذا مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ،شروطها وطريقة عملها ، وفقا للقوانين السائرة في الدولة وكذا وفق لمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية ،ومختلف القوانين الصادرة عن المنظمات المهنية وكل هذا يتم الإفصاح عليه ،بحيث يعتبر كل ما سبق ذكره يدخل في نطاق متطلبات تطبيق حوكمة الشركات

،وهذا ما يؤدي إلى حسن استخدام المعلومات المحاسبية ،وإعداد التقارير مالية ذو جودة ،وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين ومختلف مصالح الأطراف ذات العلاقة .

- **الإفصاح والشفافية:**

إن تأشيرة المراجع الخارجي على مختلف التقارير المالية والمحاسبية للشركة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي ، حيث أن شروط تعيين المراجع الخارجي وكذا طريقة عمله ،ومختلف علاقاته مع لجنة التدقيق ،التدقيق الداخلي ، والذي يعتبر من أهم عوامل تسهيل عمل المراجع الخارجي ،وزيادة فاعليته وكل هذا من أولويات حوكمة الشركات ،وكذلك توفير إفصاح سهل ،واضح، مستمر ومتاح لجميع الأطراف ذات العلاقة ،إضافة إلى تحسين أساليب الإفصاح دوريا حتى نضمن إفصاح ذو جودة ،مع أن الإفصاح المحاسبي يجب أن يشمل المعلومات المالية والغير المالية ،إضافة إلى معلومات عن الإدارة العليا ،مجلس الإدارة وغيرها ، وكل هذا يزيد من نطاق وجودة الإفصاح المحاسبي .

- **حقوق المساهمين:**

وفق قوانين المنظمات المهنية والقوانين السارية ومعايير المحاسبة والتدقيق الدوليين التي تضمن تطبيقها حوكمة الشركات ،فإن المحافظة على حقوق المساهمين من أولوية الأولويات ،فإن الإطلاع المساهمين بما هو حاصل في الشركة ،وكذا مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات وحضور الاجتماعات ، يضمن من المعاملة متساوية مع كل المساهمين من نفس الصنف ، كل هذا يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ، وبالتالي يزيد من درجة الثقة المساهمين وأصحاب المصالح .

- **دور أصحاب المصالح :**

إن تشجيع التعاون النشط والفعال بين الإدارة وأصحاب المصالح لتنمية المؤسسة وزيادة ثروتها ، وهذا من خلال التشاور وتقديم اقتراحات وحلول لبعض المشاكل التي تقع فيها إدارة الشركة ،أو بينها بشكل عام ،هذا وفضلا عن حصول أصحاب المصالح عن بعض المعلومات الدورية والمباشرة من الإدارة والمؤسسة بشكل عام ، ومن خلال الإطلاع المباشر والدوري على الشركة يزيد من جودة المعلومات المقدمة إلى مختلف الأطراف وبالتالي يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي .

ثانيا – البيــانــات الأوليــة:

تعتبر هذه البيانات أساس التحليل وقد تم تجميعها من خلال الطرق التالية:

1. **المقابلة الشخصية :** حيث تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع مجموعة من الأساتذة في الاختصاص، وهذا من أجل دراسة كيفية بناء الاستبيان وتحديد محاوره ،بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة المهنيين من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ومراجعين داخليين ، والتي ساعدتنا في صياغة الاستبيان وتقسيم فقراته .
2. **الاستبيان:** تم استخدام الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات الدراسة الميدانية ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss.16)من أجل القيام بالاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الحصول على دلالات ذات معنى ومؤشر يستخدم لتدعيم الدراسة.
3. **مجتمع الدراسة :** تم اختيار مجتمع الدراسة الميدانية ، والتي مفرداتها الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي ،وشمل العينة المختارة من مجتمع الدارسة الميدانية ما يلي :

أ. عينة من أساتذة الجامعة ذوي اختصاص في مجال المحاسبة والمراجعة والحوكمة لأن موضوع الحوكمة مقياس يتم تدريسه في قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة .

ب. مجموعة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة.

ت. مراجعين داخليين وأعضاء إدارة عليا وكذا أعضاء لجان المراجعة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على غرار مجمع صيدال ،مؤسسة سونلغاز،ومؤسسة بوفال بالبرواقية.

ثالثا – حدود الدراسة الميدانية :

تشمل حدود الدراسة الميدانية فيما يلي :

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بالجزائر لدراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات من وجهة نظر الأكادميين والمهنيين ، أصحاب الاختصاص ،حيث شملت الدراسة الولايات التالية المدية ، البليدة ،الجزائر،الشلف ،تيبازة ،المسيلة ،عنابة ،سطيف ،ورقلة، الأغواط، البويرة.
- **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدرة من 02/03/ 2015 إلى 21/04/من نفس السنة.

– **الحدود البشرية :** تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين في مجال الحوكمة والمحاسبة والمراجعة، وكذا مختلف المهنيين من محافظي حسابات وخبراء محاسبة ،ومراجعين داخليين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة.

رابعا – مشاكل الدراسة :

إن أهمية الاستبيان تكمن في جمع الآراء والإجابات من أفراد العينة المستهدفة حول مواضيع ذات أهمية بالغة بالنسبة للباحث حول وجهات نظرتهم حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا والمواضع المرتبطة بالإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات ، إلا أن هذه الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل وأهمها :

- انتشار بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة، الأمر الذي حال دون قيام الباحث بتقديم التوضيحات اللازمة.

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفة رغم الإلحاح عن تقديم استمارة الاستبيان في الوقت المحدد.

- صعوبة الوصول لعدد من أفراد العينة المستهدفة نظرا لانشغالاتهم الكثيرة رغم المحاولات المتكررة.

- عدم الرد على بعض الاستبيانات عبر العناوين الإلكترونية لبعض أفراد العينة المستهدفة .

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشمل على المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث تم التطرق لهما على النحو التالي:

أولا - المتغير التابع:

يتضح من خلال الجانب النظري للدراسة أن جودة الإفصاح المحاسبي تتأثر بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، بحيث أن المتغير التابع هو جودة الإفصاح المحاسبي ، جودة المعلومة المحاسبية وجودة التقارير المالية .

ثانيا – المتغير المستقل:

وتشمل في قواعد حوكمة الشركات والتي تساهم في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وتشمل ما يلي :

أ.**وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات:** ويشمل :

- مختلف القوانين والتعليمات والإجراءات .

- مختلف المبادئ والأسس.

ب. **حماية المساهمين والمستثمرين:**وتتضمن:

- تحديد حقوق مساهمي الأقلية .

- عقد اجتماع منظمة للجمعية العمومية .

- وضع سياسة واضحة ومحددة لتوزيع الأرباح .

ت. **المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين :**وتشمل:

- ضمان المتساوية لجميع المساهمين .

- عدم إفصاح معلومات لفئة دون أخرى.

- عدم إعطاء الأولويات لفئة دون الأخرى .

ث. **الإفصاح و الشفافية:**ويشمل:

- الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

- الإفصاح عن المعلومات المالية.

- إعداد التقارير وفق معاييرالمحاسبة الدولية.

- نشر تقرير مالي عن الجودة.

- إنشاء موقع إلكتروني للإفصاح علاقات المساهمين و وضع الشركة.

ج. **مسؤوليات مجلس الإدارة :**وتشمل:

- تحديد الأدوار والسلطات بوضوح.

- فهم واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.

-هيكلة جيدة لمجلس الإدارة.

- تركيبة مناسبة من الأعضاء والمهارات.

- تطبيق إجراءات مناسبة لمجلس الإدارة.

- إعطاء مكافآت للأعضاء وفق أفضل الممارسات مع الإفصاح عنها.

- إجراء تقييم ذاتي وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة.

ح. **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطة الإدارة :**وتشمل:

- مجلس الإدارة يناقش شؤون حوكمة المؤسسات .

- تشكيل لجنة لحوكمة المؤسسات .

- وضع خطة لتطوير ممارسة حوكمة المؤسسات .

- تخصيص الموارد المتاحة والمناسبة لحوكمة المؤسسات .

- صياغة سياسات وإجراءات الحوكمة وتوزيع المهام على فريق العمل .

المبحث الثاني :الطريقة والإجراءات

يتناول هذا المبحث تحديد لطريقة تصميم قائمة الاستبيان انطلاقا من مرحلة إعداده والمتضمنة قائمة الاستبيان ونشرها إضافة إلى هيكل الاستبيان ثم اختيار قائمة الاستبيان، وهذا فيما يخص صدق وثبات الاستبيان.

المطلب الأول: تصميم قائمة الاستبيان.

مرت عملية التصميم الاستبيان على المراحل التالية:

أولا – مرحلة إعداد الاستبيان:

1. **بناء الاستبيان:** تم تحميل الاستبيان على ورق عادي (Format A4) وهذا فيما يخص التسليم المباشر أو على حامل إلكتروني عبر Word، وهذا فيما يخص التسليم عن طريق البريد الإلكتروني.
2. **عرض الاستبيان:**شكل الاستبيان يتضمن 34 سؤالا، توزعت على قسمين رئيسيين:
   - الأول يشمل البيانات العامة (الشخصية) وتضمنت أربعة أسئلة .
   - أما القسم الثاني فيضم خمسة محاور وتشمل هذه المحاور على 30 سؤال.

يتم اعتماد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الثلاثي الذي يحتمل ثلاثة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا لتحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان ويسهل هذا للطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (4 -1) مقياس ليكارت الثلاثي :

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	1	2	3

ثانيا- نشر و إدارة الاستبيان:

اعتمدنا في نشرنا للاستمارات على عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة .

- الاستعانة ببعض الزملاء.

- استعمال البريد الإلكتروني.

بحيث اعتمادنا في طريقة التسليم أحيانا على التسليم المباشر وأحيان أخرى بواسطة الزملاء أو عن طريق البريد الإلكتروني لأفراد العينة، وهذا بعد ما تم دعوتهم وقبولهم للمساهمة في هذا البحث.

بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 58 من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة، أما باقي الاستمارات القدرة بـ 22 فقد تم استبعادها للنقص أو للتضارب الموجود في الإجابات أو لتأخر في استلامها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2) : الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان :

	الاستبيان	
البيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة والمعلن عنها	80	%100
عدد الاستبيانات المفقودة أو المهملة	05	6.25
عدد الاستبيانات الواردة بعد الأجل	17	21.25
عدد الاستبيانات الصالحة	58	72.5

المصدر: من إعداد الباحثان واعتمادا على الاستبيان.

المطلب الثاني: إختبار قائمة الاستبيان

أولا – اختبار صدق الاستبيان:

قبل نشر الاستبيان تم إخضاعه لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة من جامعة المدية ،منهم اختصاص محاسبة ،مراجعة ، حوكمة ،وآخرين في مجال الإحصاء ،وهذا بغية التأكد من سلامة بناء استمارة الاستبيان من مختلف الجوانب أهمها :

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.
- مدى شمولية الاستمارة .
- طريقة صياغة الأسئلة.
- الوقوف على منهجية الاستمارة .

وبناءا على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم ونتائج الاختبار الأولي الذي مكننا من تدارك النقائص تم صياغة الاستبيان بشكله النهائي. [1]

ثانيا – اختبار ثبات الاستبيان:

تم استخدام معامل الفاكرومباك وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): يبين توزيع معامل الفاكرومباك.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,671	,681	30

المصدر: اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل الفا كرومباك قدرت بـ 67% لعوامل الدراسة وكلها تدل على ثبات الاستبيان وهذا مقارنة مع نسبة (60%)* ،بحيث كلما اقتربت 100% دل ذلك على وجود ثبات أكبر وهذا ما يدل على صدق أداة الدراسة.

[1] انظر الملحق رقم:01.

*60% هي النسبة التي على أساسها يقاس ثبات الاستبيان.

المبحث الثالث: معالجة الاستبيان

بعد صياغة الاستبيان واختباره ثم توزيعه ،جاء دور المعالجة وذلك استلامه من قبل أطراف عينة الدراسة ،وهذا بعرض الأدوات الإحصائية المستخدمة ،تقديم خصائص العينة ،تحليل الإحصاء الوصفي ،ثم في الأخير القيام بالتحليل الإحصائي الاستدلالي .

المطلب الأول: تفريغ البيانات.

أولا .الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان :

بعد أن تم تجميع كل الاستبيان وفرز المقبولة منها،تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ثم ترجمتها إلى رسوم بيانية في أعمدة ،بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها ،وقد تم كذلك استخدام برنامج(SPSS) لإعداد ولتحليل نتائج الاستبيان ،كما تم استخدام وحساب المتوسطات الحسابية ذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل محور من محاور القسم الثاني للدراسة ،وتم حساب الانحرافات وذلك لتحديد مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل سؤال .

ثانيا . تقديم خصائص العينة:

1-الشهادة العلمية:

يبين الجدول رقم (4-4) الشهادة العلمية لأفراد عينة الدراسة موزعة بين فئة المهنيين والأكاديميين كما يلي:

الجدول رقم (4-4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية.

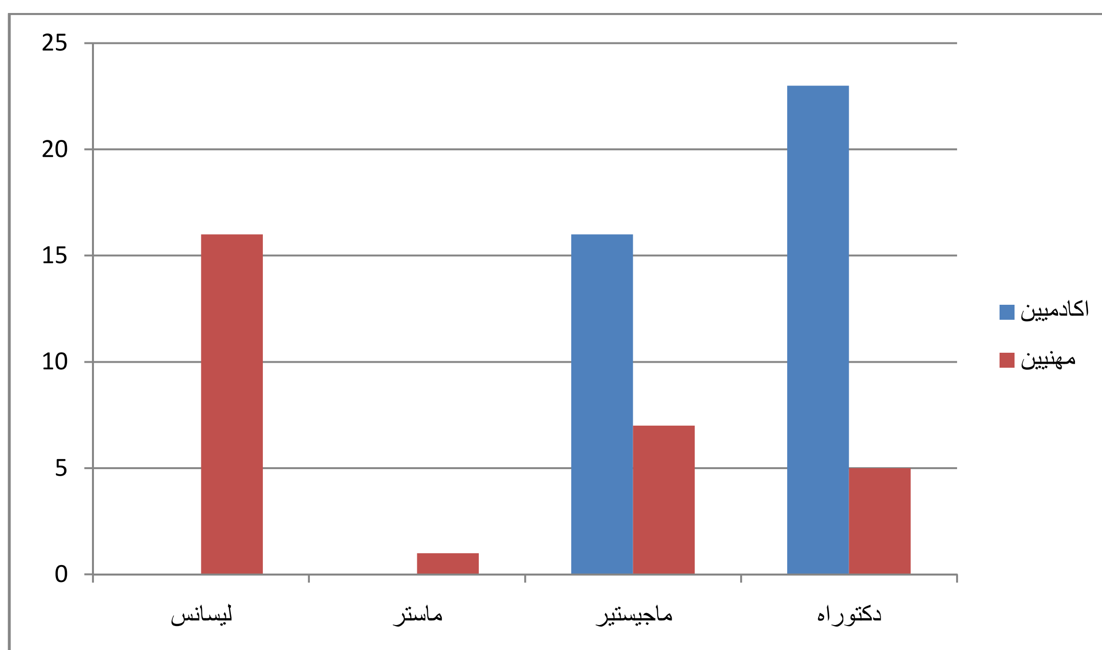
الشهادة العلمية	فئة المهنيين		فئة الأكاديميين		التكرار الكلي	النسبة الكلية
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
ليسانس	16	55.2	-	-	16	27.6
ماستر	01	3.4	-	-	01	1.7
ماجستير	07	24.1	06	20.7	13	22.4
دكتوراه	05	17.2	23	79.3	28	48.3

المجموع	29	100%	29	100%	58	100%

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان.

تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية :

الشكل رقم (4-1) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية .



المصدر : من إعداد الباحثان وبالاعتماد على الاستبيان .

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الدرجة العلمية لأفراد العينة من المهنيين والأكاديميين ،حيث نجد أن جل المهنيين حاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 55.2% من مجموع المهنيين ونسبة 3.4%حاصلين على شهادة الماستر، والماجستير بنسبة 24.1% والباقي بنسبة 17.2% حاصلين على شهادة الدكتوراه ، أما بالنسبة للأكاديميين فنجد أغلبهم حاصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة79.3 %والماجستير بنسبة 20.7 %، من مجموع الأكاديميين.

وبصفة عامة فإن ما نسبته 27.6 %من المجموع الإجمالي حاصلين على شهادة الليسانس ،و ونسبة1.7 %حاصلين على شهادة الماستر، والماجستير بنسبة 22.4 % ، والباقي بنسبة 48.3 %حاصلين على شهادة الدكتوراه ، وهذا مؤشر جيد.

2- التخصص العلمي:

يبن الجدول رقم (4-5) التخصص لأفراد عينة الدراسة موزعة بين فئة المهنيين و الأكاديميين كما يلي:

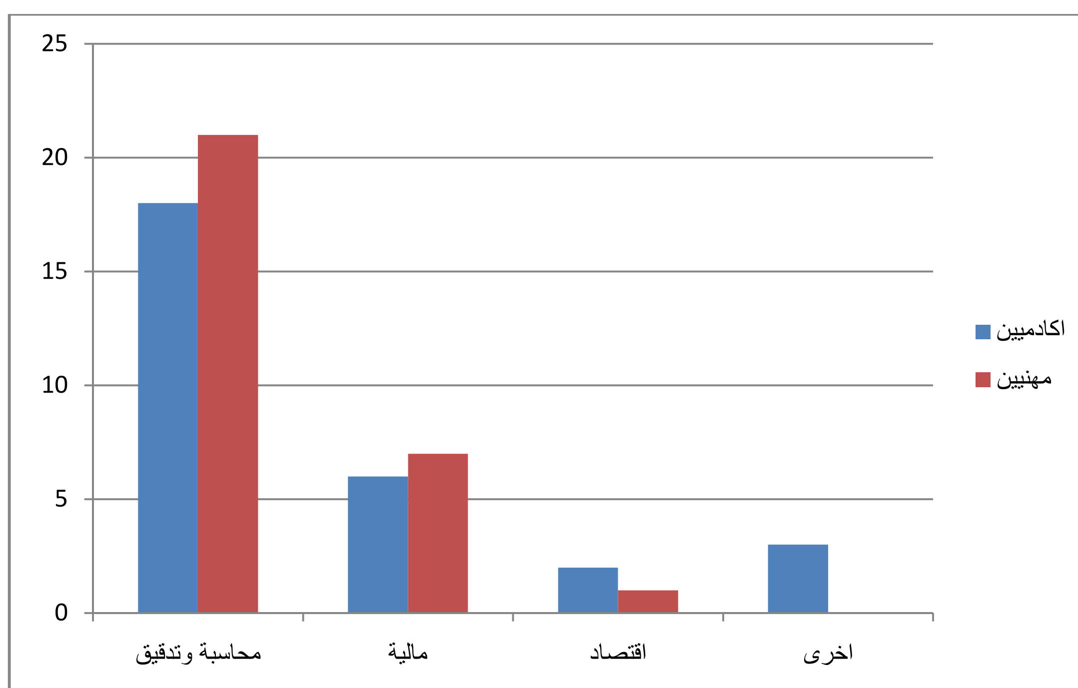
الجدول رقم (4-5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي :

التخصص العلمي	فئة المهنيين		فئة الأكاديميين		التكرار الكلي	النسبة الكلية
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
محاسبة و التدقيق	21	72.4	18	62.1	39	67.2
مالية	07	24.1	06	20.7	13	22.4
اقتصاد	01	3.4	02	6.9	03	5.2
أخرى	-	-	03	10.3	03	5.2
المجموع	29	100%	29	100%	58	100%

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان.

تمثيل عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي:

الشكل رقم (4-2) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي .



المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة من مهنيين وأكاديميين، حيث نجد نسبته 72.4% لهم تخصص محاسبة وتدقيق ونسبة 24.1% تخصص مالية و نسبة 3.4% تخصص اقتصاد ، أما الأكاديميين نجد ما نسبته 62.1 لهم تخصص محاسبة وتدقيق ونسبة 22.4% تخصص مالية و نسبة 5.2% تخصص اقتصاد ، والباقي نسبة 5.2% بالنسبة للتخصصات الأخرى.

وعموما فإن ما نسبته 67.2% من المجموع الكلي لأفراد العينة لهم تخصص محاسبة وتدقيق، ونسبة 22.4% تخصص مالية، و نسبة 5.2 %تخصص اقتصاد و نسبة5.2% تخصصات أخرى .

3- المستوى الوظيفي:

يبين الجدول رقم (4-6) التخصص لأفراد عينة الدراسة موزعة بين فئة المهنيين و الأكاديميين كما يلي:

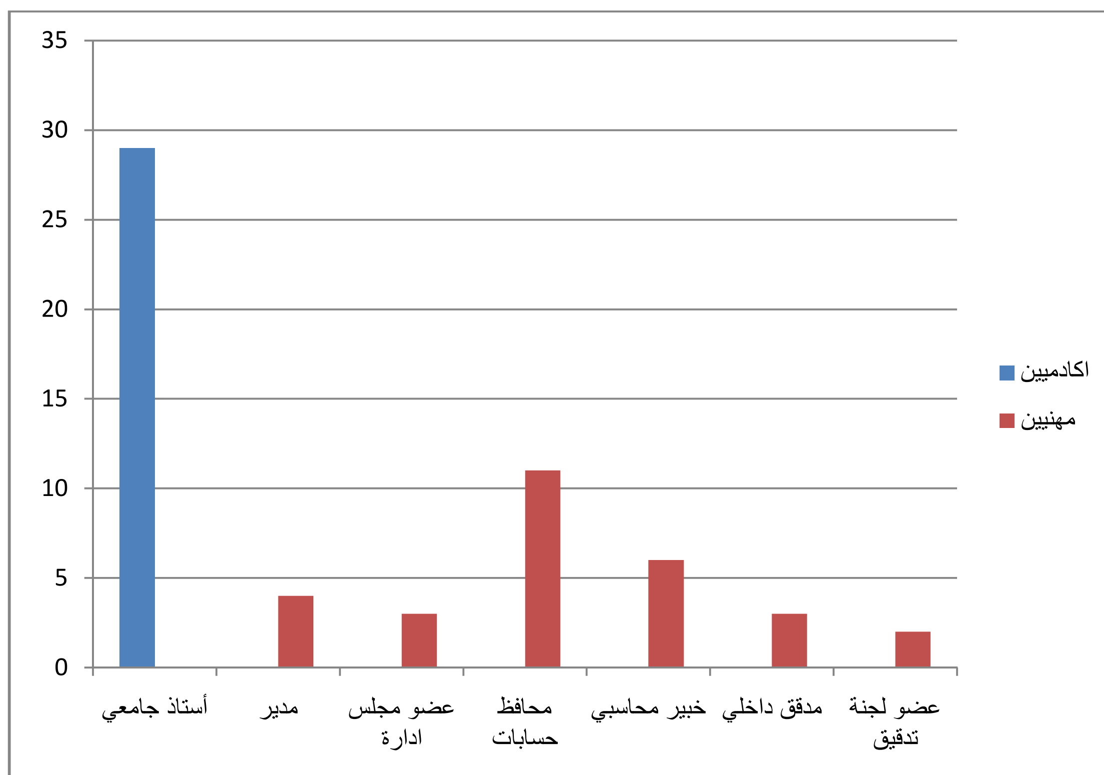
الجدول رقم (4-6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي :

المسمى الوظيفي	فئة المهنيين		فئة الأكاديميين		التكرار الكلي	النسبة الكلية
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
أستاذ جامعي	-	-	29	100	29	50
مدير	04	13.8	-	-	04	6.9
عضو مجلس الإدارة	03	10.3	-	-	03	5.2
محافظ حسابات	11	37.9	-	-	11	19
خبير محاسبي	06	20.7	-	-	06	10.3
مدقق داخلي	03	10.3	-	-	03	5.2
عضو لجنة تدقيق	02	6.9	-	-	02	4.3
المجموع	29	100%	29	100%	58	100%

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان.

تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

الشكل رقم (4-3) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.



المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد العينة من مهنيين وأكاديميين ،حيث نجد أن كل الأكاديميين هم أساتذة جامعيين بنسبة 100%،أما المهنيين فنجد المدراء نسبة 13.8%وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة 10.3%، وأعضاء لجنة التدقيق بنسبة 6.9%، أما المراجع الداخلي بنسبة 10.3% ومحافظي الحسابات بنسبة 37.9% والباقي 20.7% يخص الخبير المحاسبي .

وعموما يمكن القول أن ما نسبته 50 %هم أكاديميين، و50 %هم مهنيين.

4- سنوات الخبرة :

يبين الجدول رقم (4-7) سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة موزعة بين فئة المهنيين والأكاديميين كما يلي:

الجدول رقم (4-7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	فئة المهنيين		فئة الأكاديميين		التكرار الكلي	النسبة الكلية
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
أقل من 05 سنوات	01	3.4	06	20.7	07	12.1
من 05-10 سنوات	08	27.6	05	17.2	13	22.4
أكثر من 10 سنوات	20	69	18	62.1	38	65.5
المجموع	29	100%	29	100%	58	100%

المصدر: من إعداد الباحثان والاعتماد على الاستبيان.

تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

الشكل رقم (4-4) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة من المهنيين والأكاديميين، حيث نجد نسبة 3.4% خبرتهم أقل من 05 سنوات و27.6% من 05 - 10

سنوات و69% أكبر من 10 سنوات بالنسبة للمهنيين، أما بالنسبة للأكاديميين فهي كما يلي نسبة 20.7 أقل من 05 سنوات و 17.2 من 05-10 سنوات و62.1 %أكبر من 10 سنوات .

وعموما فإن ما نسبته 12.1% من المجموع الكلي خبرته أقل من 05 سنوات و22.4 %خبرتهم من 05-10 سنوات ، والباقي 65.5 %خبرتهم أكبر من 10سنوات .

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

يمكن تحليل محاور الاستبيان كما يلي:

1-تحليل عبارات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات.

لمعرفة مدى تحقق المحور الأول تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-8) نتائج آراء عينة الدراسة حول وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات

رقم السؤال	الصنف	موافق		غير موافق		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب موافق
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
Q1	الأكادميين والمهنيين ككل	52	89.7	03	5.2	03	5.2	1.16	0.489	04
Q2		53	91.4	01	1.7	01	6.9	1.16	0.523	02
Q3		55	94.8	00	00	03	5.2	1.10	0.447	01
Q4		50	86.2	01	1.7	07	12.1	1.26	0.664	05
Q5		53	91.4	01	1.7	04	6.9	1.16	0.523	02
المحور الأول ككل		-	-	-	-	-	-	1.165	0.321	-
Q1	الأكادميين	25	86.2	03	10.3	01	3.4	1.17	0.468	04
Q2		27	93.1	01	3.4	01	3.4	1.1	0.409	03
Q3		28	96.6	00	00	01	3.4	1.07	0.371	02
Q4		25	86.2	00	00	04	13.8	1.28	0.702	05
Q5		28	96.6	01	3.4	01	3.4	1.03	0.186	01

Q1	المهنيين	27	93.1	00	00	02	6.9	1.21	0.702	02
Q2		26	89.7	00	00	03	10.3	1.21	0.632	03
Q3		27	93.1	00	00	02	6.9	1.14	0.516	01
Q4		25	86.2	01	3.4	03	10.3	1.24	0.620	05
Q5		25	86.2	00	00	04	13.8	1.28	0.516	04

المصدر:من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات (spss.16)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه ايجابي فيما يخص أسئلة المحور الأول الذي يخص وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات ،بحيث تراوحت النسب حول موافق مابين 89.7% و94.8% وهذا ما يدل على أن وجود أساس محكم وفعال يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ، ومن خلال ملاحظة أكبر النسب في الأسئلة نلاحظ أن السؤال الثالث (يكفل إطار حوكمة المؤسسات بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية)،وهذا يساهم في جودة الإفصاح المحاسبي ،احتل المرتبة الأولى بنسبة 94.8% ويليه السؤال الثاني (تحديد مسؤوليات الهيئات المسؤولية عن الإشراف والرقابة بدقة يزيد من جودة المعلومة المحاسبية) بنسبة 91.4% والخامس (توفير المتطلبات القانونية والرقابية من خلال وضع إطار تنظيمي فعال يوفر الموثوقية في التقارير المالية) على نسبة% 91.4 ، ونسب أقل بالنسبة لباقي الأسئلة .

من خلال ملاحظة إجابات الأكاديميين والمهنيين كل على حدى نلاحظ تقريبا نفس الإجابات .

2-تحليل عبارات المحور الثاني: دور أصحاب المصالح.

لمعرفة مدى تحقق المحور الثاني تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9) نتائج آراء عينة الدراسة حول دور أصحاب المصالح

رقم السؤال	الصنف	موافق		غير موافق		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب موافق
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
Q6	الأكاديميين والمهنيين ككل	44	75.2	01	1.7	13	22.4	1.47	0.842	04
Q7		43	74.1	06	10.3	09	15.5	1.41	0.750	05
Q8		48	82	03	5.2	07	12.1	1.29	0.676	02
Q9		47	81	05	8.6	06	10.3	1.29	0.649	03
Q10		48	82.8	07	12.1	03	5.2	1.22	0.531	01

المحور الثاني ككل		-	-	-	-	-	-	1.338	0.474	-
Q6	الأكاديميين	24	82.8	00	00	05	17.2	1.34	0.769	03
Q7		22	75.9	03	10.3	04	13.8	1.38	0.728	05
Q8		25	86.2	01	3.4	03	10.3	1.24	0.636	01
Q9		25	86.2	01	3.4	03	10.3	1.24	0.636	01
Q10		24	82.2	04	13.8	01	3.4	1.21	0.491	04
Q6	المهنيين	20	69	01	3.4	08	27.6	1.59	0.907	05
Q7		21	72.4	03	10.3	05	17.2	1.45	0.783	04
Q8		23	79.3	02	6.9	04	13.8	1.34	0.721	02
Q9		22	75.9	04	13.8	03	10.3	1.34	0.670	03
Q10		24	82.8	03	10.3	02	6.9	1.24	0.577	01

المصدر:من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات (spss.16)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه ايجابي فيما يخص أسئلة المحور الثاني الذي يخص دور أصحاب المصالح ،بحيث تراوحت النسب حول موافق مابين 74.1% و82.8%وهذا ما يدل على أن دور أصحاب المصالح يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ،وفي المقابل تراوحت نسب غير موافق مابين 22.4% و5.2% وهنا نحدد أن السؤال السادس نسبته22.4% (يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات مشاركة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار سمح بتحسين الأداء والإفصاح المحاسبي) نوعا ما لا يؤثر بدرجة كبيرة على جودة الإفصاح المحاسبي.

أما إذا نظرنا إلى السؤال العاشر (تضمن حوكمة المؤسسات اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة ،هذا يساهم في في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي) فنلاحظ أن نسبة موافق بلغت 82.2%وهي أكبر نسبة وهذا يدل على أن إيصال اهتمامات أصحاب المصالح إلى مجلس الإدارة له دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي.

وبالنسبة للسؤال الثامن (الإفصاح عن القانون التأسيسي للمؤسسة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي) بنسبة 82% ويحتل المرتبة الثانية وهذا يدل على أن الإفصاح عن القانون التأسيسي له دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ، وباقي الأسئلة هي متقاربة ،فهي لها تأثير على جودة الإفصاح المحاسبي .

من خلال ملاحظة إجابات الأكاديميين والمهنيين كل على حدى نلاحظ أنها تختلف اختلاف طفيف وهذا راجع إلى البحث الأكاديميين الذي يقوم به الأساتذة وتعمقهم في الموضوع ،وعموما يمكن القول أن هناك تطابق في أراء الأكاديميين والمهنيين إلى حد كبير حول أسئلة المحور الثاني.

3- تحليل عبارة المحور الثالث: الإفصاح و الشفافية

لمعرفة مدى تحقق المحور الثالث تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-10) نتائج آراء عينة الدراسة حول الإفصاح و الشفافية

رقم السؤال	الصنف	موافق		غير موافق		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب موافق
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
Q11	الأكاديميين والمهنيين ككل	55	94.8	00	00	03	5.2	1.10	0.447	01
Q12		48	82.8	02	3.4	08	13.8	1.31	0.706	05
Q13		45	77.6	02	3.4	11	19	1.41	0.795	06
Q14		53	91.4	00	00	05	8.6	1.17	0.566	05
Q15		54	93.1	02	3.4	02	3.4	1.10	0.406	02
Q16		54	93.1	02	3.4	02	3.4	1.10	0406	02
Q17		44	75.9	07	12.1	07	12.1	1.36	0.693	07
Q18		53	91.4	02	3.4	03	5.2	1.14	0.476	04
المحور الثالث ككل		-	-	-	-	-	-	1.34	0.245	-
Q11	الأكاديميين	28	96.6	00	00	01	3.4	1.07	0.371	01
Q12		25	86.2	01	3.4	03	10.3	1.24	0.636	06
Q13		20	69	01	3.4	08	27.6	1.59	0.907	08
Q14		28	96.6	00	00	01	3.4	1.07	0.371	01
Q15		27	93.1	02	6.9	00	00	1.07	0.258	03
Q16		27	93.1	01	3.4	01	3.4	1.1	0.409	04
Q17		22	75.9	04	13.8	03	10.3	1.34	0.670	07

05	0.539	1.17	6.9	02	3.4	01	89.7	26		Q18
03	0.516	1.14	6.9	02	00	00	93.1	27	المهنيين	Q11
07	0.775	1.38	17.2	05	3.4	01	79.3	23		Q12
05	0.636	1.24	13.8	04	00	00	86.2	25		Q13
06	0.702	1.28	10.3	03	3.4	01	86.2	25		Q14
03	0.516	1.14	6.9	02	00	00	93.1	27		Q15
01	0.409	1.1	3.4	01	3.4	01	93.1	27		Q16
08	0.728	1.38	13.8	04	10.3	03	75.9	22		Q17
01	0.409	1.1	3.4	01	3.4	01	93.1	27		Q18

المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات (spss.16)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه ايجابي فيما يخص أسئلة المحور الثالث الذي يخص الإفصاح والشفافية ،بحيث تراوحت النسب حول موافق مابين 77.6% و94.8% وهذا ما يدل على أن عناصر المحور الثالث الإفصاح والشفافية له دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ،من خلال ترتيب الأسئلة نلاحظ أن السؤال الحادي عشر (توفر حوكمة المؤسسات قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب لجميع الأطراف يرفع من درجة الإفصاح) احتل المرتبة الأولى بنسبة 94.8% وهذا يدل أن له دور كبيرة في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ،أما السؤال الخامس عشر (مساهمة لجنة التدقيق في تدعيم عملية التدقيق من خلال توفير المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها المدقق (الداخلي والخارجي) والتنسيق بينهما يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي) والسؤال السادس عشر (رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق وشرعية التقارير المالية وكذا كفاية مجهودات التدقيق يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي) بنسبة 93.1% وهذا يدل على أنهما يؤثر في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ، وكذلك بالنسبة لباقي الأسئلة فهي متقاربة خلال ملاحظة إجابات الأكاديميين والمهنيين كل على حدى نلاحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير الذي يؤدي إلى التعليق، وهذا راجع لتطابق نوعا ما إجابات الأكاديميين والمهنيين.

4- تحليل عبارة المحور الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة.

لمعرفة مدى تحقق المحور الرابع تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-11) نتائج آراء عينة الدراسة حول مسؤوليات مجلس الإدارة

رقم السؤال	الصنف	موافق		غير موافق		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب موافق
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
Q19	الأكاديميين و المهنيين ككل	51	87.9	01	1.7	06	10.3	1.22	0.622	03
Q20		41	70.7	04	6.9	13	22.6	1.52	0.843	06
Q21		35	60.3	06	10.3	17	29.3	1.69	0.902	07
Q22		52	89.7	02	3.4	04	6.9	1.17	0.534	02
Q23		53	91.4	02	3.4	03	5.2	1.14	0.476	01
Q24		45	77.6	05	8.6	08	13.8	1.36	0.718	05
Q25		47	81	08	13.8	03	5.2	1.24	0.540	04
المحور الرابع ككل		-	-	-	-	-	-	1.335	0.311	-
Q19	الأكاديميين	28	96.6	00	00	01	3.4	1.07	0.371	01
Q20		19	65.5	01	3.4	09	31	1.66	0.936	06
Q21		17	58.6	04	13.8	08	27.6	1.69	0.891	07
Q22		28	96.6	01	3.4	00	00	1.03	0.486	03
Q23		27	93.1	00	00	02	6.9	1.14	0.516	04
Q24		26	89.7	00	00	03	10.3	1.21	0.620	05
Q25		28	96.6	00	00	01	3.4	1.07	0.371	01

Q19	المهنيين	23	79.3	01	3.4	05	17.2	1.38	0.775	03
Q20		22	75.9	03	10.3	04	13.8	1.38	0.728	04
Q21		18	62.1	02	6.9	09	31	1.69	0.930	07
Q22		24	82.8	01	3.4	04	13.8	1.31	0.712	02
Q23		26	89.7	02	6.9	01	3.4	1.14	0.441	01
Q24		19	65.5	05	17.2	05	17.2	1.52	0.785	06
Q25		19	65.5	08	27.6	02	6.9	1.41	0.628	05

المصدر:من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات (spss.16)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه ايجابي فيما يخص أسئلة المحور الرابع الذي يخص مسؤوليات مجلس الإدارة ، بحيث تراوحت النسب حول موافق مابين 60.3% و91.4% وهذا ما يدل على أن عناصر المحور الرابع مسؤوليات مجلس الإدارة له دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ،و خلال ملاحظة ترتيب الأسئلة نلاحظ أن السؤال الثالث والعشرون (إخضاع مجلس الإدارة للمسائلة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح عنها وجودة المعلومات المحاسبي) احتل المرتبة الأولى بنسبة 91.4% وهذا يدل أن له دور كبيرة في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ،أما السؤال الثاني والعشرون (مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء المجلس الإدارة واستقلاليتهم يعزز جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي)احتل المرتبة الثانية بنسبة 89.7 وهذا يدل أن له يساهم بنسبة كبيرة في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ، وكذلك بالنسبة لباقي الأسئلة أنها متقاربة ويمكن القول بأن لهم درجة كبيرة في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي.

من خلال ملاحظة إجابات الأكاديميين والمهنيين كل على حدى نلاحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير الذي يؤدي إلى التعليق، وهذا راجع تطابق نوعا ما إجابات الأكاديميين والمهنيين.

5- تحليل عبارة المحور الخامس: حقوق المساهمين.

لمعرفة مدى تحقق المحور الخامس تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-12) نتائج آراء عينة الدراسة حول حقوق المساهمين

رقم السؤال	الصنف	موافق		غير موافق		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب موافق
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
Q26	الأكاديميين والمهنيين ككل	54	93.1	02	3.4	02	3.4	1.10	0.406	01
Q27		40	69	05	8.6	13	22.4	1.53	0.842	05
Q28		48	82.8	03	5.2	07	12.1	1.29	0.676	03
Q29		46	79.3	02	3.4	10	17.2	1.38	0.768	04
Q30		50	86.2	01	1.7	07	12.1	1.26	0.684	02
المحور الخامس ككل		-	-	-	-	-	-	1.34	0.395	-
Q26	الأكاديميين	27	93.1	01	3.4	01	3.4	1.1	0.409	01
Q27		21	72.4	02	6.9	06	20.7	1.48	0.829	04
Q28		24	82.8	00	00	05	17.2	1.34	0.769	05
Q29		21	72.4	01	3.4	07	24.1	1.52	0.871	03
Q30		27	93.1	00	00	02	6.9	1.14	0.516	02
Q26	المهنيين	27	93.1	01	3.4	01	3.4	1.10	0.409	01
Q27		19	65.5	03	10.3	07	24.1	1.59	0.867	05
Q28		24	82.8	03	10.3	02	6.9	1.24	0.577	03
Q29		25	86.2	01	3.4	03	10.3	1.25	0.636	02
Q30		23	79.3	01	3.4	05	17.2	1.38	0.775	04

المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات (spss.16)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه ايجابي فيما يخص أسئلة المحور الخامس الذي يخص حقوق المساهمين ، بحيث تراوحت النسب حول موافق مابين 69% و93.1% وهذا ما يدل على أن عناصر المحور الخامس حقوق المساهمين له دور كبير في تطبيق جودة

الإفصاح المحاسبي، و خلال ملاحظة ترتيب الأسئلة نلاحظ أن السؤال السادس والعشرون (حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم) احتل المرتبة الأولى بنسبة 93.1% وهذا يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي ،أما السؤال الثلاثون (حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير ايجابي على جودة الإفصاح المحاسبي) احتل المرتبة الثانية بنسبة 86.2% وهذا يدل أنه يساهم بنسبة كبيرة في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ، أما بالنسبة لباقي الأسئلة أنهم متقاربين ويمكن القول بأن لهم دور كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي.

من خلال ملاحظة إجابات الأكاديميين والمهنيين كل على حدى نلاحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير الذي يؤدي إلى التعليق، وهذا راجع تطابق كلي بين إجابات الأكاديميين والمهنيين.

- **اختبار الفرضيات:**

تتمثل أولى الخطوات في عملية اختبار الفروض معرفة إذا كانت إجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي من أجل اختبار نوع الاختبار المناسب ،وذلك باستخدام اختبار كولجروف سمير نوف

. (KOL MOGOROV SMIRNOV)

1- اختبار الفرضيات بالنسبة لعينة الدراسة :

يوضح الجدول الموالي اختبار سمير نوف لعينة الدراسة.

الجدول رقم (4-13) نتائج اختبار كولجروف سمير نوف (sample k-s) حول التوزيع الطبيعي .

البـــيــــان	قيمة اختبار	مستوى الدلالة SIG	التوزيع
المحورالأول- وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات.	3.078	0.000	غير طبيعي
المحور الثاني- دور أصحاب المصالح.	2.126	0.000	غير طبيعي
المحور الثالث – الإفصاح والشفافية.	1.956	0.000	غير طبيعي
المحور الرابع – مسؤوليات مجلس الإدارة.	1.531	0.000	غير طبيعي
المحور الخامس – حقوق المساهمين .	1.920	0.000	غير طبيعي

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS-16).

يبين الجدول أعلاه نتائج كولجروف سمير نوف حول التوزيع الطبيعي ، حيث أن قيمة مستوى الدلالة SIG=0.000 بالنسبة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحاور أقل من مستوى الدلالة الحرج SIG=0.05، لذلك نرفض الفرضية العدمية (M_0) ،وتقبل الفرضية البديلة **(H_1)**، أي أن إجابات أفراد العينة على المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي.[2]

كما أننا لا نعتمد هذا الشرط بل نعوضه بشرط العينة أكبر من 30، حيث أن العدد الكلي لإجابات المبحوثين هو 58، وبالتالي نعتمد هذا الشرط لإجراء الاختبارات.

بما أن إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة الخاص بجودة الإفصاح المحاسبي حسب وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات ،دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة ، حقوق المساهمين ،لا تتبع التوزيع الطبيعي ،فيمكن اختبار الفرضيات السابقة باستخدام اختبار الإشارة Sign،ويعتبر هذا الاختبار الغير معلمي بديل اختبار **T** للعينة الواحدة المعلمي ، ويستخدم للتحقيق من مطابقة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري المستخدم ، لتحديد إذا كان المتوسط المعياري المحسوب أكبر من المتوسط المعياري ،بشكل دال إحصائيا أم لا وهو الدرجة 2 نظرا لكون الفقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكارت الثلاثي فيكون المتوسط المعياري 2 ، ناتج من $(1+2+3)/3 = 2$ والنتائج موضحة في الجداول الموالية .

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

H0:لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

H1:يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (4-14) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول كل المحاور الدراسة :

الرقم	العبارة	موافق≥2	غير موافق<2	مستوى الدلالة sig
T	أبعاد (المحاور) الدراسة ككل	95%	5%	0.000**
المحور الرئيسي		**95%**	**5%**	**0.000****

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة: 0.05 فأقل.

المصدر: من إعداد الباحثان و بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.16).

[2] تنص الفرضية العدمية لاختبار معلمية التوزيع أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

يبين الجدول رقم (4-8) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول جميع محاور الدراسة المتعلقة بأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي ،والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم وهو 2 ،والذي يمثل صفة الحياد ،ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ،ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على المحور الرئيسي ، كما يتضح من خلال أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 95% ،بمستوى معنوية SIG=0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناءا على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قواعد حوكة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

وتنقسم الفرضية الرئيسية إلى خمسة فرضيات فرعية سيتم اختبارها كما يلي:

1-1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب بعد وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب بعد وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات.

الجدول رقم (4-15) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول محور وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات .

الرقم	العبارة	الموافقين≥ 2	غير الموافقين <2	مستوى الدلالة Sig
M1	وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يعزز الرقابة داخل المؤسسة و يزيد جودة الإفصاح المحاسبي.	95%	5%	0.000**
M2	تحديد مسؤوليات الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة بدقة يزيد من جودة المعلومة المحاسبية و التقارير المالية .	98%	2%	0.000**
M3	يكفل إطار حوكمة المؤسسات بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة	100%	0%	0.000**

	المحاسبية والمالية، وهذا يساهم في جودة الإفصاح المحاسبي.			
M4	توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية و الجودة في المعلومات المحاسبية و التقارير المالية.	98%	2%	0.000**
M5	توفير المتطلبات القانونية و الرقابية من خلال وضع إطار تنظيمي فعال لحوكمة المؤسسات يوفر الموثوقية في التقارير المالية .	98%	2%	0.000**
T1	**المحور الفرعي الأول: وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات .**	98%	2%	0.000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

يبين الجدول رقم (4-9) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الأول المتعلق بأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي ، والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم وهو 2 ،والذي يمثل صفة الحياد ، ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ، ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن درجة الحياد وهذا يعني:

- وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يعزز الرقابة داخل المؤسسة و يزيد جودة الإفصاح المحاسبي، نسبة موافقة 95%.
- تحديد مسؤوليات الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة بدقة يزيد من جودة المعلومة المحاسبية و التقارير المالية ،نسبة موافقة 98%.
- يكفل إطار حوكمة المؤسسات بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وهذا يساهم في جودة الإفصاح المحاسبي،نسبة موافقة100%.
- توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية و الجودة في المعلومات المحاسبية و التقارير المالية، نسبة موافقة 98%.

- توفير المتطلبات القانونية و الرقابية من خلال وضع إطار تنظيمي فعال لحوكمة المؤسسات يوفر الموثوقية في التقارير المالية ،نسبة موافقة98%.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 98% بمستوى معنوية sig=0.000،وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناءا على ذلك نرفض الفرضية العدمية(H0) ونقبل الفرضية البديلة(H1)، أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في إيجاد إفصاح ذو جودة ،حسب بعد وجود أساس محكم فعال لحوكمة المؤسسات.

2-1.اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب بعد دور أصحاب المصالح.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب بعد دور أصحاب المصالح.

الجدول رقم (4-16) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول محور دور أصحاب المصالح.

الرقم	العبارة	الموافقين≥ 2	غير الموافقين <2	مستوى الدلالة Sig
M6	يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات مشاركة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار وهذا ما يسمح بتحسين مستويات الأداء والإفصاح المحاسبي.	%98	%2	0.000**
M7	مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسات يكفل لهم الحصول على المعلومات الخاصة بهم بصفة مباشرة ، يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية.	90%	10%	0.000**
M8	يعمل إطار حوكمة المؤسسات على احترام حقوق أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للمؤسسة،هذا يزيد من درجة الجودة في الإفصاح المحاسبي.	95%	5%	0.000**
M9	تضمن حوكمة المؤسسات عقد اجتماعات دورية	91%	9%	0.000**

	بين إدارة المؤسسة و أصحاب المصالح من أجل أخذ أرائهم ومناقشة اقتراحاتهم لتحسين الأداء و هو ما يعزز جودة الإفصاح.			
M10	تضمن حوكمة المؤسسات إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة،هذا يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.	88%	12%	0.000**
T2	**المحور الفرعي الثاني: دور أصحاب المصالح.**	92%	8%	0.000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

المصدر: من إعداد الباحثان و بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول رقم (4-10) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الثاني المتعلق بأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي حسب بعد دور أصحاب المصالح،والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم وهو 2 ،والذي يمثل صفة الحياد ،ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ، ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

و بالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن حرج الحياد وهذا يعني:

- يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات مشاركة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار وهذا ما يسمح بتحسين مستويات الأداء والإفصاح المحاسبي،نسبة الموافقة 98 %.
- مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسات يكفل لهم الحصول على المعلومات الخاصة بهم بصفة مباشرة ، يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية نسبة الموافقة 90%.
- يعمل إطار حوكمة المؤسسات على احترام حقوق أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للمؤسسة،وهذا يزيد من درجة الجودة في الإفصاح المحاسبي، نسبة الموافقة 95 %.
- تضمن حوكمة المؤسسات عقد اجتماعات دورية بين إدارة المؤسسة و أصحاب المصالح من أجل أخذ أرائهم ومناقشة اقتراحاتهم لتحسين الأداء وهو ما يعزز جودة الإفصاح، نسبة الموافقة91%.

- تضمن حوكمة المؤسسات إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة،هذا يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي88%.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 98% بمستوى معنوية sig=0.000،وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناءا على ذلك نرفض الفرضية العدمية(H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في إيجاد إفصاح ذو جودة ،حسب بعد دور أصحاب المصالح.

3-1.إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H0:لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب بعد قاعدة الإفصاح والشفافية.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب بعد قاعدة الإفصاح والشفافية.

الجدول رقم (4-17) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول محور الإفصاح والشفافية.

الرقم	العبارة	الموافقين≥2	غير المرافقين>2	مستوى الدلالةSIG
M11	توفر حوكمة المؤسسات قنوات لنشر المعلومات الكافية و في التوقيت المناسب و بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة يرفع من درجة الإفصاح المحاسبي.	%100	%0	0.000**
M12	يضمن إطار حوكمة المؤسسات الإفصاح عن أسلوب ممارسة الإدارة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي.	%97	%3	0.000**
M13	في إطار حوكمة المؤسسات ،يتم تعديل و تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة المعلومات المحاسبية و التقارير المالية.	%97	%3	0.000**

M14	وضع معايير لإختيار المدقق الخارجي وطريقة عمله يزيد من جودة التدقيق الخارجي لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.	%100	%0	0.000**
M15	مساهمة لجنة التدقيق في تدعيم عملية التدقيق من خلال توفير المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها المدقق(الداخلي والخارجي) و التنسيق بينهما، يساهم في تحقيق جودة الإفصاح.	%97	%3	0.000**
M16	رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق و شرعية التقارير المالية، وكذا كفاية مجهودات التدقيق ، مما يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.	%97	%3	0.000**
M17	يساهم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين وكيفية وشروط اختيارهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي.	%88	%12	0.000**
M18	إطار حوكمة المؤسسات يدعم الشروط الواجبة لوضع التأشيرة على صدق و موثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي.	%97	%3	0.000**
T3	**المحور الفرعي الثالث:الإفصاح والشفافية.**	%97	%3	0.000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

يبين الجدول رقم (4-11) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الثالث المتعلق بأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي حسب بعد الإفصاح والشفافية، والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم والذي يمثل صفة الحياد ،ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ،ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن حرجة الحياد وهذا يعني:

- توفر حوكمة المؤسسات قنوات لنشر المعلومات الكافية و في التوقيت المناسب و بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة يرفع من درجة الإفصاح المحاسبي،نسبة موافقة 100%.
- يضمن إطار حوكمة المؤسسات الإفصاح عن أسلوب ممارسة الإدارة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي،نسبة موافقة 97%.
- في إطار حوكمة المؤسسات ،يتم تعديل و تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة المعلومات المحاسبية و التقارير المالية،نسبة موافقة 97%.
- وضع معايير لإختيار المدقق الخارجي وطريقة عمله يزيد من جودة التدقيق الخارجي لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي ، نسبة موافقة 100%
- مساهمة لجنة التدقيق في تدعيم عملية التدقيق من خلال توفير المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها المدقق(الداخلي والخارجي) و التنسيق بينهما، يساهم في تحقيق جودة الإفصاحٍ، نسبة موافقة 97%.
- رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق و شرعية التقارير المالية، وكذا كفاية مجهودات التدقيق ، مما يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي،نسبة موافقة 97%.
- يساهم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين وكيفية وشروط اختيارهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، نسبة موافقة 88%.

إطار حوكمة المؤسسات يدعم الشروط الواجبة لوضع التأشيرة على صدق و موثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي ،نسبة موافقة 97%.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 97% بمستوى معنوية sig=0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناءا على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) ،أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قاعدة الإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي.

4-1.الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب قاعدة مسؤوليات مجلس الإدارة.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإيجاد إفصاح ذو جودة حسب قاعدة مسؤوليات مجلس الإدارة.

الجدول رقم (4-18) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول محور مسؤوليات مجلس الإدارة .

الرقم	العبارة	الموافقين ≤ 2	غير الموافقين>2	مستوى الدلالة sig
M19	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة القوانين و التعليمات الأساسية التي تتعلق بالمؤسسة و بالقانون التأسيسي ، والسهر على سلامة تطبيقها وكذا انعقاد المجلس بشكل دوري.	%98	2%	0.000**
M20	الإفصاح عن المعلومات المهمة حول أعضاء مجلس الإدارة (مؤهلاتهم ، وطريقة اختيارهم ، ومدى استقلاليتهم و عضويتهم في مجالس أخرى) يزيد من درجة جودة التقارير المالية.	90%	10%	0.000**
M21	نسبة الأعضاء الغير تنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة التي تضمنها حوكمة المؤسسات تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية.	90%	10%	0.000**
M22	مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة و استقلاليتهم يعزز جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي.	97%	3%	0.000**
M23	إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمسائلة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح عنها و جودة المعلومات المحاسبية.	97%	3%	0.000**
M24	تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة المؤسسة وتنبؤاتها المستقبلية يزيد من درجة الإفصاح المحاسبي.	91%	9%	0.000**
M25	وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة على الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة الإفصاح.	86%	4%	0.000**
T4	**المحور الرابع :مسؤوليات مجلس الإدارة .**	93%	7%	0.000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

يبين الجدول رقم (4-12) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الرابع المتعلق بأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي حسب بعد مسؤوليات مجلس الإدارة، والملاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم والذي يمثل صفة الحياد،ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ،ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن درجة الحياد وهذا يعني:

- إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة القوانين و التعليمات الأساسية التي تتعلق بالمؤسسة و بالقانون التأسيسي ، والسهر على سلامة تطبيقها وكذا انعقاد المجلس بشكل دوري ،نسبة موافقته98%.
- الإفصاح عن المعلومات المهمة حول أعضاء مجلس الإدارة (مؤهلاتهم ، وطريقة اختيارهم ، ومدى استقلاليتهم و عضويتهم في مجالس أخرى) يزيد من درجة جودة التقارير المالية،نسبة موافقته 90%.
- نسبة الأعضاء الغير تنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة التي تضمنها حوكمة المؤسسات تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية،نسبة موافقته 90%.
- مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة و استقلاليتهم يعزز جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي، نسبة موافقته97%.
- إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمسائلة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح عنها و جودة المعلومات المحاسبية،97%.
- تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة المؤسسة وتنبؤاتها المستقبلية يزيد من درجة الإفصاح المحاسبي، نسبة موافقته 91%.
- وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة على الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة الإفصاح،86%.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 93% بمستوى معنوية sig=0.000،وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناءا على ذلك نرفض الفرضية العدمية(H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) ،أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات لإيجاد إفصاح ذو جودة ،حسب قاعدة مسؤوليات مجلس الإدارة.

5-1.الفرضية الفرعية الخامسة:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قاعدة حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قاعدة حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (4-19) نتائج اختبار الإشارة (Binomial test) حول محور قاعدة حقوق المساهمين.

الرقم	العبارة	الموافقين≥ 2	غير الموافقين <2	مستوى الدلالة Sig
M26	حوكمة المؤسسات تضمن المساواة و العدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم ، وهذا يزيد جودة من الإفصاح المحاسبي.	97%	3%	0.000**
M27	تمكن الحوكمة المساهمين من التشاور فيما بينهم في ما يخص استثماراتهم ، وهو ما يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها.	90%	10%	0.000**
M28	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية و الإفصاح المحاسبي.	95%	5%	0.000**
M29	مشاركة المساهمين في القرارات كحضور اجتماعات الجمعية العامة و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، والترخيص بإصدار أسهم، الزيادة في رأس المال أو البيع له تأثير إيجابي على الإفصاح المحاسبي.	97%	3%	0.000**

M30	حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي.	98%	2%	0.000**
T5	**المحور الفرعي الخامس:حقوق المساهمين.**	95%	5%	0.000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

يبين الجدول رقم (4-13) نتائج ذي الحدين (Binomial test) حول محور الفرعي الخامس المتعلق بأثر تطبيق قاعدة حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي، ونلاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة يختلف إحصائيا عن مقياس المستخدم والذي يمثل صفة الحياد ،ذلك أن قيمة sig أقل من 0.05 ،ويؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة من الموافقين وغير الموافقين على هذا المحور.

وبالنظر إلى نتائج اختبار الإشارة نجد أن متوسط إجابات أفراد العينة قد زاد عن حرجة الحياد وهذا يعني:

- حوكمة المؤسسات تضمن المساواة و العدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم ، وهذا يزيد جودة من الإفصاح المحاسبي.
- تمكن الحوكمة المساهمين من التشاور فيما بينهم في ما يخص استثماراتهم ، وهو ما يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية و الإفصاح المحاسبي.
- مشاركة المساهمين في القرارات كحضور اجتماعات الجمعية العامة و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، والترخيص بإصدار أسهم، الزيادة في رأس المال أو البيع له تأثير إيجابي على الإفصاح المحاسبي.
- حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي.

كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة موافقة إجابات أفراد العينة ككل قد بلغت 95% بمستوى معنوية sig=0.000،وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05 ، وبناءا على ذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق قاعدة حقوق المساهمين على جودة الإفصاح المحاسبي.

إختبار الفرضية الرئيسية الثانية :

وقد تم اختبارها على النحو التالي:

أولا :إختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H0:لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

H1:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

الجدول رقم(4-20) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) للشهادة العلمية.

الشهادة العلمية	الحجم (N)	متوسط الترتيب
ليسانس	16	30.88
ماستر	01	47
ماجستير	13	29.96
دكتوراه	28	27.88

النتائج:

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
1.44	3	0.694

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي شهادة ليسانس 30.88، ماستر 47،ماجستير 29.96، دكتوراه 27.88،كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 1.44 بدرجة حرية 3 ، ومستوى دلالة يساوي sig =0.694 وهو اكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05،

وبذلك نقبل الفرضية العدمية ، ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تؤثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية.

ثانيا:إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H0:لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

H1:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

الجدول رقم(4-21) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) للتخصص العلمي.

التخصص العلمي	الحجم (N)	متوسط الترتيب
محاسبة تدقيق	39	29.58
مالية	13	32.77
اقتصاد	3	22.17
أخرى	3	21.67

النتائج:

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
1.7	3	0.637

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي لتخصص محاسبة وتدقيق29.58 و مالية 32.77،واقتصاد 22.17،تخصصات أخرى 21.67، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 1.7 بدرجة حرية 3 ،ومستوى دلالة يساوي0.637= sig وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05،وبذلك نقبل الفرضية العدمية ، ومنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين تؤثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

ثالثا :إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى المسمى الوظيفي.

H1:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى المسمى الوظيفي.

الجدول رقم(4-22) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) للمسمى الوظيفي.

المستوى الوظيفي	الحجم (N)	متوسط الترتيب
أستاذ جامعي	29	24.60
مدير	04	42.00
عضو مجلس الإدارة	03	43.88
محافظ الحسابات	11	15.17
خبير محاسبي	06	32.91
مدقق داخلي	03	43.88
عضو لجنة التدقيق	02	35.00

النتائج:

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
10.897	06	0.092

أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 10.897 بدرجة حرية 06 ، ومستوى دلالة يساوي0.092= sig ، وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية ،ومنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين تؤثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للمستوى الوظيفي.

رابعا :إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

H1:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

الجدول رقم(4-23) إختبار كروسكال والاس (Kruskal - wallis) لسنوات الخبرة.

السنوات الخبرة	الحجم (N)	متوسط الترتيب
أقل من 05 سنوات	07	23.57
من 05-10 سنوات	13	27.19
أكثر من 10 سنوات	38	31.38

النتائج:

Khi-daux	Ddl درجة الحرية	Sig المعنوية الإحصائية
1.578	2	0.454

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الترتيبي أقل من 05 سنوات 23.57، من 05-10 سنوات 27.19، أكثر من 10 سنوات 31.38، كما أشارت نتائج كروسكال والاس أن قيمة Khi-daux تساوي 1.578 بدرجة حرية 2، ومستوى دلالة يساوي sig =0.454 وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية ،ومنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين تؤثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى لسنوات الخبرة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة التي تم اختيارها من الأكاديميين والمهنيين التي لهم علاقة بموضوع الدراسة ، وذلك من أجل أخذ أرائهم حول مدى تأثير قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي :

- تشير نتائج الاستبان بالنسبة لفئتي (المهنيين والأكاديميين) وهذا بالإتفاق على حد كبير ، بأن اعتماد قواعد حوكمة الشركات له تأثير كبير على مستوى وجودة الإفصاح المحاسبي .
- كل قواعد حوكمة المؤسسات من دون استثناء له أثر كبير في تحقيق درجة الجودة على مستوى الإفصاح المحاسبي ،وذلك من خلال نتائج الدراسة .
- لا توجد فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين ،وهذا من خلال نتائج الاستبيان ، باستثناء بعض الاختلافات الطفيفة وهذا راجع إلى كون إطلاع الأكاديميين على الجانب النظري لحوكمة المؤسسات ، إضافة إلى البحوث والدراسات الأكاديمية المستمرة .

الخاتمة

الخاتـــمة:

أصبح العالم في عصر العولمة والشركات المتعددة الجنسيات كسوق واحدة تنتقل فيه رؤوس الأموال والمنتجات والخدمات بحرية وسهولة كبيرة ، وهذا نظرا لما حدث في السنوات الأخيرة من تغيرات وتطورات وأحداث اقتصادية هامة ،من بينها التخلي عن الأنظمة الاقتصادية المغلقة ، ومنها الجزائر التي أصبحت تهتم بحوكمة الشركات كأدلة للتحول إلى اقتصاد السوق في ظل حماية حقوق أصحاب المصالح .

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بموضوع حوكمة المؤسسات مع التركيز على المبادئ والآليات والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في تطبيق الحوكمة وكذا التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية في التقارير المالية ، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد احتوت الدراسة على جانبين نظري و ميداني .

ففي الجزء الأول حاولنا الإلمام بالجانب النظري للدراسة بتناولنا لثلاثة فصول كما يلي :

- الإطار الفكري لحوكمة المؤسسات ،ففي هذا الفصل حاولنا تقديم مفهوم لحوكمة المؤسسات ، وكذلك التطرق إلى مبادئ وآليات حوكمة الشركات إضافة إلى نظام الحوكمة وكذا تجارب بعض الدول في هذا المجال منها فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تركيا ، مصر والجزائر .
- ماهية الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومة المحاسبية في ظل التقارير المالية وهذا من خلال التطرق إلى الإفصاح المحاسبي، خصائصه، أنواعه، أساليبه، محدداته وكذا العوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى مفهوم جودة المعلومة المحاسبية، خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، وكذا التطرق إلى التقارير المالية.
- انعكاس تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي بحيث تم التطرق إلى علاقة حوكمة المؤسسات بكل من المحاسبي والمعلومات المحاسبية و التقارير المالية ، وكذا تأثير الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية في ظل جودة التقارير المالية .

أما الفصل الرابع والذي تمثل في ظل الدراسة الميدانية حول تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي ، ومن أجل تدارك كل نقص قد يلتحق بموضوعية البحث ،قمنا بدارسة وتحليل أراء أهل الاختصاص من المهنيين (أعضاء مجلس الإدارة ،محافظي الحسابات، مدققين داخلين...الخ) والأكاديميين (أساتذة المحاسبة والمراجعة)، باستخدام أسلوب الاستبيان، والذي على أساسه قمنا باختبار جملة من الفرضيات تمكننا بعدها من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج إختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث، فقد تم الوصول إلى نتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية لبحثنا كما يلي:

- بداية بالفرضية الأولى :يعتبر التفاعل الجيد لآليات وقواعد حوكمة الشركات مهما وله دور إيجابي في المحافظة على استمرارية المؤسسة وحماية مصالحها ،توصلنا من خلال الدراسة النظرية للفصل الأول من الاتفاق على مضمون هذه الفرضية وقمنا بإعطاء تعريف لحوكمة المؤسسات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي من خلال يتم تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق لخدمة مصالح المؤسسة .
- فيما يتعلق بالفرضية الثانية : والمتمثلة في جودة المعلومة المحاسبة المستعملة من قبل المؤسسة تساهم في تحقيق درجة الموثوقية في المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة وبالتالي توفر إفصاح ذو جودة ، قمنا بتقديم جودة المعلومة المحاسبية وهي الخصائص التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين وذلك من خلال خلوها من التحريف والتضليل وأن تكون معدة في الضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية .

وبعد دراستنا للفصل الثاني قمنا بإثبات هذه الفرضية ، مع تبيين أن هناك علاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية في التقارير المالية ، أي أن توفر إفصاح ذو جودة حتما يؤدي إلى توفر جودة المعلومة المحاسبية وكذا التقارير المالية .

- ليس هناك أثر لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح ، لم يتم إثبات هذه الفرضية ،وهذا من خلال دراستنا للفصل الثالث والرابع ،حيث تبين أن قواعد حوكمة المؤسسة لها أثر كبير في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي .
- **من خلال الدراسة التطبيقية تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة الفرضية الرئيسية الإجمالية الرابعة (H0)**:لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي وحسب نتائج اختبار الفروض فإن مستوى الدلالة sig=0.000،وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية(H0) ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

- **الفرضية الفرعية الأولى H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال لأثر حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

تشير نتائج الإحصاء الوصفي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والمهنيين بنسبة (98%) يوافقون أن وجود أساس محكم وفعال حوكمة المؤسسات له أثر في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ، توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

- **الفرضية الفرعية الثانية H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين دور أصحاب المصالح وجودة الإفصاح المحاسبي.

تشير نتائج الإحصاء الوصفي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والمهنيين بنسبة(92%) يوافقون أن لدور أصحاب المصالح أثر كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي ، ومنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين دور أصحاب المصالح وجودة الإفصاح المحاسبي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة الإفصاح المحاسبي.

تشير نتائج الإحصاء الوصفي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والمهنيين بنسبة (97%) يوافقون أن لمبدأ الإفصاح والشفافية أثر كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي، ومنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة الإفصاح المحاسبي.

- **الفرضية الفرعية الرابعة H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ تطبيق مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي.

تشير نتائج الإحصاء الوصفي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والمهنيين بنسبة (93%) يوافقون أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أثر كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي، ومنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي.

- **الفرضية الفرعية الخامسة H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حقوق المساهمين وجودة الإفصاح المحاسبي.

تشير نتائج الإحصاء الوصفي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والمهنيين بنسبة (95%) يوافقون أن مبدأ حقوق المساهمين أثر كبير في تطبيق جودة الإفصاح المحاسبي، ومنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حقوق المساهمين وجودة الإفصاح المحاسبي.

- **الفرضية الرئيسية الثانية (H0):** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى المتغيرات الشخصية .

وقد توصلنا للنتائج التالية :

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للشهادة العلمية .
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي .
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى للمسمى الوظيفي .
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي تعزى سنوات الخبرة .

نتائج الدراسة:

بعد تناولنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من حوكمة المؤسسات ، الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية وكذا جودة التقارير المالية ودراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي وكذا دراسة أراء بعض الأكاديميين والمهنيين ،وعموما أسفرت الدراسة النظرية والميدانية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمثل حوكمة المؤسسات الكيفية التي تدار بها الشركات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لموارد الشركة ودراستها للمخاطر ،وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها وكذا أهداف الأطراف ذات العلاقة لها .
- تعتبر عملية الإفصاح أداة مهمة ورئيسية في التعريف بالأحداث التي قامت بها المؤسسة، خاصة إذا كانت تتوفر على معايير الجودة.

- يساهم تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في المؤسسات ،ويحقق قدر من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم ، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات منها فقدان الثقة والمصداقية في التقارير المالية .
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات .
- لحوكمة المؤسسات دور كبير وهام وفعال في تحقيق إفصاح محاسبي ذو جودة .
- وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات يعمل على رفع مستوي التقارير المالية ،ويساهم في تعزيز الرقابة وكل هذا يساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي ، إضافة توفر المتطلبات القانونية والرقابية من خلال وضع إطار تنظيمي فعال يوفر الموثوقية في التقارير المالية .
- حوكمة المؤسسات تساهم في تحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلاله تتاح لهم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم وكذا مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات وبالتالي توفر درجة الموثوقية في التقارير المالية وكذا الإفصاح المحاسبي .
- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال مستوى الخبرة ،والمؤهل العلمي لأعضاء ، ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين، ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة وقيام هذا الأخير بالإشراف على الإدارة العليا .
- حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين كل الساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم ،وكذا مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات له دور كبير في إيجاد إفصاح يتفق ومعايير الجودة.
- من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تساهم حوكمة المؤسسات في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية ،كما تعمل على توفير قنوات لنشر التقارير بصفة دورية ،مستمرة واضحة عادلة وسهلة لجميع الأطراف .
- إن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات لابد له من توفر على خلفيات تشريعية وقانونية كذا تعريف بمفهوم الحوكمة ودورها ،وأخيرا عنصر أخلاقي .

التوصيات:

- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ،وذلك من خلال توفير أطر قانونية وتنظيمية .
- ضرورة عقد دورات تدريبية ،ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية ،وهذا فيما يخص حوكمة الشركات وآلياتها ودورها ، كذلك التعريف بقواعدها ،كل هنا يحضره الأكاديميين والمهنيين .

- ضرورة انضمام الهيئات الجزائرية المحاسبية إلى مختلف المنظمات الدولية بمختلف أطيافها للاستفادة من خبراتها، وضمان التكييف المستمر لنظام المحاسبي المالي مع المستجدات المحلية والدولية.
- وضع دليل لحوكمة المؤسسات يتضمن مقومات وآليات وقواعد الحوكمة يتم تقديمه في المؤسسات ولصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ،لجان المراجعة ومختلف الأطراف التي لها علاقة بالموضوع .
- العمل على زرع ثقافة حوكمة المؤسسات في بيئة العمال والترويج لمبادئ الحوكمة من خلال إنشاء معاهد الحوكمة ،وكذا تقديم فرص تدريبية لصالح أعضاء مجلس الإدارة ،الإدارة العليا ، وكل الموظفين .
- إصدار قواعد إرشادية لعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مع تبين طريقة تفاعله مع باقي أطراف الحوكمة .
- الاهتمام أكثر بجودة أداء التدقيق الخارجي عن طريق تفعيل مجلس المحاسبة فيما يخص إصدار معايير التدقيق الخارجي تتوافق مع المعايير الدولية وكذا معايير الجودة والعمل على وضع قوانين وضوابط من أجل الالتزام السليم بها .
- العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية للتقارير المالية للمؤسسات الجزائرية ، وهذا من خلال تعزيز النظام المالي المحاسبي بتحديثه حسب معايير المحاسبة الدولية وتفعيل دور مجلس المحاسبة وجمعية المحاسبين الوطنية من أجل تحسين كفاءة وفعالية لنظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات .
- تفعيل دور المدقق الداخلي من خلال التكوين والتدريب المستمر وكذا توسيع صلاحيته ،وكذا إنشاء منظمة مهنية للمراجعة الداخلية تعمل على تنظيم آليات مزاولة المهنة ،والسهر على وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة .
- إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي ،ذلك أن الإقبال على تبني قواعد الحوكمة ،يحرص على أن يكون هناك وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للمؤسسة وإظهار معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية .
- تنظيم وتطوير مهنة المراجعة والمحاسبة ،بما يتناسب ومتطلبات التطورات الدولية ،وبالشكل الذي يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر .
- العمل على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال ،(مجال الحوكمة).

أفاق البحث:

من خلال تناولنا لموضوع أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي ،يمكننا اقتراح بعض المواضيع للبحث فيها مستقبلا ، وهي كما يلي :

- دور حوكمة المؤسسات في تفعيل الإفصاح الالكتروني.
- دور الإفصاح المحاسبي في التقليل من حدوث التعثر المالي للمؤسسات في ظل الحوكمة.
- دور تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي .
- الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في ظل جودة الإفصاح المحاسبي.
- حوكمة المؤسسات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية .
- دور حوكمة المؤسسات في تحقيق شفافية المعلومة المحاسبية .
- الإفصاح والشفافية كآلية لتطبيق حوكمة المؤسسات .
- أثر تطبيق الحوكمة على الرقابة والاستشراف في المؤسسة .
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة المؤسسات.

قائمة المراجع

- **الكتـــب:**

1. إبراهيم الجزراوي ،أساسيات نظم المعلومات المحاسبية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2009.
2. أحمد علي خضر،حوكمة الشركات،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية مصر،2013 .
3. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،1996 .
4. حاج علي ،النظام المحاسبي المالي الجديد،دار بلقيس للنشر،الدار البيضاء،الجزائر ، 2009.
5. زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون ،نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق ،دار الميسرة، ط 1،2011.
6. شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر ،2008.
7. طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات –المفاهيم –المبادئ-التجارب، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005.
8. عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد ،نظرية المحاسبة،الطبعة الأولى، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، بمدينة الرياض –المملكة العربية السعودية، 2009.
9. عطية عبد الرحمان ،المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي دار النشر جيطلي برج بوعريريج ، الجزائر،2009.
10. القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
11. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 .
12. لطفي أمين السيد احمد ،المراجعة الدولية وعولمة رأس المال ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر 2005.
13. محمد بوتين،المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.
14. محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ،2008.
15. محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2006.

16. محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008.
17. مصباح الطيطي،إدارة تكنولوجيا المعلومات،الطبعة الأولى،دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،2012 .
18. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

- **أطروحات الدكتوراه :**

19. حمادي نبيل ،أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية -حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2012.
20. حواس صلاح، التوجه الجدي نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2008.
21. رميدي عبد الوهاب ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2007.
22. صلواتشي هشام سفيان،حوكمة المؤسسات : دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال ،جامعة الجزائر ،2013.
23. عمر علي عبد الصمد ،نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ، دراسة نظرية تطبيقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر،2013 .
24. غضبان حسام الدين ،مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المنظمات ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014.
25. مداني بن بلغيث ،أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 2004.

- **رسائل الماجستير:**

26. حسين عبد الجليل الغزاوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية رسالة ماجستير ،تخصص محاسبة ،الأكاديمية في الدانمرك ،2010.

27.رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، قسم المحاسبة جامعة تشرين ،سوريا، 2007.

28.سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2004.

29.شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ،جامعة باتنة،2009.

30.صبايحي نوال ،الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة الجزائر،2011 .

31.عبد الجليل آل غزوي ،حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة التحليل المالي ،الأكاديمية العربية في الدانمرك ،كلية الإدارة الاقتصاد، 2010.

32.عبد الرزاق حسن الشيخ ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم،دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير،تخصص محاسبة وتمويل،جامعة غزة ،فلسطين ،2012.

33.عبد المنعم عطا العلول ،دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة فلسطين ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة وتمويل ،فلسطين .

34.عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المرجعة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2009.

35.علي عمر عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة الدية ،2009.

36.فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ،دراسة حالة مؤسسة تنبيل النسيج خراطة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية ،تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة البليدة،2009.

37.كريمة نسرين ،أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات ،دراسة استبيانية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة الجزائر ،2010.

38.ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية التجارة ،تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة إسلامية ،غزة ،2009.

39.محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،القاهرة،مصر ،2006.

40.نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين ،2011.

- **مذكرات الماســتر:**

41. بالعيد محمد الكامل،دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة ،سنة 2011.

42.جميلة بن هجيرة،أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،قسم العلوم التجارية ،جامعة ورقلة ،2013.

43.طارق حميطوش، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ،جامعة ورقلة،2013.

44.قاضي فاطمة الزهراء ،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص محاسبة وتدقيق جامعة البويرة ، 2013.

45. وسيلة بو خالفة ،دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ،جامعة ورقلة،2013.

- **الملتقيات و المقالات:**

46.أبو إسماعيل نهلة ، مخناش فتيحة ، مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي ، الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف،الجزائر ،19-20 نوفمبر 2013.

47. أشرف حنا ميخائيل ،أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات ،المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات و أبعادها الإدارية و المحاسبية والاقتصادية ،جامعة الإسكندرية،مصر،08-10 سبتمبر، 2005.

48. أمال عياري ،أبو بكر خوالد ،تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري07/06/ ماي 2012،جامعة بسكرة .

49. بلعادي عمار،جاو حدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق) جامعة أم البواقي ،2010.

50. بلهادف رحمة ،السعدي عياد ، دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات ،ورقق بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،19-20 نوفمبر 2013،جامعة الشلف ، الجزائر.

51. بن الطاهر حسين،بو طلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري07/06/ ماي 2012،جامعة بسكرة .

52. بن عيشي عمار ،عمري سامي،تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق ،جامعة أم البواقي ،07-08-2010.

53. جودي محمد رمزي ، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07 ماي-2012، جامعة بسكرة .

54. حسين يرقي ،عمر علي عبد الصمد ،واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها،متاح على http://iefpedia.com تاريخ الإطلاع 2015/02/03.

55. دادن عبد الغني و سعيدة تلي،فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07-2012، جامعة بسكرة.

56. رقايقية فاطمة الزهراء ، دور المراجعة الشرعية في دعم الحوكمة في شركات التامين التكافلي ، تجربة شركة سند السعودية ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات ،19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف ، الجزائر .

57.زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وأفاق جامعة أم البواقي7- 8 ديسمبر2010.

58.زغدار أحمد ،سفير محمد –خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) مجلة الباحث بجامعة ورقلة –العدد 2009/07.

59.سفير محمد حوكمة الشركات سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي ،مجلة معارف ،جامعة البويرة ،العدد 2011/11 .

60.صفاء محمد سرور ، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات ،المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ،جامعة الإسكندرية ،08-10سبتمبر، مصر.

61.علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر ، دراسة مقارنة مع مصر، مقال مجلة الباحث ، عدد12 ،2013.

62.عمر أقبال المشهداني ،تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 02،2012.

63.عمر شريف ،بن زروق زكية ،علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية ،الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق ،جامعة أم البواقي ،الجزائر،07-08ديسمبر 2010.

64.فطوم معمر، دور وأهمية الحوكمة في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات 19-20 نوفمبر 2013 ،جامعة الشلف ،الجزائر.

65.قورين حاج قويدر، الحوكمة في ضل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات ،19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف، الجزائر .

66.لؤي علي زين العابدين ، دراسة تحليلية تطبيقية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي ، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية ،8-10سبتمبر ، الإسكندرية ،مصر،2005.

67.مجدي محمد سامي ،دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية –جامعة الإسكندرية ،العدد 02،المجلد رقم 46، مصر، 2009.

68.محمد أحمد خليل إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،جامعة الرقازيق ،السنة الخامسة والعشرون ،العدد01،2005.

69.محمد عبد الله المهندي ،وليد زكريا صيام ، اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم ،دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ،دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 34، العدد 2،2007 ،الأردن .

70.مخفي أمين ،فداوي أمينة ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على فعالية الأسواق المالية ، مداخلة لملتقى بعنوان دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات، 19-20 نوفمبر 2013، جامعة الشلف ،الجزائر.

71.مليكة زغيب و سوسن زيرق دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07-2012، جامعة بسكرة.

72.منصوري الزين ،أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و أبعاد الإفصاح و الشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر، ملتقى حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،30/29 نوفمبر ،2011.

73.نعيمة يحياوي ،حكيمة بوسلمة ،دور الحاكمية في حسين الأداء المالي لشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري07/06ماي 2012،جامعة بسكرة .

74.هواري معراج ،حديدي آدم ،نحو تفعيل الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية، الشفافية والإفصاح وجودة القوائم،ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،06-07 ماي-2012، جامعة بسكرة .

75.هوام جمعة ،لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،الملتقي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،الجزائر، 2010.

- **الموسوعات و المنشورات والقوانين:**

76.بديسي فهيمة ، الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،ورقة بحثية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر.

77.رأفت حسين مطير ،آليات تدعيم دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ،ورقة بحثية.

78.عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ،المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية،الجزء3،الدار الجامعية ،مصر،2009.

79.عدنان بن حيدر بن درويش ،حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ،إتحاد المصارف العربية، 2007 .

80.غازي عبد العزيز ،الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ،كركوك،العراق ،ص08.متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=43411 تاريخ الإطلاع2014/12/02.

81.محمد أحمد إبراهيم خليل، ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالي، دراسة نظرية وتطبيقية، منتدى التمويل الإسلامي، متاح على http://islamfin.Go-forum.net/t2072. ، تاريخ الإطلاع:2015/02/18.

82.مركز المشروعات الدولية الخاصة ،قضايا واتجاهات حوكمة الشركات CIPE. متاح على WWW.CIPE –ARABIA .ORG/PDFHELP.ASP

83.نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ،آثار نماذج الإفصاح المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية ، ورقة بحثية ، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2012.

84.وليد ناجي الحيالي،نظرية المحاسبة ،منشورات الأكاديمية العربية ،الدانمرك،2007.

85.الجريدة الرسمية، القانون رقم07 -11المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد26 -27-28-29العدد 74الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

86. Organisation For Economic Co-Operation And Development, **«OECD Principles of Corporate Governance », Paris,2004**, P:29

87. Louis Vaurs, **«Actialite Le comite d'audite»**, In revue Française d'audit Interne, Paris: n°137, 1997, p; 05.

الملاحق

الملحق رقم (1): استبيان

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة ،السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الإستبانة المقدمة هي أداة دراسة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة بعنوان:

" أثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي"

وبغرض إتمام الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان ، وهذا بعد قراءة كل عبارات الاستبيان قراءة متأنية، و حتى يتم الوصول إلى نتائج موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة وبكل عناية ووضوح.

كما نحيطكم علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض علمية فقط.

وأخيرا أشكر لكم حسن تعاونكم و مساهمتكم في هذا البحث.

المجموعة الأولى: الأسئلة العامة:

1-**الشهادة العلمية:** ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه.

2- **التخصص العلمي:** ☐ محاسبة و تدقيق ☐ مالية ☐ اقتصاد.

أخرى (يرجى تحديدها): ....

3- **المسمى الوظيفي:** ☐ أستاذ جامعي ☐ مدير ☐ عضومجلس إدارة ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي. ☐ مدقق داخلي ☐ عضو لجنة تدقيق.

4- **سنوات الخبرة:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 05 – 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات.

المجموعة الثانية: مدى تأثير قواعد حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح المحاسبي.

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق

في رأيك هل النقاط التالية تؤثر عل جودة الإفصاح المحاسبي – المعلومة المحاسبية – التقارير المالية.

المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات:

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يعزز الرقابة داخل المؤسسة و يزيد جودة الإفصاح المحاسبي.			
2	تحديد مسؤوليات الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة بدقة يزيد من جودة المعلومة المحاسبية و التقارير المالية .			
3	يكفل إطار حوكمة المؤسسات باعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وهذا يساهم في جودة الإفصاح المحاسبي.			
4	توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية و الجودة في المعلومات المحاسبية و التقارير المالية.			
5	توفير المتطلبات القانونية و الرقابية من خلال وضع إطار تنظيمي فعال لحوكمة المؤسسات يوفر الموثوقية في التقارير المالية .			

المحور الثاني: دور أصحاب المصالح:

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
6	يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات مشاركة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار وهذا ما يسمح بتحسين مستويات الأداء والإفصاح المحاسبي.			
7	مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسات يكفل لهم الحصول على المعلومات الخاصة بهم بصفة مباشرة ، يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية.			
8	يعمل إطار حوكمة المؤسسات على احترام حقوق أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للمؤسسة،هذا يزيد من درجة الجودة في الإفصاح المحاسبي.			
9	تضمن حوكمة المؤسسات عقد اجتماعات دورية بين إدارة المؤسسة و أصحاب المصالح من أجل أخذ أرائهم ومناقشة اقتراحاتهم لتحسين الأداء وهو ما يعزز جودة الإفصاح المحاسبي.			
10	تضمن حوكمة المؤسسات إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة،هذا يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.			

المحور الثالث: الإفصاح و الشفافية:

11	توفر حوكمة المؤسسات قنوات لنشر المعلومات الكافية و في التوقيت المناسب و بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة يرفع من درجة الإفصاح المحاسبي.			
12	يضمن إطار حوكمة المؤسسات الإفصاح عن أسلوب ممارسة الإدارة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي.			
13	في إطار حوكمة المؤسسات ،يتم تعديل و تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة المعلومات المحاسبية و التقارير المالية.			
14	وضع معايير لإختيار المدقق الخارجي وطريقة عمله يزيد من جودة التدقيق الخارجي لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.			
15	مساهمة لجنة التدقيق في تدعيم عملية التدقيق من خلال توفير المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها المدقق (الداخلي والخارجي) و التنسيق بينهما، يساهم في تحقيق جودة الإفصاح.			
16	رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق و شرعية التقارير المالية، وكذا كفاية مجهودات التدقيق ، مما يساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.			
17	يساهم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين وكيفية وشروط اختيارهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي.			
18	إطار حوكمة المؤسسات يدعم الشروط الواجبة لوضع التأشيرة على صدق و موثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي.			

المحور الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة:

19	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة القوانين و التعليمات الأساسية التي تتعلق بالمؤسسة و بالقانون التأسيسي ، والسهر على سلامة تطبيقها وكذا انعقاد المجلس بشكل دوري.			
20	الإفصاح عن المعلومات المهمة حول أعضاء مجلس الإدارة (مؤهلاتهم ، وطريقة اختيارهم ، ومدى استقلاليتهم و عضويتهم في مجالس أخرى) يزيد من درجة جودة التقارير المالية.			
21	نسبة الأعضاء الغير تنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة التي تضمنها حوكمة المؤسسات تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية.			
22	مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة و استقلاليتهم يعزز جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي.			
23	إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمسائلة يزيد من مستوى الشفافية في			

	المعلومات المفصح عنها و جودة المعلومات المحاسبية.			
24	تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة المؤسسة وتنبؤاتها المستقبلية يزيد من درجة الإفصاح المحاسبي.			
25	وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة على الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة الإفصاح.			

المحور الخامس: حقوق المساهمين:

26	حوكمة المؤسسات تضمن المساواة و العدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم دون غيرهم ، وهذا يزيد جودة من الإفصاح المحاسبي.			
27	تمكن الحوكمة المساهمين من التشاور فيما بينهم في ما يخص استثماراتهم ، وهو ما يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها.			
28	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية و الإفصاح المحاسبي.			
29	مشاركة المساهمين في القرارات كحضور اجتماعات الجمعية العامة و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، والترخيص بإصدار أسهم، الزيادة في رأس المال أو البيع له تأثير إيجابي على الإفصاح المحاسبي.			
30	حق المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات المهمة في المؤسسة وانتهاك حقوقهم وقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الموظفين بأعمال غير قانونية له تأثير إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي.			

الملحق رقم (2):قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين.

الرقم	اللقب و الاسم	التخصص	الجامعة
01	د/علي عبد الصمد عمر	مالية محاسبة	المدية - الجزائر
02	د/ بولصنام محمد	محاسبة	المدية - الجزائر
03	د/تهتان موراد	إحصاء	المدية - الجزائر
04	أ/حناشي مصطفى كمال	مالية	المدية - الجزائر

الملحق رقم (3) : توزيع معامل ألفاكرومباك

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,671	,681	30

الملحق رقم (4): نتائج تحليل محاور الاستبيان للأكاديميين والمهنيين(الكلي).

Statistics

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5
N	Valid	58	58	58	58	58
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1,16	1,16	1,10	1,26	1,16
Std. Deviation		,489	,523	,447	,664	,523

Q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	52	89,7	89,7	89,7

	NON	3	5,2	5,2	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	53	91,4	91,4	91,4
	NON	1	1,7	1,7	93,1
	NR	4	6,9	6,9	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	55	94,8	94,8	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	50	86,2	86,2	86,2
	NON	1	1,7	1,7	87,9
	NR	7	12,1	12,1	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	53	91,4	91,4	91,4
	NON	1	1,7	1,7	93,1
	NR	4	6,9	6,9	100,0

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	53	91,4	91,4	91,4
	NON	1	1,7	1,7	93,1
	NR	4	6,9	6,9	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Statistics

		Q6	Q7	Q8	Q9	Q10
N	Valid	58	58	58	58	58
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1,47	1,41	1,29	1,29	1,22
Std. Deviation		,842	,750	,676	,649	,531

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	44	75,9	75,9	75,9
	NON	1	1,7	1,7	77,6
	NR	13	22,4	22,4	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	43	74,1	74,1	74,1
	NON	6	10,3	10,3	84,5
	NR	9	15,5	15,5	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	48	82,8	82,8	82,8

	NON	3	5,2	5,2	87,9
	NR	7	12,1	12,1	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	47	81,0	81,0	81,0
	NON	5	8,6	8,6	89,7
	NR	6	10,3	10,3	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	48	82,8	82,8	82,8
	NON	7	12,1	12,1	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Statistics

		Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18
N	Valid	58	58	58	58	58	58	58	58
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1,10	1,31	1,41	1,17	1,10	1,10	1,36	1,14
Std. Deviation		,447	,706	,795	,566	,406	,406	,693	,476

Q11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	55	94,8	94,8	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	48	82,8	82,8	82,8
	NON	2	3,4	3,4	86,2
	NR	8	13,8	13,8	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	45	77,6	77,6	77,6
	NON	2	3,4	3,4	81,0
	NR	11	19,0	19,0	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	53	91,4	91,4	91,4
	NR	5	8,6	8,6	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	54	93,1	93,1	93,1
	NON	2	3,4	3,4	96,6
	NR	2	3,4	3,4	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	54	93,1	93,1	93,1
	NON	2	3,4	3,4	96,6

	NR	2	3,4	3,4	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	44	75,9	75,9	75,9
	NON	7	12,1	12,1	87,9
	NR	7	12,1	12,1	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	53	91,4	91,4	91,4
	NON	2	3,4	3,4	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Statistics

		Q19	Q20	Q21	Q22	Q23	Q24	Q25
N	Valid	58	58	58	58	58	58	58
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1,22	1,52	1,69	1,17	1,14	1,36	1,24
Std. Deviation		,622	,843	,902	,534	,476	,718	,540

Q19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	51	87,9	87,9	87,9
	NON	1	1,7	1,7	89,7
	NR	6	10,3	10,3	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	41	70,7	70,7	70,7
	NON	4	6,9	6,9	77,6
	NR	13	22,4	22,4	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	35	60,3	60,3	60,3
	NON	6	10,3	10,3	70,7
	NR	17	29,3	29,3	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	52	89,7	89,7	89,7
	NON	2	3,4	3,4	93,1
	NR	4	6,9	6,9	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	53	91,4	91,4	91,4
	NON	2	3,4	3,4	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	45	77,6	77,6	77,6
	NON	5	8,6	8,6	86,2
	NR	8	13,8	13,8	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	47	81,0	81,0	81,0
	NON	8	13,8	13,8	94,8
	NR	3	5,2	5,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Statistics

		Q26	Q27	Q28	Q29	Q30
N	Valid	58	58	58	58	58
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1,10	1,53	1,29	1,38	1,26
Std. Deviation		,406	,842	,676	,768	,664

Q26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	54	93,1	93,1	93,1
	NON	2	3,4	3,4	96,6
	NR	2	3,4	3,4	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q27

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	OUI	40	69,0	69,0	69,0
	NON	5	8,6	8,6	77,6
	NR	13	22,4	22,4	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q28

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	48	82,8	82,8	82,8
	NON	3	5,2	5,2	87,9
	NR	7	12,1	12,1	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q29

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	46	79,3	79,3	79,3
	NON	2	3,4	3,4	82,8
	NR	10	17,2	17,2	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

Q30

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	OUI	50	86,2	86,2	86,2
	NON	1	1,7	1,7	87,9
	NR	7	12,1	12,1	100,0
	Total	58	100,0	100,0	

الملحق رقم (5): نتائج تحليل محاور الاستبيان حول التوزيع الغير الطبيعي.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T1
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,1655
	Std. Deviation	,32039
Most Extreme Differences	Absolute	,404
	Positive	,404
	Negative	-,303
Kolmogorov-Smirnov Z		3,078
Asymp. Sig. (2-tailed)		,000

a. Test distribution is Normal.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T2
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,3379
	Std. Deviation	,47419
Most Extreme Differences	Absolute	,279
	Positive	,279
	Negative	-,238
Kolmogorov-Smirnov Z		2,126
Asymp. Sig. (2-tailed)		,000

a. Test distribution is Normal.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T3
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,2134
	Std. Deviation	,24447
Most Extreme Differences	Absolute	,257
	Positive	,257
	Negative	-,191
Kolmogorov-Smirnov Z		1,956
Asymp. Sig. (2-tailed)		,001

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T3
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,2134
	Std. Deviation	,24447
Most Extreme Differences	Absolute	,257
	Positive	,257
	Negative	-,191
Kolmogorov-Smirnov Z		1,956
Asymp. Sig. (2-tailed)		,001

a. Test distribution is Normal.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T4
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,3350
	Std. Deviation	,31040
Most Extreme Differences	Absolute	,201
	Positive	,201
	Negative	-,140
Kolmogorov-Smirnov Z		1,531
Asymp. Sig. (2-tailed)		,018

a. Test distribution is Normal.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T5
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,3138
	Std. Deviation	,39490
Most Extreme Differences	Absolute	,252
	Positive	,252
	Negative	-,213
Kolmogorov-Smirnov Z		1,920
Asymp. Sig. (2-tailed)		,001

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T5
N		58
Normal Parameters[a]	Mean	1,3138
	Std. Deviation	,39490
Most Extreme Differences	Absolute	,252
	Positive	,252
	Negative	-,213
Kolmogorov-Smirnov Z		1,920
Asymp. Sig. (2-tailed)		,001

a. Test distribution is Normal.

الملحق رقم(6):نتائج إختبار كروسكال والاس.

Ranks

	dipliome	N	Mean Rank
T	licence	16	30,88
	master	1	47,00
	magister	13	29,96
	docteura	28	27,88
	Total	58	

Test Statistics[a,b]

	T
Chi-Square	1,449
df	3
Asymp. Sig.	,694

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: dipliome

Ranks

	domaine	N	Mean Rank
T	comptabilite	39	29,58
	finance	13	32,77
	econoumi	3	22,17
	ex	3	21,67
	Total	58	

Test Statistics[a,b]

	T
Chi-Square	1,700
df	3
Asymp. Sig.	,637

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: domaine

Ranks

	np	N	Mean Rank
T	p	29	24,60
	d	4	43,88
	c	3	42,00
	e	11	32,91
	x	6	35,00
	ex	3	15,17
	le	2	39,25
	Total	58	

Test Statistics[a,b]

	T
Chi-Square	10,897
df	6
Asymp. Sig.	,092

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: np

Ranks

	expr	N	Mean Rank
T	-5	7	23,57
	5-10	13	27,19
	+10	38	31,38
	Total	58	

Test Statistics[a,b]

	T
Chi-Square	1,578
df	2
Asymp. Sig.	,454

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: expr